قراءة ابن عامر
بين
الإجحاف والإنصاف

دكتور
عبد الفتاح عبد الغني محمد إبراهيم العواري
أستاذ التفسير وعلوم القرآن - المساعد
بكلية أصول الدين - القاهرة
جامعة الأزهر

مقدمة

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإسلام والصلاة والسلام على من تـنزل عليه القرآن ليكون للعالمين نذيراً سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم فقـرأه صـلى الله عليه وسلم كما علمه ربه ولقنه إياه أمين وحيه وأقرأه أصـحابه كما أمره مولاه وأداه إليهم أتم يكون الآداء وأكمله فقام أصحابه به خير قيام وحفظوه وأتقنوه فكانوا كما وصفهم ربهم جل وعلا فى قرآنه بقوله: (إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرّاً وَعَلاَنِـيَةً يَـرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ)[١] فاستحقوا بذلك أن يورثهم الله هذا الكـتاب فقـال عز اسمه: (ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا)[٢] وكـانوا كمـا وصفهم رسولهم صلى الله عليه وسلم بقوله :(أنا جيلهم فى صـدروهم)[٣] ثم قامت الصحابة رضي الله عنهم- بدور القارئ والمقرئ لهـذا الكتاب الكريم وأدوه إلى من بعدهم كما تلقوه - وهكذا التابعون لهم بإحسـان إلـى من بعدهم من اتباع التابعين إلى أن أن وصل الينا منقولا بالـتواتر محفوظـاً فى الصدور مكتوباً فى السطور وبعد: فهذا بحث فى القراءات القرآنية أقدمه للمكتبة الإسلامية وللباحثين فى هذا الميدان.

عرضـت فـى هذا البحث لمآخذ ومطاعن النحويين ومن دار فى فلكهـم ومشئ فى ركابهم والتى طالما صوبوا سهامها إلى قراءة إمام من أئمة القراء وهو الإمام " ابن عامر" رحمه الله تعالي.

لمـا كان الطاعنون أئمة أعلاما لهم جهودهم المشكورة فى الحفاظ علـى اللغة العربية وقوانينها وقواعدها رأيت من الحق والإنصاف اللذين يحـب أن يتحلـي بهـا الباحـث المسـلم أن أتتبع هذه المآخذ من خلال مصـنفاتهم وتـراثهم ما أمكن الوصول إلى ذلك سبيلاً، واضعا إياها فى ميزان التحقيق العلمي المنصف لتقييمها، ومن خلال عرضها على ميزان

---

(١) سورة فاطر / ٢٩ .
(٢) سورة فاطر / ٣٢ .
(٣) حديـث أخـرجه الطبراني فى معجمة الكبير وبني عن عبد الله بن مسعود وهو جزء من حديث طويل (٨٩/١٠) ح رقم ١٠٠٤٦ط. مكتبة العلوم والحكم الموصل ١٤٠٤هـ ط٢ وإخرجه الديلمي فى الفردوس من حديث جابر (٤٠٠/٢) ح رقم (٣٧٧٩) ط. العلمـية بـيروت ١٩٨٦ط. وأخرجه الطبري فى تفسير (٦٥١٩) عند تفسير قوله تعالي وألقي الألواح وأخذ برأس أخيه يجره إليه.

مقدمة

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإسلام والصلاة والسلام على من تنزل عليه القرآن ليكون للعالمين نذيراً سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم فقرأه صلى الله عليه وسلم كما علمه ربه ولقنه إياه أمين وحيه وأقرأه أصحابه كما أمره مولاه وأداه إليهم أتم يكون الآداء وأكمله فقام أصحابه به خير قيام وحفظوه وأتقنوه فكانوا كما وصفهم ربهم جل وعلا فى قرآنه بقوله: (إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرّاً وَعَلاَنِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ)[1] فاستحقوا بذلك أن يورثهم الله هذا الكتاب فقال عز اسمه: (ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا)[2] وكانوا كما وصفهم رسولهم صلى الله عليه وسلم بقوله :(أنا جيلهم فى صدروهم)[3] ثم قامت الصحابة رضي الله عنهم- بدور القارئ والمقرئ لهذا الكتاب الكريم وأدوه إلى من بعدهم كما تلقوه - وهكذا التابعون لهم بإحسان إلى من بعدهم من اتباع التابعين إلى أن أن وصل الينا منقولا بالتواتر محفوظاً فى الصدور مكتوباً فى السطور وبعد: فهذا بحث فى القراءات القرآنية أقدمه للمكتبة الإسلامية وللباحثين فى هذا الميدان.

عرضت فى هذا البحث لمآخذ ومطاعن النحويين ومن دار فى فلكهم ومشئ فى ركابهم والتى طالما صوبوا سهامها إلى قراءة إمام من أئمة القراء وهو الإمام " ابن عامر" رحمه الله تعالي.

لما كان الطاعنون أئمة أعلاما لهم جهودهم المشكورة فى الحفاظ على اللغة العربية وقوانينها وقواعدها رأيت من الحق والإنصاف اللذين يجب أن يتحلي بها الباحث المسلم أن أتتبع هذه المآخذ من خلال مصنفاتهم وتراثهم ما أمكن الوصول إلى ذلك سبيلاً، واضعا إياها فى ميزان التحقيق العلمي المنصف لتقييمها، ومن خلال عرضها على ميزان

---

(١) سورة فاطر / ٢٩ .
(٢) سورة فاطر / ٣٢ .
(٣) حديث أخرجه الطبراني فى معجمة الكبير وبني عن عبد الله بن مسعود وهو جزء من حديث طويل (٨٩/١٠) ح رقم ١٠٠٤٦ط. مكتبة العلوم والحكم الموصل ١٤٠٤هـ ط٢ وإخرجه الديلمي فى الفردوس من حديث جابر (٤٠٠/٢) ح رقم (٣٧٧٩) ط. العلمية بيروت ١٩٨٦ط. وأخرجه الطبري فى تفسير (٦٥١٩) عند تفسير قوله تعالي وألقي الألواح وأخذ برأس أخيه يجره إليه.

التحقيق تبين أنها عثرات وقعت من أصحابها وزلات أقدام لهم ما كان ينبغي لأمثالهم - وهم فحول اللغة وحراسها - أن تقع منهم تلك الزلات ولا أن تتعثر بهم الأقدام .

فهذا المآخذ التى أخذوها على قراءة هذه الإمام عند مواجهتها بالبرهان الساطع قد تهافتت وأخذت جذوتها وتساقط بنيانها فلم تستطيع الصمود أمام الحق الأبلج المتمثل فى القطع بتواتر قراءة ابن عامر - أحد القراء السبعة وأعلاهم سنداً.

وقد سلكت فى هذا البحث خطة تضمنت : تمهيداً ومطلبين وخاتمة.

أما التمهيد : فيشتمل على نبذة تاريخية عن القراءات وكيف وصلت إلينا وعن الأسباب التى دفعت النحويين فى طعنهم على إمام من أئمة القراء المعتبرين وقراءته المتواترة .

وأما المطلب الأول : فينتظم فى سلكه : أقوال الطاعنين فى قراءة ابن عامر وإستقرار المواضع التى وجهوا إليها سهامهم من قراءته - رحمه الله تعالي.

وأما المطلب الثاني : فيتناول : - قراءة ابن عامر فى ميزان المنصفين من العلماء لها وتفنيد مطاعن النحاة والرد على الدعاوى التى أطلقوها حول هذه القراءة .

وأما الخاتمة: فقد اشتملت على أهم النتائج التى توصل إليها هذا البحث.

وقد أعطيت هذا البحث عنوانا يتفق مع مضمونه فسميته: " قراءة ابن عامر بين الإحجاف والإنصاف " وقد بذلت فى هذا البحث جهدى - بيد أنه جهد الضعيف المقل - منتفعا فى كل ذلك بما كتبه أئمة الإسلام وأعلامه مما جاء متفرقاً فى شتي تصانيف التفسير والقراءات وعلم النحو وغير ذلك . وملتزما بأدب البحث مع هؤلاء الذين طعنوا فى قراءة ابن عامر - فكلهم علمائنا رحمهم الله تعالي وحسبي أن اجتهدت وإلا فحالي كما يقول ابن خالدون (وأنا من بعدها موقن بالقصور بين أهل العصور معترف بالعجز عن المضاء فى مثل هذا الفضاء راغب من أهل اليد

التحقيق تبين أنها عثرات وقعت من أصحابها وزلات أقدام لهم ما كان ينبغي لأمثالهم - وهم فحول اللغة وحراسها - أن تقع منهم تلك الزلات ولا أن تتعثر بهم الأقدام .

فهذا المآخذ التى أخذوها على قراءة هذه الإمام عند مواجهتها بالبرهان الساطع قد تهافتت وأخذت جذوتها وتساقط بنيانها فلم تستطع الصمود أمام الحق الأبلج المتمثل فى القطع بتواتر قراءة ابن عامر - أحد القراء السبعة وأعلاهم سنداً.

وقد سلكت فى هذا البحث خطة تضمنت : تمهيداً ومطلبين وخاتمة.

أما التمهيد : فيشتمل على نبذة تاريخية عن القراءات وكيف وصلت إلينا وعن الأسباب التى دفعت النحويين فى طعنهم على إمام من أئمة القراء المعتبرين وقراءته المتواترة .

وأما المطلب الأول : فينتظم فى سلكه : أقوال الطاعنين فى قراءة ابن عامر وإستقرار المواضع التى وجهوا إليها سهامهم من قراءته - رحمه الله تعالي.

وأما المطلب الثاني : فيتناول : - قراءة ابن عامر فى ميزان المنصفين من العلماء لها وتفنيد مطاعن النحاة والرد على الدعاوى التى أطلقوها حول هذه القراءة .

وأما الخاتمة: فقد اشتملت على أهم النتائج التى توصل إليها هذا البحث.

وقد أعطيت هذا البحث عنوانا يتفق مع مضمونه فسميته: " قراءة ابن عامر بين الإحجاف والإنصاف " وقد بذلت فى هذا البحث جهدى - بيد أنه جهد الضعيف المقل - منتفعا فى كل ذلك بما كتبه أئمة الإسلام وأعلامه مما جاء متفرقاً فى شتي تصانيف التفسير والقراءات وعلم النحو وغير ذلك . وملتزماً بأدب البحث مع هؤلاء الذين طعنوا فى قراءة ابن عامر - فكلهم علمائنا رحمهم الله تعالي وحسبي أن اجتهدت وإلا فحالي كما يقول ابن خالدون (وأنا من بعدها موقن بالقصور بين أهل العصور معترف بالعجز عن المضاء فى مثل هذا الفضاء راغب من أهل اليد

البيضاء والمعارف المتسعة الفضاء النظر بعين الانتقاد لا بعين الارتضاء، والتغمد لما يعثرون عليه بالإصلاح والإغضاء فالبضاعة بين أهل العلم مزجاة والاعتراف باللوم منجاة والحسني من الإخوان من تجاه والله أسال أن تجعل أعمالنا خالصة لوجهة الكريم وهو حسبي ونعم الوكيل.(١)

(١) راجع : مقدمة ابن خلدون ص ٢١٥ طبعة لجنة البيان العربي.

تمهيد

كان كتبة الوحي الذين اصطفاهم النبي صلى الله عليه وسلم ليملي عليهم كلما أوحي إليه من ربه من قبائل عدة فيهم القرشي وغيره... وكان الناس على اختلاف قبائلهم ولهجاتهم فى سعة من أمرهم فى قراءة القرآن : كل يقرؤه بلحن (بلغة) قومه حتى إذا آنس أحدهم اختلافا فى قراءة سمعها من إنسان عما أقرأه الرسول ﷺ هرع إليه شاكيا فيسمع الرسول ﷺ من كل قراءته فيقره عليها قائلا: (هكذا أنزلت) كما جاء فى صحيح البخاري : (ألا ترى معي كيف لبب عمر بن الخطاب هشام بن حكيم لما سمعه يقرأ سورة الفرقان على حروف لم يقرئها الرسول ﷺ - لعمر رضي الله عنه- فقاده إلى الرسول ﷺ فلما سمع من هشام قال : (كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه)[1].

فكان التغيير لا يعدو تنوع أداء أحياناً من حيث الإمالة أو الترقيق لبعض الحروف أو التفخيم أو ضبط المضارع مثل (نُنَزِّلُ) أو (نُنَزِّلُ) تخفيفا أو تشديداً أو تغاير لفظين والمعني واحد... إلى آخر ما أحصوا من أحوال أطلقوا عليها خلافاً وما هي بخلاف إذا لم تكن تؤدي إلى نقض معنى أو تغير حكم . ولم يكن السلب والإيجاب واردا فيها على محل واحد بل كان وارداً على محلين مختلفين فالخلاف يكون كلا خلاف وكلها مسندة إلى رسول ﷺ - إسناداً صحيحاً وتعددت بتعدد السامعين منه ﷺ وعرفوا من أمر هذه الرخصة مالم يكونوا على علم به.

ومن ثم ترى الحق والرشد فى كلمة الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود لما خرج من الكوفة لجماعة أصحابه المودعين له: (... ولقد رأيتنا نتنازع فيه عند رسول الله ﷺ فيأمرنا نقرأ عليه فيخبرنا أن كلنا

(١) أخرجه البخاري فى فضائل القرآن باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، وفى كتاب التوحيد، وفى استتابة المرتدين، وأخرجه مسلم فى كتاب صلاة المسافر باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه وأخرجه أبو داود فى سننه عن القعنبي عن مالك به وأخرجه الترمذي فى القراءة عن الحسن بن على الخلال، وأخرجه النسائي فى الصلاة عن يونس بن عبد الأعلى. راجع عمدة القارئ للبدر العيني عند شرحه لهذا الحديث من كتاب الخصومات (٢٥٨/١٢).

محسن ولو أعلم أحداً أعلم بما أنزل الله على رسول ﷺ منى لطلبته حتى ازداد علما إلى علمى .. ولقد قرأت من لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة وقد كنت علمت أنه يعرض عليه القرآن فى كل رمضان حتى كان عام قبض فعرض عليه مرتين فكان إذا فرغ أقرأ عليه فيخبرني أني محسن، فمن قرأ علي قراءتى فلا يدعنها رغبة عنها ومن قرأ على شئ من هذه الحروف فلا يدعنة رغبة عنه فإن من جحد بآية جحد به كله) أ.هـ

من هذا النص المبارك الذي جاء عن الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يتبين لك أن الجيل الأول تلقي القرآن على الحروف التى نزل بها كما علموه غضا طرياً فى عصر التنزيل وقام هؤلاء الصحابة رضوان الله عليهم بتعليم القرآن وتفرقوا فى الأمصار وكثرا الآخذون عنهم مع تعدد الوجوه واللغات التى يحويها فكل يقرأ كما علم على الصفة المتلقاه من النبي صلى الله عليه وسلم حتى كان عام الثلاثين من الهجرة ووقع الخلاف بين الناس فى القراءة فأفزع هذا الأمر الخليفة الشفيق عثمان بن عفان رضي الله عنه فنسخ من المصحف الذي جعة أبو بكر الصديق مصاحف وبعث بها إلى الأمصار وجمع المسلمين عليها ومنع القراءة بما خالف رسمها وساعده على ذلك زهاء أثني عشر الفا من الصحابة والتابعين وأتم به المسلمون فى ذلك ومضت المئة الأولي من الهجرة والناس يقرؤون بما فى المصاحف على ما أقرأهم الصحابة والتابعون وتابعوا التابعين. ثم لما كثر الرواة عن أئمة القراءة فى العصر الثانى والثالث وقل الضبط وضعفت الهمم اختار الناس إماما من أئمة القراءة أشتهر بالدين والثقة والأمانة والعلم فى كل مصر وجه إليه عثمان رضي الله عنه مصاحف فأصبحت القراءة مضافة إلة مقرئيها وهى إضافة اختيار ودوام ولزوم وليست إضافة اختراع ورأي واجتهاد وقد جاءت الآثار الدالة على ذلك اللزوم والدوام والاتباع وكراهة الابتداع .

(أ) روى ابن أبى شيبة فى مصنفة قال : حدثنا محمد بن فضل عن عطاء بن السائب عن أبى عبد الرحمن - أن عبد الله بن حبيب السلمي قال : حدثنا من كان يقرئنا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا يقترئون من رسول الله صلى الله عليه وسلم -

عشر آيات ولا يأخذون في العشر الآخرى حتى يعلموا ما في هذه من العمل والعلم فإنا علمنا العمل والعلم[1]

(ب) وقال ابن مجاهد : حدثنا العباس بن محمد بن خاتم الدوري قال : حدثنا أبو يحي الحماني قال : حدثنا الأعمش عن حبيب عن أبى عبد الرحمن السلمي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم.

(ج) حدثني أبو زكريا يحي بن مخمد الحبلي ، حدثنا عبيد الله بن معاذ قال : حدثني أبي قال: حدثنا ابن عون عن إبراهيم قال : قال حذيفة رضي الله عنه : اتقوا الله يا معشر القراء وخذوا طريق من كان قبلكم فوا الله لئن استقمتم لقد سبقتم سبقاً بعيداً، ولئن تركتموهم يمينا وشمالاً لقد ضللتم ضلالاً بعيداً .

(د) حدثني أحد بن سعيد ، قال حدثنا إبراهيم بن سعد الجوهري ، قال حدثنا يحي بن سعيد الأموي عن الأعمش عن عاصم بن أبى النجود عن زر بن حبيش عن عبد الله قال : قال لنا على بن أبى طالب رضي الله عنه - إن رسول الله صلي الله عليه وسلم يأمركم أن تقرؤوا القرآن كما علمتم.

(هـ) حدثنا موسي بن إسحاق أبو بكر قال حدثنا عيسي بن مينا قالون قال : حدثنا ابن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه قال : القراءة سنة .

(و) حدثني محمد بن المزرع البصرى وكان يقال له يموت . قال : حدثنا أبو حاتم سهل بن محمد قال : حدثنا أبو عبد الرحمن المقرئ عن ابن لهيعة قال : حدثنا خالد بن أبي عمران عن عروة بن الزبير قال : إنما قراءة القرآن سنة من السنن فاقرؤوه كما علمتوه [2].

والحاصل أن القراءة سنة وإتباع ليس لأي إمام من أئمة القراء أي اختراع أو رأي أو اجتهاد فيها وإنما هي ملازمة ودوام واختيار فإن قلت : ما معني إسناد كل حرف من حروف الاختلاف إلى صاحبه من الصحابة فمن بعدهم؟

---

(1) راجع : مصنف بن أبى شيبة (١٠/ ٤٦).

(2) راجع السبعة/ ٤٥، الغاية فى القراءات العشر للحافظ أبى بكر بن مهران الأصبهانى / ٨ تحقيق / محمد غياث الجمباز.

قلت : معني إسناد كل حرف من حروف الاختلاف إلى صاحبة من الصحابة فمن بعدهم هو : " أنه كان أضبط له أكثر قراءة وإقراء به وملازمة له وميلاً إليه لا غير ذلك ..

وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراء رواتهم المراد بها أن ذلك القارئ اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به فآثره على غيره وداوم عليه ولزمه حتى أشتهر وعرف به وقصد فيه وأخذ عنه فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء . [1].

فهكذا كان الناس لا يقرءون المصاحف الا بما أقراهم به الصحابة والتابعون والمقرئون الثقات الذين يرجع إليهم فى الأمصار كثيرون مشهورون وانحضرت وجوه القراءات بما تواتر موافقا للمصحف العثماني ...

* ثم تجرد قوم للقراءة والآخذ واعتنوا بضبط القراءة أتم عناية حتى صاروا فى ذلك أئمة يقتدى بهم ويرحل إليهم ويؤخذ عنهم أجمع أهل بلدهم على تلقي قراءتهم بالقبول، ولم يختلف عليهم أثنان ولتصدرهم للقراءة نسبت إليهم .

- فكان بالمدينة أبو جعفر يزيدبن القعقاع المتوفي سنة(١٣٠هـ)، ثم شيبة بن نصاح (١٣٠هـ) ثم نافع بن أبي نعيم (١٦٩هـ)
- وكان بمكة : عبد الله بن كثير (١٢٠هـ) وحميد بن قيس الأعرج (١٣٠هـ) ومحمد بن عبد الرحمن بن محيصن (١٢٣هـ) .
- وكان بالكوفة : يحيي بن وثاب (١٠٣هـ) وعاصم بن أبى النجود (١٢٧هـ) وسليمان بن مهران الأعمش (١٤٨هـ)، ثم حمزة (١٥٦هـ) ثم الكسائي (١٨٩هـ).

وكان بالبصرة : عبد الله بن اسحاق الحضرمي (١٢٩هـ) وعيسي ابن عمر أبو عمر الثقفي (١٤٩هـ) وأبو عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) ثم عاصم الجحدري (١٢٨ هـ) ثم يعقوب الحضرمي (٢٠٥هـ)

---

(1) راجع : النشر (١/ ٥١)

- وكان بالشام : عبد الله بن عامر المتوفي (٠١١٨هـ) وعطية بن قيس القلابي (١٢١هـ) ثم يحيي بن الحارث الذماري (١٤٥هـ)ثم شريح بن زيد الحضرمي (٢٠٣هـ) .

وقد عزأ كل منهم قراءته التى اختارها إلى رجل من الصحابة قرأها على رسول الله صلي الله عليه وسلم، فأسند عاصم قراءته إلى على وابن مسعود، وأسند ابن كثير قراءته إلى ابى وكذلك أبو عمرو بن العلاء وأسند قراءته إلى أبى ، وأما عبد الله بن عامر فإنه أسند قراءته إلى عثمان وهؤلاء كلهم يقولون : قرأنا على رسول الله صلي الله عليه وسلم - وأسانيد هذه القراءة متصلة ورجالها ثقات. قاله الخطابي.

ثم إن القراء بعد هؤلاء المذكورين كثروا وتفرقوا فى البلاد وانتشروا وخلفهم أمم بعد أمم، عرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم فكان منهم المتقن للتلاوة المشهورة بالرواية والدراية، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف وكثر بينهم لذلك الاختلاف وقل الضبط واتسع الخرق وكاد الباطل يلتبس بالحق، فقام جهابذة علماء الأمة وصناديد الأئمة فبالغوا فى الاجتهاد، وبينوا الحق المراد وجمعوا الحروف والقراءات وعزوا الوجوه والروايات وميزوا بين المشهور والشاذ والصحيح والفاذ بأصول أصلوها وأركان فصلوها... [1]

قال ابن البناء الدمياطي: (.. أجمع رأي المسلمين على أن يتفقوا على قراءات أئمة ثقات تجردوا للاعتناء بشأن القرآن العظيم ، فاختاروا من كل مصر وجه إليه مصحف أئمة مشهورين بالثقة والأمانة فى النقل وحسن الدراية وكمال العلم، افنوا عمرهم فى القراءة والإقراء وأشتهر أمرهم وأجمع أهل مصرهم على عدالتهم ولم تخرج قراءتهم عن خط مصحفهم.أ.هـ[2]

ومن هؤلاء الأئمة الذين تلقوا القراءة عن الصحابة والمشهود لهم بالثقة والأمانة فى النقل وحسن الدراية وكما العلم والمجمع على عدالتهم إما أهل الشام أبو عمران عيد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعه اليحصبى إمام جامع دمشق وقاضيها وشيخ الإقراء بها، فهو إمام كبير وتابعي جليل توفي عام(١١٨هـ) وهو أعلي القراء السبعة سنداً وأقدمهم

(١) راجع : النشر (٩/١)
(٢) راجع : اتحاف فضلاء البشر / ٦.

هجرة أما علو سنده فإنه قرأ على الصحابي الجليل أبي الدرداء وواثله ابن الاسقع وفضالة بن عبيد ومعاوية بن أبي سفيان والمغيرة المخزومي.

ونقل يحيي الذماري (شيخ القراءة بدمشق بعد ابن عامر)، أنه قرأ على عثمان بن عفان رضي الله عنه - نفسه.

وأما قدم هجرته فإنه ولد فى حياة الرسول صلى الله عليه وسلم وناهيك به أن هشام بن عمار أحد شيوخ البخاري أخذ عن أصحاب أصحابه[1] فابن عامر من التابعين ومن علماء الطبقة الثالثة[2] وقد وثقه العلماء كالعجلي والنسائي.

وقال خليفة ومحمد بن سعد وإبن جرير: توفي ابن عامر سنة ثماني عشرة ومائة (١١٨هـ) وليس فى السبعة القراء من العرب إلا ابن عامر وأبو عمرو وسائرهم موالي[3].

لكن هذا الإمام الجليل لم يسلم من الطعن وإلقاء التهم عليه مجازفة، فلقد تجرأ كثير من الناس أعني بهم الكثرة من النحاة عليه وعلى قراءته المتواترة، وهو تجرأ فى غير موضعه.

إن النحاة سارعوا إلى تضعيف جملة من القراءات المتواترة أو استبعادها حينا بل إلى إنكارها حينا آخر .

حتى غلا نحاة البصرة المتقدمون فى هذا الآمر، ثم تابعهم وشايعهم غيرهم من اللغويين والمفسرين وبعض مصنفي القراءات فتضمنت كتبهم نصوصاً كثيرة فى الطعن على الأئمة القراء الذين تواترت قراءتهم وارتضت الأمة الإسلامية هذه القراءات المنقولة عنهم فاطمئنوا إليها وركنوا إليها وعولوا عليها ومن بين هؤلاء إمامنا الجليل والتابعي الكبير ابن عامر رحمه الله تعالي والذي يبدو للباحث أن مثار هذه الحملة رغبة النحاة- رحمهم الله فى أن تطرد أقيستهم وتستقيم قواعدهم التى هاموا بها واطمأنوا اليها وجعلوا كلمتها هى العليا حيث احتكموا إليها،

(١) راجع : المبسوط فى القراءات العشر /٣، والغاية فى القراءات العشر / ٧١. كلاهما للحافظ أبي بكر الأصبهاني.
(٢) راجع : معرفة القراء الكبار للحافظ الذهبي (١/ ٦٧).
(٣) راجع : غاية النهاية (٤٢٣/١)، وطبقات ابن سعد (٤٤٩/٧) وطبقات خليفة / ٣١١، والتاريخ الكبير للبخاري (١٥٦/٥) والجرح والتعديل (١٢٢/٥) وسير أعلام النبلاء (٢٩٢/٥) وميزان الاعتدال (٤٤٩/٢) وتهذيب التهذيب (٢٧٤/٥) وشذرات الذهب (١٥٦/١) وقراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين للأندر أبي (٧٧،٧٨) نقلا عن الغاية فى القراءات العشر.

فكانت عندهم حكما ترضي حكومته ولا تسمع إلا كلمته غير ناظرين إلى الفرق بين كلام الله وكلام غيره .

فالقرآن أحكمت آياته وإتقنت كلماته وتوجهت إلى روايته والمحافظة على نقله هم الصحابة والتابعين ونقلوه عن رسول الله صلي الله عليه وسلم وهو بين ظهرانيهم فضبطوه وحفظوه واتقنوه باذلين غاية التحري، ومنتهي الدقة والأمانة، وقد سمت ألفاظ القرآن عن أن يتطاول إليها عبث التحريف والتبديل لوعد الله القدير بحفظها.. (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)[1].

فإن قلت: ألا يمكننا الوقوف على الأسباب الرئيسية التى حدت بأئمة النحو فى تلحينهم للقراءات المتواترة التى نقلها الأئمة القراء؟

قلت : بلى يمكنكم ذلك إن وقفتم على سؤال أثاره شيخ الأشياخ المرحوم / محمد عبد الخالق عضيمه فى كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم وأجاب عنه إجابة أصابت كبد الحقيقة وشفت الغليل فقال عليه الرحمة ما خلاصته:تحت عنوان"علام اعتمد النحويون فى تلحين القراء؟ ولعل الذي اعتمد عليه النحويون فى تلحين القراء يتمثل فى أسباب عدة منها:

أولا: إن النحويين كانوا يحتكمون إلى ما وضعوه من قواعد وسنوه من قوانين.

ثانيا: خفاء توجيه القراءة على بعض النحويين فيسارع إلى تلحينها.

ثالثا: اقتصارهم على الشائع من اللغات وإغفالهم لغيره فيسيئون الظن بالقارئ إن جاءت قراءته على غير ما هو شائع عندهم.

رابعا: دعوى بعضهم - أحيانا- أنه أحصي أوزان العربية فوجدها تخلو من بعض الأوزان فيلحن ما جاء من قراءات .

خامسا: عدم اقتصار النحويين على تلحين ما خالف قواعدهم وإنما تعديهم وقيامهم بتلحين بعض القراءات المتواترة مع موافقتها لأقيستهم ، أ.هـ[2].

أقول: هذه النزعة الشديدة الهجمة الشرسة على أئمة القراء وقراءاتهم واضحة بارزة عند المتقدمين مثل الفراء المتوفى عام (٢٠٧هـ)

---

(١) سورة الحجر /٩.

(٢) راجع : دراسات لأسلوب القرآن الكريم (ق٢٢،١-٢٤) فقد انتفعت بما كتب وفيما كتب رحمه الله إجابات شافية عن الأسباب التى دفعت النحاة إلى تلحين القراء فليرجع إليه من شاء .

والمبرد[1] المتوفى سنة (٢٨٥هـ) والزجاج المتوفى عام (٣١١ هـ)، ثم تخف هذه النزعة عند الأزهري المتوفى عام (٣٧٠ هـ).. ثم تضعف عند الفارسي المتوفى عام (٣٧٧هـ) ومكى المتوفى عام (٤٣٧هـ) والمهدوى المتوفى عام (٤٤٠هـ).

ولقد استطاع أبو حيان الأندلسي المتوفى عام (٧٤٥هـ) وتلميذه الشيخ السمين الحلبي المتوفى سنته (٧٥٦هـ) أن يتغلبا على هذه النزعة تماماً فاتخذاً المنهج السليم والوضع الصحيح فى جعلهما القراءات القرآنية حاكمة لا محكومة .

وما أحسن ما سطره الإمام الصفاقسي فى تأهيل هذا الأمر وبيان أن القراءات يجب أن تكون حاكمة وليست محكومة وأنها الأصل الذي يبني عليه كل قانون لغوى وكل قاعدة نحوية.

قال عليه الرحمة: (القراءة لا تتبع العربية، بل العربية تتبع القراءة لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع وهو نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ومن أصحابه ومن بعدهم)أ.هـ[2].

ولا بن الحاجب عليه الرحمة كلام دقيق وتحقيق نفيس فى تأصيل هذا الأمر وبيان أن كلام النجاة ليس بحجة عند الإجماع ولو كان للنحويين إجماع فلا يكون إجماعهم حجة مع مخالفة القراء لهم لأن القراء جماعة من النحويين.

استمع عليه وهو يقول : والأولي : الرد على النحويين فليس قولهم بحجة عند الإجماع، ومن القراء جماعة من النحويين فلا يكون إجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم ولو قدر أن القراء ليس فيهم نحوى فإنهم ناقلون لهذه اللغة وهو مشاركون النحويين فى نقل اللغة، فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراءة أولي لأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته عن الغلط فى مثله، ولأن القراءة ثبتت متواترة، وما نقله النحويون آحاداً، ثم لو سلم أنه ليس بمتواتر، فالقراء أعدل وأثبت فكان الرجوع إليهم أولي (أ.هـ)[3].

---

(١) لقد غلا المبرد فى إنكار القراءات حتى ورد عنه قوله:(لو أني صليت خلف اماما فقرأ بها- يعني قراءة حمزة بحر (الأرحام) فى سورة النساء (١) لقطعت صلاتى، أ.هـ.

أنظر : درة الغواص فى أوهام الخواص للحريري / ٨٢ نقلا عن شرح الهداية (٩١/١) هامش (٥).

(٢) راجع : غيث النفع / ٤٩ - ٥٠.

(٣) راجع : شرح المفصل نقلا عن لطائف الإشارات للإمام القسطلاني.

أقـول : مـن هـذه النصوص التى نقلتها لك عن الأئمة الأعلام يتحصـل لنا : أن السلامة فى المنهج والسداد فى المنطق العلمي يقتضيان بـأن القـرآن وقـراءاته هو القانون الذي يحتكم إليه وأن النحو ومذاهبه وقواعـده يحتج له بالقراءات المتواترة لما توافر لها من الضبط والتحري والوثـوق ما لم يتوافر بعضه لأوثق شواهد النحو، وأن الاحتجاج لها – أعني القراءات - بالنحو وشواهده عكس للوضع الصحيح .

وكم تمنى الإمام المحقق ابن الجزري - يرحمه الله إن مد الله فى أجله أن يضع كتاباً مستقلا يشفي القلب ويشرح الصدر، يذكر فيه جميع ما أنكره من لا معرفة له بقراءة السبعة، أ.هـ[1].

هـذا ما قصدنا إلى إيراده فى هذا التمهيد المهم الذي كان لابد منه بين يدى هذا البحث لتعلقه بهذه القضية التى أثارها النحاة حول قراءة إمام ثقة .

تلك القضية التى حمل لواءها وأستفتح بابها نحاة البصرة يرحمهم الله تعالـي- ومـن مشـي فى ركابهم حتى تطاير شرر هذه الحملة بعد فوصل إلى بعض زعماء الكوفة فشاركوا فيها.

وبعـد: فقـد حان الأوان للشروع فى بيان موقف الطاعنين على قـراءة ابن عامر واستقراء المواضع التى انتقدوها عليه ووجهوا طعونهم إليها فنقول وبالله التوفيق.

(١) راجع : منجد المقرئين له ص ٦٥.

المطلب الأول

أقوال الطاعنين فى قراءة ابن عامر واستقراء المواضع التى وجهوا طعنهم إليها من قراءته رحمه الله تعالى.

حـلا لـنحاة البصـرة المتقدميـن ومن حذا حذوهم من اللغويين والمفسـرين وبعـض مصـنفى القراءات من أمثال أبى عمرو بن العلاء والكسـائى وكـل مـنهما نحوى قارئ، وكذلك سيبويه والأخفش والفراء، والمـازنى، والمـبرد، والزجاج، وأبو جعفر النحاس، وأبو على الفارسى وأبـو الفـتح ابن جنى وجار الله الزمخشرى وكمال الدين الأنبارى وأبو الـبقاء العكبرى وكل هؤلاء نحويون، وكذلك الأصمعى، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو حاتم السجستانى، وابن قتيبة، وابن خالويه والجوهرى،وكل هـؤلاء لغويـون وكذلـك ابـن جرير الطبرى، وابن عطية وكلاهما من المفسـرين، وكذلك ابن مجاهد وعاصم الجحدرى، وهارون الأعور وكل هؤلاء من مصنفى القراءات.

أقـول: حلا لهؤلاء جميعاً الطعن على أئمة القراء وقراءاتهم وقد نال نصيب الأسد من الطعن والتلحين - الذى وجه لهؤلاء الأئمة - أعلى الأئمـة سـنداً وأقدمهـم هجرة أبو عبد الله بن عامر رحمه الله وقد أخذ الهجوم على القراء من النحاة ومن شايعهم مأخذا الخصومة حيث لم يضع الطاعـنون علـيهم القضـايا الـتى وجهوا طعونهم إليها فى ميزان الحق والنصـفة بـل أخـذ الهجوم مأخذ المكابرة والعناد واللجج فى الخصومة وأخذوا يكيلون التهم للقراء ويرمونهم بالجهل وعدم الدراية بالعربية وعدم معرفـتهم بكلام العرب تارة وتلحين قراءاتهم تارة أخرى، وإن رمت دليلاً علـى ذلـك فاقرأ بعض مقولاتهم التى شحنت بالمطاعن وذكر ما لا يليق بهؤلاء الأئمة النجباء..

جـاء فى مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى: (وحدثنا جعفر بن محمـد قـال: حدثنا إبراهيم بن حميد قال: أخبرنا أبو حاتم قال سألت عن حمـزة ابـا زيـد والأصـمعي ويعقوب الحضرمى وغيرهم من العلماء: فـأجمعوا أنه لم يكن شيئا ولم يكن يعرف كلام العرب ولا النحو ولا كان يدعـى ذلـك وكان يلحن فى القرآن ولا يعقله (وما أنتم بمصرخى) بكسر الـياء المشددة وليس ذلك من كلام العرب ونحو هذا من القراءة. قال أبو

حاتم وإنما أهل الكوفة يكابرون فيه ويباهتون وقد صيره الجهال من الناس شيئا عظيما بالمكابرة والبهت)أ.هـ[١]

وقال أبو عثمان المازنى فى تصريفه: (فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمز، فهى خطأ فلا يلتفت إلها وإنما أخذت عن نافع بن أبى نعيم ولم يكن يدرى ما العربية وله أحرف يقرؤها لحنا نحوا من هذا)أ.هـ[٢] وقد ردد هذا الكلام الذى نطقت به عبارة المازنى فى تصريفه المبرد فى كتابه المقتضب فارجع إليه[٣]

وقال ابن قتيبة: (فى باب ما ادعى على القرآن من اللحن) وليست تخلو هذه الحروف من أن تكون على مذهب من مذاهب أهل الإعراب فيها أو تكون غلطا من الكاتب كما ذكرت عائشة رضى الله عنها، فإن كانت خطأ فى الكتاب فليس على الله ولا على رسوله صلى الله عليه وسلم جناية الكاتب فى الخط.. وكذلك لحن اللاحنين من القراء المتأخرين لا يجعل حجة على الكتاب.. ثم يقول: وقد كان الناس قديماً يقرءون بلغاتهم كما أعلمتك، ثم خلف قوم بعد قوم من أهل الأمصار، وأبناء العجم ليس لهم طبع اللغة ولا علم التكلف فهفوا فى كثير من الحروف وزلوا وقرأوا بالشاذ وأخلوا.

منهم رجل ستر الله عليه عند العوام بالصلاح وقربه من القلوب بالدين، لم أر فيمن تتبعت وجوه قراءاته أكثر تخليطاً ولا أشد اضطرابا منه[٤] (وما أقل من سلم من هذه الطبقة فى حرفه فى الغلط والوهم... ثم ساق أمثلة على ذلك من قراءات الأئمة) أ. هـ[٥].

وقال أبو الفتح فى المنصف: (وإنما يجوز مثل هذا الغلط عندهم لما يستهويهم من الشبه، لألهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها وإنما يخلدون إلى طبائعهم)أ.هـ[٦]

وقال المازنى فى ختام كتابه التصريف: (وأكثر من يسأل عن الإدغام والإمالة القراء للقرآن فيصعب عليهم لأنهم لم يعملوا أنفسهم فيما هو دونه من العربية فربما سأل الرجل منهم عن المسالة قد سأل عنها

---

(١) راجع : ص ٢٦ - ٢٧
(٢) راجع: المنصف (١/ ٣٠٧)
(٣) راجع: المقتضب (١/ ١٢٣)
(٤) راجع: تأويل مشكل القرآن ص ٤٠- ٤٢
(٥) راجع : نفس المصدر ص ٤٣
(٦) راجع: المنصف (٣١١/١)

بعض العلماء فكتب لفظة فإن إجابة غير ذلك العالم بمعناه وخالف لفظه كان عنده مخطئا فلا يلتفت إلى قوله: أخطأت فإنما يحمله على ذلك جهله بالمعانى وتعلقه بالألفاظ) أ. هـ.

ويعلق أبو الفتح على كلام المازنى هذا بقوله: (وهذا الذى حكاه أبو عثمان عن هؤلاء القوم مستفيض مشهور. وهم عندى كالمعذورين فيه لصعوبة هذا الشأن، وحكى لى عن بعض مشايخهم ممن كان له اسم فيهم وصيت أنى قال: الأصل فى قوة: قوية، كأنه لما رأى اللام فى (قويت) ياء توهمها أصلا فى الكلمة ولو توقف عن الفتيا بما لا يعلم به لكان أشبه به وأليق)أ.هـ.[١]

وقال الزمخشرى (والسبب فى نحو هذه الروايات قلة ضبط الراوى والسبب فى قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو)أ.هـ[٢]

أقول: هذه مقولات النحاة ومن مشى فى ركابهم والتى انتظمت فى سلكها طعنهم وتلحينهم لقراءة الأئمة القراء على سبيل العموم أما طعونهم التى وجهوها إلى قراءة ابن عامر على سبيل الخصوص فإن المتتبع لما جاء عنهم من انتقادات وجهوها إليه يرى أنهم لحنوا قراءته فى أكثر من سبعة عشر موضعاً تقريباً، بعضها قد انفرد فيها بالقراءة والبعض الآخر قرأها مع غيره من إخوانه أئمة القراء وثالثتها نقلها عنه رواته الثقات.

بيد أن أظهر هذه المواضع أبرزها قراءته لقوله تعالى: (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَائُهُم) من سورة الأنعام ويحسن بنا أن نوقف القارئ الكريم على ذكر هذه المواضع وما الذى قاله النحاة وغيرهم فى قراءة ابن عامر لها فنقول وبالله التوفيق.

-الموضع الأول وطعنهم فيه: قرأ ابن عامر قوله تعالى: (بديع السموات والأرض وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون)[٣] بنصب (فيكون) على وجه أنه جواب لقوله تعالى (كن) بالفاء. هذا فى المواضع المختلف فيها كلها[٤] سوى الذى فى النحل ويس[١].

---

(١) راجع:المنصف (٢/ ٤٣١)
(٢) راجع الكشاف (١/ ١٧١)
(٣) سورة البقرة / ١١٧
(٤) يخرج بذلك المتفق عليه وهما موضعان أحدهما فى آل عمران/ ٥٩، وثانيها فى الأنعام/ ٧٣ فقرأهما الجميع بالرفع، راجع: النشر (٢٢/٢)

فإنه نصبهما على العطف على(أن يقول) فى يس و(أن نقول) بالنون فى النحل.

طعن النحاة على ابن عامر بقولهم: وفى قراءته فى المواضع الأربعة سواهما بعد لأن (كن) وإن كان لفظه لفظ الأمر فليس هو بأمر على الحقيقة لأن معنى (أن يقول له كن) أن يكونه فيكون فإنما شبهه بالأمر الحقيقى لما جاء على لفظه.

وقراءة الكسائى معه فى النحل ويس بالنصب قراءة حسنة لأنهما عطف على (أن يقول) بالفاء فهو عطف فعل على فعل[٢]

-الموضع الثانى وطعنهم فيه: حيث قرأ ابن عامر قوله تعالى:(وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا)[٣] مع حمزة وخلف (وإن تلوا) بلام مضمومة بعدها واو ساكنه[٤] وقد خطأ هذه القراءة ابن قتيبة[٥]

-الموضع الثالث وطعنهم فيه: حيث قرأ ابن عامر مع شعبة قوله تعالى (ولا يجرمنكم شنئان قوم)[٦] بسكون النون وقرأ الباقون بفتحها[٧] وقد أنكر هذه القراءة أبو عبيد وأبو حاتم[٨]

- الموضع الرابع وطعنهم فيه: حيث قرأ ابن عامر من رواية هشام وابن ذكوان قول الله تعالى : (أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ)[٩] فقرأ من رواية هشام: بكسر الهاء مع القصر ومن رواية ابن ذكوان بكسر الهاء مع الإشباع[١٠] وقد غلط هذه القراءة ابن مجاهد لظنه أنها هاء السكت[١١].

- الموضع الخامس وطعنهم فيه: حيث قرأ ابن عامر رحمه الله قوله تعالى (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائُهُمْ)[١٢]

---

(١) المواضع المختلف فيها: ستة مواضع: الأول فى البقرة/ ١١٧ والثانى فى آل عمران/ ٤٧ والثالث فى النحل/ ٤٠ والرابع فى مريم / ٣٥ والخامس فى يس/ ٨٢، والسادس فى غافر/ ٦٨ فقرأها جميعاً بالنصب ابن عامر.
(٢) شرح الهداية (١/ ١٧٩ - ١٨٠)
(٣) سورة النساء/ ١٣٥
(٤) راجع: التبصرة/ ١٨٥، العنوان/ ٨٥، النشر (٢/٢٥٢)
(٥) راجع: تأويل مشكل القرآن/ ٤٤.
(٦) سورة المائدة من ٢: ٣.
(٧) راجع: شرح الهداية (٢/ ٢٦٢) والتبصرة/ ١٨٦ والمبسوط / ١٨٦، النشر (٢/٢٥٣)
(٨) راجع: القرطبى (٣٠/ ٢٠٤٣)
(٩) سورة الأنعام (٩٠)
(١٠) راجع: السبعة / ٢٦٢،الكشف (١/ ٤٣٨)، والحجة ٢٦٠، النشر (٢/ ٢٥٤)
(١١) راجع البحر المحيط (٤/١٧٦)
(١٢) سرة الأنعام ١٣٧

ببناء الفعل للمفعول(زين) ورفع (قتل) بـ(زين) وإضافة إلى الشركاء فى قوله (شركائهم) وفرق بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول (أولادهم)[١]

قلت: هذه القراءة من أبرز القراءات التى كثرت حولها طعون النحاة والتى عابوا فيها على ابن عامر فصله بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول.

وإن أردت الوقوف على طعونهم فى هذه القراءة فإليك ما قالوه عنها:

-قال أبو على الفارسى: وأما قول بن عامر (يعنى قراءته) (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) فلأن الفعل المبنى للمفعول أسند إلى القتل فأعمل المصدر عمل الفعل وإضافة إلى الفاعل ونظير ذلك قوله:(وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاس)[٢]فاسم الله فاعل والمعنى: قتل شركائهم أولادهم ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به.. وهذا قبيح قليل الاستعمال ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى، أ.هـ[٣]

-وقال الفراء: (وفى بعض مصاحف أهل الشام(شركائهم) فإن تكن مثبتة عن الأولين فينبغى أن يقرأ (زين) بالبناء للمفعول ويكون الشركاء هم الأولاد لأنهم منهم فى النسب والميراث فإن كانوا يقرءون (زين) بالبناء للفاعل قلت لا أعرف جهتها إلا أن يكونوا آخذين بلغة قوم يقولون: أتيتها عشايا، ثم يقولون فى تثنية حمراء: حمرايان فهذا وجه أن يكونوا قالوا: زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم... إلى أن قال: وليس قول من قال إنما أرادوا مثل قول الشاعر: فزججتها متمكنا... بشئ وهذا مما كان يقول نحويو أهل الحجاز ولم نجد مثله فى العربية)أ.هـ[٤]

-وقال ابن الأنبارى: (ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظروف وحروف الجر.

---

(١) النشر(٢/٢٦٣) ، المقنع ١١١
(٢) سورة الحج ٤٢
(٣) راجع: الحجة له (٢/ ق٢/ ٢٢٢)
(٤) راجع: معانى القرآن له (١/ ٣٥٨).

أما الكوفيون فقد احتجوا بقراءة ابن عامر - أحد القراء السبعة - وأما البصريون فقالوا (إن هذه القراءة لا يسوغ لكم الاحتجاج بها، لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول فى غير ضرورة الشعر والقرآن ليس فيه ضرورة.

وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما فى حال الاختيار سقط الاحتجاج على حالة الاضطرار.

قال الأنبارى: ولو كانت هذه القراءة صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام وفى وقوع الإجماع على خلافة دليل على وهى هذه القراءة، أ.هـ[1].

-وقال النحاس: (وأما ما حكاه أو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز فى كلام ولا فى شعر، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه بالظرف لأنه لا يفصل فأما بالأسماء غير الظروف فلحن)أ.هـ[2].

-وقال مكى : (وهذه القراءة فيها ضعف للتفريق بين المضاف والمضاف إليه لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق فى الشعر مع الظروف لاتساعهم فيها وهو فى المفعول به فى الشعر بعيد، فإجازته فى القراءة أبعد)أ.هـ[3].

-وقال الزمخشرى عند تفسيره لهذه الآية: (وأما قراءة ابن عامر: قتل أولادهم شركائهم" برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظرف فشئ لو كان فى مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً ومردوداً كما سمج ورد: زج القلوص أبى مزاده فكيف فى الكلام المنثور؟ فيكف به فى القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟ والذى حمله على ذلك أن رأى فى بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لأن الأولاد شركاؤهم فى أموالهم لوجد فى ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب)أ.هـ[4].

-وقال المهدوى: (وفى قراءته - يعنى ابن عامر- بعد لأن التفريق بين المضاف والمضاف عليه قليل فى الاستعمال...)أ.هـ[5].

---

(1) راجع: الإنصاف "المسئلة الستين بتصرف".
(2) راجع: القرطبى (٧/ ٩٢)
(3) راجع: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجبها (١/ ٤٥٣- ٤٥٤)
(4) راجع: الكشاف (٢/ ٤٢)
(5) راجع: شرح الهداية باختصار (٢/٢٢٩)

-وقال أبو غانم احمد بن حمدان النحوى: (قراءة ابن عامر لا تجوز فى العربية وهى زلة عالم وإذا زل العالم لم يجز اتباعه ورد قوله إلى الإجماع وكذلك يجب أن يرد من زل منهم أو سها إلى الإجماع فهو أولى من الإصرار على غير الصواب وإنما أجازوا فى الضرورة للشاعر أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه بالظرف لأنه لا يفصل كما قال:

كما خط الكتاب بكف يوما ... يهودى يقارب أو يزيل[1]

وقال آخر:

لما رات ساتيد ما استعبرت لله رد اليوم من لامها[2] (أ.هـ[3])

-وقال الإمام الشوكانى: (وقال قوم ممن انتصر لهذه القراءة، إنها إذا ثبتت بالتواتر عن النبى ﷺ فهى فصيحة لا قبيحة. قالوا وقد ورد ذلك فى كلام العرب وفى مصحف عثمان رضى الله عنه (شركائهم بالياء واقول: دعوى التواتر باطلة بإجماع القراء المعتبرين كما بينا ذلك فى رسالة مستقلة، فمن قرأ بما يخالف الوجه النحوى فقراءته رد عليه ولا يصح الاستدلال لصحة هذه القراءة بما ورد من الفصل فى النظم لما قدمنا وكقول الشاعر فزججتها بمزجة زج القلوص إبى مزاده فإن ضرورة لا يقاس عليها)أ.هـ[4]

- الموضع السادس وطعنهم فيه: من قوله تعالى: (قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ)[5] قرأ ابن ذكوان عن ابن عامر

---

(1) قاله أبو حية النميرى راجع الكتاب لسبوية (١/ ٩١)، أمالى ابن الشجرى (٢/٢٥٠)، الانصاف (٢/٤٣٢)، شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٨٢)، عمدة الحفاظ ٣٨٤، همع الهوامع (٢/ ٥٢)، المقاصد النحوية (٣/ ٢٧٠)، الخزانة(٢/ ٢٥٣) وخص اليهود لأنهم كانوا أهل كتاب حينئذ ومعنى يقارب: يضم بعض ما يكتبه إلى بعض ويزيل: يبعد بين ما يكتب وقد وصف رسوم الدار فشبهها بالكتاب فى دقتها والاستدلال بها وجعل كتابة بعضها متقارب وبعضها مفترق متباين لاقتضاء آثار الديار تلك الصفة والحال.
(2) البيت لعمرو بن قميئة والشاهد فيه إضافة الدر إلى (من) مع جواز الفصل بالظرف ضرورة إذا لم يمكنه اضافة الدر إليه وفى هذه البيت وصف امرأة نظرت إلى ساتيد وهو جبل بعينه بعيداً من ديارها فذكرت به بلادها فاستعبرت شوقاً إليها. راجع شرح الشواهد للعينى.
(3) راجع: القرطبى (٧/ ٩٣)
(4) راجع: فتح القدير (٢/ ٢٠٥)
(5) سورة الأعراف:١١١، الشعراء ٣٦

بكسر الهاء مع الهمز هكذا (أرجئه)[١] طعن النحاة فيها وغلطوا القراءة بها.

فقال أبو على الفارسى: (ضم الهاء مع الهمز لا يجوز غيره ورواية ابن ذكوان عن ابن ذكوان عن ابن عامر غلط)أ.هـ[٢].

وقال ابن مجاهد: (وهذا - يعنى قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر - لا تجوز لأن الهاء لا تكسر إلا بعد كسرة أو ياء ساكنة)أ.هـ[٣].

وقال أبو البقاء: (ويقرأ بكسر الهاء مع الهمز وهو ضعيف لأن الهمز حرف صحيح ساكن فليس قبل الهاء ما يقتضى الكسر) أ.هـ[٤].

وقال المهدوى: (وأما ابن ذكوان فقراءته بعيدة لأنه كسر هاء الإضمار وقبلها حرف ساكن غير الياء، وإنما تكسر هاء الإضمار إذا كان الحرف الساكن الذى قبلها ياء لكنها لغة حكيت عن بعض العرب أنهم يكسرون الهاء إذا انكسر ما قبل الساكن ولا يعتدون بالساكن لضعفه)أ.هـ[٥]

-الموضع السابع وطعنهم فيه: من قوله تعالى (إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى)[٦]. قرأ ابن عامر بضم العين فيهما[٧].

فلحن قراءته أبو عمرو وأنكر الضم وقال الأخفش لم يسمع من العرب إلا الكسر[٨].

- الموضع الثامن وطعنهم فيه: حيث قرأ ابن عامر وحمزة وحفص قوله تعالى (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ)[٩] بالياء فى (يحسبن) أى: لا يحسبن الرسول أو لا يحسبن حاسب أو المؤمن أو فيه ضمير يعود على (من خلفهم) فيكون مفعولا يحسبن الذين كفروا وسبقوا لقراءة باقى السبعة بالتاء خطاباً للرسول ﷺ أو للسامع[١٠]

(١) راجع: المختار/ ٤٢
(٢) راجع: الحجة/ (٣/٣٤)
(٣) راجع: السبعة / ٢٨٨
(٤) راجع: الإملاء (١/ ٢٨١)
(٥) راجع: شرح الهداية(١/٢٢٦)، البحر (٢/٤٩٩)، الدر المصون (٣/٢٦٣)
(٦) سورة الأنفال/ ٤٢
(٧) راجع: النشر (٢/ ٢٧٦)، المبسوط (١٩٠)
(٨) راجع: البحر المحيط (٤/ ٤٩٩)
(٩) الأنفال/ ٥٩
(١٠) النشر(٢/٢٧٧)، المبسوط/ ١٩٠

فطعن النحاة فى هذه القراءة التى قرأ بها ابن عامر وحمزة وحفص وقالوا: (إنها ليست بنيرة[١] ثم استبعد أبو عبيد وأبو حاتم قراءة ابن عامر بفتح الهمزة من قوله: (أنهم لا يعجزون)[٢].

-الموضع التاسع وطعنهم فيه: حيث قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى وخلف (أئمة) بتحقيق الهمزتين وقرأ الباقون بهمزة واحدة غير ممدودة أى بتسهيل الثانية[٣] من قوله تعالى:(فقاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ)[٤].

طعن النحاة على القراءتين فقد عاب سيبويه والخليل ذلك وجعلا تحقيق الهمزتين منن الشذوذ الذى لا يعول عليه وعدو القراءة الثانية لحنا[٥].

-الموضع العاشر وطعنهم فيه: حيث قرأ ابن عامر وأبو بكر قوله تعالى (كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنْجِ الْمُؤْمِنِينَ)[٦] بحذف إحدى النونين وتشديد الجيم هذا (نجِ المؤمنين) وقرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب قوله تعالى (فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاءُ)[٧] بنون واحدة وتشديد الجيم وفتح الهاء[٨].

لحن هذه القراءة الزجاج وأبو على الفارسى [٩] وغيرهما

-الموضع الحادى عشر وطعنهم فيه: حيث قرا ابن عامر قوله تعالى: (وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ)[١٠] بالهمز مع كسر الهاء وفتح التاء (هئت) وهى إحدى الروايتين عنه فى التاء مع الهمز والرواية الثانية بضم التاء (هئت)[١١].

(١) البحر (٤/ ٥١٠)، الدر (٥/ ٦٢٢)
(٢) المصادر السابقة
(٣) راجع النشر (٢/ ٣٧٨)، المبسوط ١٩٣
(٤) التوبة/ ١٢.
(٥) الكتاب (٣/ ٥٤٨)
(٦) يونس/ ١٠٣
(٧) يوسف/ ١١٠
(٨) المبسوط/ ٢١١
(٩) راجع البحر (٦/ ٣٣٥)
(١٠) يوسف ٢٣
(١١) النشر (٢/ ٢٩٤) ، المبسوط / ١٦٨

وخطأ أبو على الفارسى هذه القراءة وزعم أنها وهم من الراوى[١].

- الموضع الثانى عشر وطعنهم فيه: حيث قرأ ابن عامر قوله تعالى: (وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ)[٢] وقوله تعالى: (وَلا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ)[٣] قرأ ابن عامر فيهما بالواو وضم الغين (بالغدوة)[٤] وقد خطأ أبو عبيد هذه القراءة فقال: (إنما نرى ابن عامر والسلمى قرأ تلك القراءة اتباعاً للخط[٥].

- الموضع الثالث عشر وطعنهم فيه: حيث قرأ ابن عامر وأبو جعفر والحسن وشيبة والأعمش وطلحة وحميد وأيوب وخلف فى اختياره وأبو عبيد وأبو حاتم وابن عيسى الأصبهانى وابن جرير وابن جبير الانطاكى والأخوان والصاحبان من السبعة قوله تعالى:(إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)[٦] بتشديد (إن) و(هذان) بألف ونون خفيفة[٧].

طعن النحاة فى هذه القراءة وزعموا أنها غلط الكاتب[٨].

- الموضع الرابع عشر وطعنهم فيه: حيث قرأ ابن عامر وأبو جعفر ونافع وابن كثير قوله تعالى (كَذَّبَ أَصْحَابُ الأَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ)[٩] (ليكة) بلام مفتوحة وتاء مفتوحة وغير مهموزة[١٠].

وقد طعن فيها ابن قتيبة والمبرد والزجاج الوفارسى وأبو عبيد[١١].

---

(١) الحجة له.
(٢) سورة الكهف / ٢٨
(٣) سورة الأنعام / ٥٢
(٤) راجع: النشر (٢/ ٢٥٨)، المبسوط/ ١٦٨، والكتاب (٢/ ٤٨).
(٥) راجع: البحر (٤/ ١٣٦).
(٦) سورة طه/ ٦٣
(٧) مراجع: السبعة/ ٤١٩، والهادى/ ٢٩، مشكل القرآن لمكى (٢/ ٧١)
(٨) راجع : الاقتراح ص ١٧
(٩) الشعراء / ١٧٦
(١٠) راجع: النشر (٢/ ٣٣٦٩) ، المبسوط/ ٢٧٥
(١١) راجع : البحر(٧/٣٧)

- الموضوع الخامس عشر وطعنهم فيه: حيث قرأ ابن عامر قوله تعالى: (أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ)[١] بالتاء فى (يكن) ورفع (آية)[٢]

غلط الزجاج هذه القراءة وزعم ان ذلك لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر نحو قول الشاعر :

قبل التفرق يا ضباعا .. ولأيك موقف منك الوداعا[٣]

- الموضع السادس عشر وطعنهم فيه: حيث قرأ ابن عامر ونافع وأبو بكر عن عاصم وأبو جعفر بإثبات الألف فى الوصل والوقف من قوله تعالى(وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا)[٤] و(السبيلا) و (الرسولا) فعد ابن جرير هذه القراءات لحنا.[٥]

- الموضع السابع عشر وطعنهم فيه: حيث قرأ ابن عامر قوله تعالى: (وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلاً إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ)[٦] بضم الصاد وهى مروية عن على بن إبى طالب وأنكر عليه ابن عباس ومن القراء قرأ بها نافع والكسائى أيضا. وعد النحاة ذلك لحنا[٧].

- الموضع الثامن عشر وطعنهم فيه: حيث قرأ ابن عامر قوله تعالى(حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهاً وَوَضَعَتْهُ كُرْهاً)[٨] حيث قرأ من رواية هشام بالفتح (كرها) مع نافع وابن كثير وأبى عمرو فأنكر أبو حاتم قراءة الفتح تلك[٩].

- هذه هى المواضع التى وقفت عليها بالتتبع لكلام الطاعنين على قراءة ابن عامر - رحمه الله - سواء أكانت القراءة جاءت عنه منفردة

---

(١) الشعراء: ١٩٧
(٢) راجع: الهادى/ ٣١، والتيسير/ ١٦٦،والمبسوطم ٢٧٦.
(٣) البيت للقطامى. راجع ديوانه/ ٣١ن الكتاب لسبويه(٢/٢٤٣)، خزانة الأدب(١/٣٩١) والشاهد فى البيت (موقف) حيث وقع اسما (ليك) نكرة لضرورة الشعر.
(٤) سورة الأحزاب (١٠- ١١)
(٥) راجع: جامع البيان(٢١/ ٨٤)
(٦) الزخرف / ٥٧
(٧) راجع: البحر (٨/ ٢٥)
(٨) سورة الأحقاف/ ١٥
(٩) راجع: البحر (٨/ ٦٠)

أم جاءت عنه مع قراءة أئمة آخرين لها أم كانت هذه القراءة رواية عنه من رواية هشام وابن ذكوان.

بيد أن هذه المواضع جميعها التى وجه النحاة طعنهم إليها ليست كلها على وتيرة واحدة فى نيل شهرة النقد لها.

بل أشهرها على الإطلاق هى قراءته لقوله تعالى (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) من سورة الأنعام، فهى التى وجهت إليها طعون النحاة بكثرة كما رأيت وفى المطلب الثانى سيأتيك دفع هذه الطعون على قراءة هذا الإمام وبيان أن هذه الطعون ما هى إلا مغالطات من أصحابها ليس لها أدنى مبرر وعند وضعها فى ميزان التقييم العلمى سيرى القارئ الكريم أن الأئمة النحاة - يرحمهم الله - ومن شايعهم ما أنصفوا فى توجيه هذه التهم لهذا الإمام وقراءته المتواترة.

وقد حان وقت الشروع فى دفع هذه الطعون فنقول وبالله التوفيق.

المطلب الثانى
قراءة ابن عامر فى ميزان المنصفين من العلماء وتفنيد مطاعن النحاة والرد على الدعاوى التى أطلقوها حول هذه القراءة

مما لا يرتاب فيه منصف أن هجوم النحاة - وخاصة زعماء البصرة - ومن مشى فى ركابهم من لغويين وقراء ومفسرين وبعض زعماء مدرسة الكوفة أقول إن هجوم هؤلاء. وأولئك على القراءات المتواترة - ومنها قراءة ابن عامر - أمر أنتجه قلبهم للوضع الصحيح وذلك حيث تراهم فى كتبهم التى كتبوها وألفوها يحتجون للقراءات المتواترة بالنحو وشواهده وهذا عكس للوضع الصحيح فإن السلامة فى المنهج والسداد فى المنطق العلمى التاريخى يقضيان بأن يحتج للنحو وشواهده ومذاهبه وقواعده بالقراءات المتواترة لما توفر لها من الضبط والوثوق والدقة والتحرى وهو شئ لم يتوافر بعضه لأوثق شواهد النحو كما قلنا.

قال الإمام الفخر الرازى فيما نقله عند الحافظ السيوطى: (إذ جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن العظيم - أولى وكثيراً ما نرى النحويين متحيرين فى تقرير الألفاظ الواردة فى القرآن، فإذا استشهدوا فى تقريره مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وقفه دليلاً على صحة فلان يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحته كان أولى)أ. هـ [١]

وقال ابن حزم فى الفصل: (ولا عجب أعجب ممن إن وجد لأمرئ القيس أو زهير أو لجرير أو الحطيئة أو الطرماح أو لأعرابى أسدى أو سلمى أو تميمى أو من سائر أبناء العرب لفظا فى شعر أو نثر جعله فى اللغة وقطع به ولم يعترض فيه. ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما لم يلتفت إليه ولا جعله وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن موضعه ويتحيل فى إحالته عما أوقعه الله عليه أ. هـ [٢]

قال الشيخ ابن عاشور فى بيان خطأ من يحكم شواهد النحو وقواعده فى أمر القراءات: (وأما ما خالف الوجوه الصحيحة فى العربية ففيه نظر قوى. لأنا لا ثقة لنا بانحصار فصيح كلام العرب فيما صار إليه

---

(١) مراجع: الاقتراح ص ١٧

(٢) مراجع الفصل فى الملل والنحل.

نحاة البصرة والكوفة وبهذا نبطل كثيراً مما زيفه الزمخشرى من القراءات بعلة أنها جرت على وجوه ضعيفة فى العربية) أ.هـ [١]

فهذا الذى نطقت به عبارات هؤلاء المنصفين هو الحق لمن تدبره وإنكار مثله مكابرة.

ذلكم لأن الأئمة القراء خير من يقوم بعلوم العربية وكيف لا؟ وقد كان كبارهم أئمة العربية الفحول كأبى عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمي وابن محيص واليزيدى والخليل بن أحمد والكسائى وكذلك الرواة عنهم ومن ثم نرى ابن مجاهد مسبع السبعة يقول: (لا يقوم بالتمام إلا نحوى عالم بالقراءات عالم بالتفسير عالم بالقصص وتلخيص بعضها من بعض عالم باللغة التى نزل بها القرآن)أ. هـ [٢].

فتغليط النحاة لأئمة القراء مردود عند أئمة الدين لأن القراءات التى قرأ بها هؤلاء الأئمة ثبتت عن النبى ﷺ تواترا يعرفه أهل الصنعة وإذا ثبت شئ عن النبى ﷺ فمن رد ذلك فقد رد على النبى ﷺ واستقبح ما قرأ به وهذا مقام محظور ولا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو، فإن العربية تتلقى عن النبى ﷺ ولا يشك أحد فى فصاحته.[٣]

والحاصل أن القراءة لا تتبع العربية، بل العربية تتبع القراءة لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع وهو نبينا ﷺ ومن أصحابه ومن بعدهم فالأمة ليست متعبدة بنحو البصريين ولا بنحو الكوفيين وإنما نتعبد بكلام الله المتواتر فما تواتر فإنما هو صحيح لغة ومن ثم نرى أبا حيان يقول: (ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة[٤].

ويقول فى موضع آخر من كتابه: (ليس العلم مقصوراً على ما نقله وقاله البصريون)[٥] وقال أيضاً: (فإن لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط والقراءات لا تجئ على ما علمه البصريون ونقلوه، بل القراء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قراء البصرة)[٦].

وترى الإمام أبا حيان يسل سيف الحق فى رده على ابن عطية حينما رجح نقل أبى الفتح على نقل أبى عمرو الدانى فيقول طيب الله

---

(١) راجع : التحرير والتنوير لابن عاشور (١/ ٥٥)

(٢) راجع: الوقف والابتدا لابن الأنبارى ص ٢٥، راجع أصول النحو للأستاذ المحقق: سعيد الأفغانى ص ٣٠ - ٤٥ ص. ٣. بحث الاحتجاج.

(٣) راجع: القرطبى (٥/ ٢)

(٤) البحر المحيط (٤/ ٢٧١).

(٥) المصدر السابق (٢/ ٢١٨)

(٦) المصدر السابق (٢/ ٣٦٢- ٣٦٣)

ثراه: (قال ابن عطية: وأبو الفتح أثبت أى من أبى عمرو الدانى وهذا الذى قاله من أن أبا الفتح أثبت كلام لا يصح إذ رتبة أبى عمرو الدانى فى القراءات ومعرفتها وضبط رواياتها واختصاصه بذلك بالمكان الذى لا يدانيه أحد من أئمة القراءات فضلاً عن النحاة الذين ليسوا بمقرئين ولا رووا القرآن عن أحد ولا روى عنهم القرآن أحد، هذا مع الديانة الزائدة، والتثبت فى النقل وعدم التجاسر ووفور الحظ من العربية فقد رأيت له كتاباً فى (كلا وكلتا) وكتاباً فى إدغام أبى عمرو الكبير دل على إطلاعه على ما لا يكاد يطلع عليه أئمة النحاة ولا المعربين إلى سائر تصانيفه رحمه الله)أ.هـ [١]

إذا تمهد للقارئ الكريم ذلك وتجلى له وجه الحق عند المنصفين من العلماء كما نطقت بذلك عباراتهم التى نقلناها له فإنه يحسن بنا هنا أن نرد على دعاوى الطاعنين فى قراءة ابن عامر كما أوردناها فى المطلب الأول من هذا البحث حسب المواضع التى وجه الطعن إليها فنقول وبالله التوفيق.

* دفع طعنهم الأول من قوله تعالى: (فإنما يقول له كن فيكون) حيث قرأ ابن عامر بنصب (فيكون) على أنه جواب للأمر فى قوله (كن) فحكم النحاة بخطئها وأن فيها بعداً.

أقول: لعل مقصودهم بالبعد الذى وجهوه إلى هذه القراءة إنما هو البعد النحوى.

أما من حيث صحة هذه القراءة وتواترها فلا نرى فى ذلك بعداً وكون القراءة قد اشكلت على النحاة فتجرأو على الحكم بخطئها هو فى حد ذاته من أقبح الخطأ بل هو عدم توفيق ممن تجرأ بذلك الحكم على هذه القراءة المتواترة.

ذلكم لأن وجهها أن تكون حينئذ جواب الأمر حملا على صورة اللفظ حتى ولو كان معناه الخبر.

فما دام لفظ (كن) لفظ الأمر فالحمل عليه سائغ وإن كان مجازاً.

سلمنا أنه غير سائغ لكون لفظ (كن) ليس بأمر حقيقة، لكن الذى لا نسلمه هو عدم سياغتها قراءة كيف وهى قراءة سبعية متواترة قرأ بها عربى قح ما كان له أن يلحن؟

وكيف ينسبون إليه اللحن فيها، وقد قرأ بها قبل أن يظهر اللحن فى اللسان العربى الصريح، وقبل أن توضع قواعد العربية من أصحابها؟!

---

(١) المصدر السابق (٤/ ٣٠٩)

ورحم الله الإمام أبا حيان وذلك حيث يقول فى رده على من خطأ قراءة ابن عامر: (حكى ابن عطية عن أحمد بن موسى فى قراءة ابن عامر أنها لحن، وهذا قول خطأ لأن هذه القراءة فى السبعة فهى قراءة متواترة، ثم هى بعد قراءة ابن عامر وهو رجل عربى لم يكن ليلحن وقراءة الكسائى فى بعض المواضع وهو إمام الكوفيين فى علم العربية، فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثر الذى يجر قائله إلى الكفر إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى) أ.هـ والله أعلم.

- دفع طعنهم الثانى الذى وجهوه إلى ابن عامر حيث قرأ قوله تعالى: (وإن تلووا أو تعرضوا) بلام مضمومة بعدها واو ساكنة هكذا (تلوا) وبذلك قرأ أيضاً حمزة وخلف نقول: لقد ركب النحاة فى طعنهم هذا مسلكاً وعراً وحادوا عن جادة الحق حيث نصبوا قواعدهم التى قعدوها حكماً ترضى حكومته فى القراءة المتواترة فكلفوا أنفسهم مالا يطيقون من الطعن فخرجوا من هذه المعركة التى أججوا لهيبها وليس فى أيديهم شئ يذكر من المغانم بل كانت صفقتهم خاسرة وبضاعتهم كاسدة حيث أعملوا فكرهم وكدوا أذهانهم فيما لا يحتاج إلى أعمال فكر أو كد ذهن إذ أمر القراءات ثابت بالتواتر.

وقراءة ابن عامر هذه والتى قرأ بها إمامان كبيران غيره - إحدى قراءتين متواترتين ولكل منهما وجه جيد فى العربية.

أما القراءة التى هى موضع الطعن: فيجوز أن يكون أصل (تلوا) (تلووا) فأبدلت الواو الأولى همزة لما انضمت فصار: تلوو كما تبدل الواو[1] المضمومة همزة فى نحو (وجوه وأجوه، ووقتت وأقتت)[2] ثم ألقيت حركة الهمزة على اللام الساكنة وحذفت الهمزة فصار (تلوا) ويجوز ان يكون من الولاية فيكون المعنى: وإن تلوا ما حكمتم فيه أو تعرضوا عنه قال ابن عاشور: (وقرأ ابن عامر وحمزة وخلف (تلوا) بلام مضمومة بعدها واو ساكنة فقيل هو مضارع ولى الأمر أى باشره فالمعنى: وإن تلوا القضاء بين الخصمين فيكون راجعاً إلى قوله (أن تعدلوا) ولا يتجه رجوعه إلى الشهادة إذ ليس الشهادة بولاية ويمكن أن

(١) راجع: التبصرة / ١٨٥، العنوان / ٨٥، شرح الهداية (٢/ ٢٥٨)، والنشر (٢/ ٢٥٢).
(٢) راجع: أمثلة أبدال الواو همزة فى الكتاب (٤/ ٣٣١)

يكون الوجه فى هذه القراءة: تخفيف: (تلووا) حيث نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها فالتقى واوان ساكنان فحذف أحدهما فيكون معنى القراءتين واحداً أ.هـ[1]

وأما القراءة الثانية - وهى قراءة الجمهور - فهى بلام ساكنة وواوين بعدها أولاهما مضمومة فهو مضارع لوى واللى: الفتل والثنى وقد تفرعت من هذا المعنى الحقيقى معان شاعت فساوت الحقيقة فاللفظ يشمل معانى العدول عن الحق فى الحكم والعدول عن الصدق فى الشهادة أو التثاقل فى تمكين المحق من حقه وأداء الشهادة لطالبها أو الميل إلى أحد الخصمين فى القضاء والشهادة[2]

قلت: والمعنى الأخير مروى عن ابن عباس - رضى الله عنهما - كما جاء من طريق قابوس بن أبى ظبيان عن أبيه عن أبن عباس بلفظ: (هما الرجلان يجلسان بين يدى القاضى فيكون لى القاضى وإعراضه لأحدهما على الأخر)[3].

وهذا مبنى على أن الخطاب موجه إلى الحكام والقضاة وهو أحد التفسيرين، وثانيها: أنه موجه إلى الشهداء.

والحاصل: أن هذه القراءة التى قرأ بها ابن عامر وحمزة وخلف وموافقتهم الأعمش قراءة متواترة فالقول بأنها لحن قول ساقط عن درجة الاعتبار بالكلية.

(١) راجع: التحرير والتنوير ٠٣/ ٢٢٨) بتصرف.
(٢) راجع: التحرير والتنوير (٣)
قال القاضى البيضاوى: (وإن تلووا) ألسنتكم عن شهادة الحق أو حكومة العدل قرأ نافع وابن كثير وأبو بكر وأبو عمرو وعاصم والكسائى بإسكان اللام وبعدها واوان الأولى مضمومة والثانية ساكنة وقرأ حمزة وابن عامر: (وإن تلوا) بمعنى وإن وليتم إقامة الشهادة فأديتموها) أ، هـ
قال الشيخ زاده فى حاشيته على البيضاوى معقباً على عبارة القاضى ومجليا لها (قوله تعالى (وإن تلووا) بلام ساكنة وواوين بعدها أولاهما مضمومة من لوى يلوى ليا وهى قراءة من عدا حمزة وابن عامر فإنهما قرأ (تلوا) بلام مضمومة بعدها واو ساكنة من الولاية أصله توليوا) حذفت الواو الأولى كما فى تعدوا، ثم سلبت ضمة الياء اشتقا لامهما على الياء فحذفت الياء لاجتماع الساكنين، ثم ضمت اللام لأجل واو الضمير فصار تلوا وولاية الشئ عبارة عن الإقبال عليه والاشتغال به وعدم الأعراض عنه والمعنى: وإن تقبلوا على الشهادة بالحق أو تعرضوا عنها فالله تعالى يجازيكم على حسب أعمالكم)أ. هـ
راجع : حاشية زادة على البيضاوى (٢/ ٧٥) ط. المكتبة الإسلامية ديار بكر. تركيا.
(٣) راجع: الطبرى (٥/ ٣٢٣)، القرطبى (٥/ ٤١٤)

وفوق أنها متواترة لها توجيه سديد ووجه معتبر فى العربية سبق لك ذكره قال الفراء: (وقوله: (وإن تلووا) وتلوا قد قرئتا جميعاً ونرى الذين قالوا (تلوا) أرادوا (تلووا) فيهمزون الواو لا نضمامها ثم يتركون الهمز فيتحول إعراب الهمز إلى اللام فتسقط الهمزة إلا أن يكون المعنى فيها: (وإن تلوا ذلك يريد: تتولوه) أ. هـ[1]

- دفع طعنهم الثالث: الذى وجهوه إلى قراءة ابن عامر - رحمه الله تعالى - حيث قرأ مع شعبة بإسكان النون من قوله (ولا يجر منكم شنئان) فى الموضعين من الآية الثانية والآية الثامنة من سورة المائدة فأنكر النحاة عليهما ذلك.

أقول: هذه قراءة متواترة لا يجوز إنكارها أو الطعن فيها فمن أنكرها فهو مكابر للجليات ولا يتفق ذلك مع قواعد المنهج السليم فالمنهج السليم يقرر أن القراءة من تواتر نقلها وصح سندها فهى سنة متبعة يجب قبولها والمصير إليها دونما نظر إلى الأفصح فى اللغة ولا الأفشى فى العربية.

فشغب النحاة حول ما هو متواتر قضية خاسرة بل منهارة البنيان على رؤوس أصحابها الذين لا أدرى كيف غفلوا عنها - مع جلالة قدرهم ووفرة علمهم فى المعقول والمنقول على حد سواء.

فلم يبق إذن فى حكم العقل وضرورة منطقة الجلية إلا التسليم والإذعان لكل ما هو متواتر من القراءات التى نقلها للأمة الأئمة الثقات وتلقتها بالقبول وانعقد على ذلك الإجماع.

وإذا لم يسلم النحاة بحكم العقل وضرورة منطقة فتلك طامة لا نقول تخرق الإجماع تتقطع دونها الأعناق فيا لها من دعوى يتمثل فيها بصدق قوله من يقول:

إن كنت لا تدرى فتلك مصيبة ..... أو كنت تدرى فالمصيبة أعظم.

ولو تنزلنا مع هؤلاء الطاعنين لوجدنا لهذه القراءة توجيها فى اللغة فهى إما أن تكون مصدراً على زنة فعلان بالسكون وإن كان فى المصادر قليل فهى مصدر بمعنى البغض أو شدته ...

(1) راجع: معانى القرآن للفراء (١/ ٢٩١) ط. عالم الكتب. وقريب من هذا عبارة أبى اسحاق الزجاج فارجع إليها إن شئت فى معانى القرآن وإعرابه (٢/ ١١٨) ت د/ عبد الجليل عبده شلبى ط . عالم الكتب.

وإما أن تكون صفة لأن فعلان فى الصفات كثير كسكران وبالفتح ورد فيها قليلاً كتيس عدوان كثير العدد.[1]

فعلى أى الوجهين حملت فهو سائغ لغة وإن كان فى المصادر قليل لكنه فى الصفات كثير.

فكيف يزعمون عدم استساغة ذلك وحجتهم أن المصادر إنما تأتى فى مثل هذا متحركة؟

فقولهم هذا ليس على إطلاقه بل غالبا فقد تأتى المصادر ساكنة فى القليل نحو: لويته ليانا - بمعنى مطلته.

وهذا الزعم منهم إنما بنوه على كون أنهم أحصوا أوزان العربية فوجدوها تخلو من بعض الأوزان فأى قراءة أتت على ما خلت منه الأوزان التى خلت منها العربية عدوها لحناً.

وهذا زعم باطل ودعوى عريضة لا دليل عليها يدعمها ولا برهان تقوم عليه فاللغة لا يمكن أن يحصيها إنسان سواء أكانت مفردات أو تراكيب أو أوزان فكما يقولون لا يحيط باللغة إلا معصوم وهؤلاء ليسوا معصومين حتى يدعوا الإحاطة بها.

وإن يكن هؤلاء فى شك مما نقول فليرجعوا إلى كلام علم من أعلامهم وفحل من فحولهم ألا وهو ابن جنى وذلك حيث يقول فى الخصائص: (باب ما يرد عن العربى مخالفا للجمهور: إذا اتفق شئ من ذلك: نظر فى ذلك العربى وفيما جاء به: فإن كان فصيحاً وكان ما جاء به يقبله القياس فيحسن الظن به، لأنه يمكن أن يكون قد وقع إليه ذلك من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن أبى الحجاج عن أبى خليفة الفضل بن الحباب قل: قال ابن عوف ابن سرين: قال عمر ابن الخطاب رضى الله عنه: (كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزو فارس والروم ولهت عن الشعر وروايته، فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب فى الأمصار راجعوا رواية الشعر فلم يؤولوا إلى ديوان مدون ولا إلى كتاب مكتوب، وألفوا ذلك وقد هلك من هلك من العرب بالموت والقتل فحفظوا أقل ذلك وذهب عنهم كثيره.

قال: وحدثنا أبو بكر عن أبى خليفة عن يونس بن حبيب عن أبى عمرو بن العلاء قال: (ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير.

(1) راجع: عبارة الألوسي فقد انتفعت بها (٦/ ٢٢٩)

قال أبو الفتح: فإذا كان الأمر كذلك لم تقطع على الفصيح إذا سمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ما وجد طريق إلى تقبل ما يورده إلا إذا كان القياس يعاضده.أ.هـ [١]

فقراءة ابن عامر وإن لم تكن على الكثير فى العربية فهى على القليل (إن قلنا بكونها مصدرية على زنة فعلان.

فهى واردة عن فصيح خالف الجمهور بها لغة فلم نقطع عليه بالخطأ ما وجد طريق إلى تقبل ذلك عنه، ذلك إذا لم تكن متواترة فكيف وهى متواترة؟ وقد سمعت ممن يوثق بعربيته وعدالته وأمانته وإمامته فى القراءة والإقراء والله أعلم.

- دفع طعنهم الرابع: فى قراءته لقوله تعالى: (فبهداهم اقتده) حيث جاءت الرواية عن ابن عامر من طريقين: أحدهما: طريق هشام عن ابن عامر بكسر الهاء مع القصر وثانيهما: طريق بن ذكوان عنه بكسر الهاء مع الإشباع.

وقد غلط النحاة ذلك لتوهم أنها هاء السكت.

قلت: تغليط النحاة لقراءة الكسر غلط منهم وتأويلها على أنها هاء السكت ضعيف.

فقراءة ابن عامر الظاهر فيها أنها ضمير وحركت بالكسر من غير وصل وهو الذى يسميه القراء الاختلاس تارة وبالصلة وهو المسمى إشباعاً أخرى.

فإذا تقرر هذا فقول ابن مجاهد فى السبعة[٢]: (عن ابن عامر يشم الهاء "الكسر" من غير بلوغ ياء وهذا غلط لأن هذه الهاء هاء وقف لا تعرب فى حال من الأحوال أى - لا تحرك - وإنما تدخل لتبين بها حركة ما قبلها) أ.هـ ليس بجيد لما تقرر لك من أنها ضمير المصدر. وقد رد الفارسى قول ابن مجاهد[٣]

قال العلامة الألوسى رحمه الله: (وقرأ ابن عامر (اقتده) بكسر الهاء من غير إشباع وهو الذى تسميه القراء اختلاساً وهى رواية هشام عنه. وروى غيره إشباعها وهو كسرها ووصلها بياء، وزعم أبو بكر بن

(١) راجع: الخصائص لابن جنى (١/ ٣٨٥) نقلا عن الدر المصون (٤/ ١٦٧).
(٢) راجع: السبعة / ٢٦٢
(٣) الحجة (٢/ ٤١٢)

مجاهد أن قراءة ابن عامر غلط معللاً ذلك بأن الهاء هاء الوقف فلا تحرك فى حال من الأحوال وإنما تذكر ليظهر بها حركة ما قبلها.

وتعقبه أبو على الفارسى بأن الهاء ضمير المصدر وليست هاء السكت أى اقتد الاقتداء.

ومثله كما قال أبو البقاء قوله:

هذا سراقة للقرآن يدرسه ... والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب

فإن الهاء فيه ضمير الدرس لا مفعول لأن يدرس قد تعدى إلى القرآن[١]

وقال بعضهم إن هاء السكت قد تحرك تشبيها لها بهاء الضمير والعرب كثيراً ما تعطى الشئ حكم ما يشبهه وتحمله عليه وقد روى قول أبى الطيب:

وأحر قلباه مما قلبه شبم .. ومن بجسمى وحالى عنده سقم[٢]

بضم الهاء وكسرها على أنها هاء السكت شبهت بهاء الضمير فحركت.

واستحسن صاحب الدر المصون: جعل الكسر لالتقاء الساكنين لا لشبه الضمير لأن هاءه لا تكسر بعد الألف فكيف ما يشبهها؟ وزعم الإمام (يعنى الفخر الرازى) أن أثبات الهاء فى الوصل للاقتداء بالإمام (يعنى بالمصحف الإمام) ولا يقتدى به فى ذلك لأنه يقتضى أن القراءة بغير نقل تقليداً للخط هو وهم)أ.هـ كلامه رحمه الله[٣]

وبهذا يتبين لك وهن وضعف طعن الطاعنين فى قراءة ابن عامر رحمه الله.

فقراءته فوق ما هى متواترة لا تخالف أقيستهم العربية التى يقيسون عليها.

(١) أى يدرس الدرس ولا يجوز أن تكون الهاء ضمير القرآن لأن الفعل (يدرس) قد تعدى له وإنما زيدت اللام تقوية له حيث تقدم معموله.
(٢) ديوان (٣/ ٣٦٢)، ابن يعيش (١٠/ ٤٤)، التصريح (٢/ ١٨٣)، الشبم البارد راجع: الدر المصون هامش ٣(٤/ ٣٣).
(٣) راجع: روح المعانى (٧/ ٢٠٦)

ومن ثم يكون هؤلاء النحاة غير مكتفين بتلحين ما خالف قواعدهم وإنما كان منهم تلحين لبعض القراءة المتواترة مع موافقتها لأقيستهم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

- دفع طعنهم الخامس: الذى وجهوه إلى ابن عامر فى قراءته رحمه الله لقوله تعالى(وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم)من سورة الأنعام حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول فقامت الدنيا وما قعدت عند النحاة بسبب هذه القراءة وشنعوا على ابن عامر فيها وقد نالت هذه القراءة من الطعن الحظ الأوفر والنصيب الأوفى فكانت هذه القراءة هى أبرز قراءاته التى وجهت إليها سهامهم.

ومن ثم سيكون الرد على هذه الدعوى من أبرز الردود وأوفاها إذا بانهيارها وتصدع أركانها والإتيان على بنيانها من القواعد يصبح ما عداها من دعاوى لا قيمة له فى ميزان الحق وللنصفة ويأتلف دفع هذه الدعوى من عدة وجوه:

أحدها: دعواهم أن إجماع النحاة قد انعقد على عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاصل إلا فى ضرورة الشعر دعوى عريضة لا برهان عليها ولا دليل[1]

إذ كيف يكون هناك إجماع قد انعقد على عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاصل إلا للضرورة الشعرية وقد خالفت المدرسة الكوفية مدرسة البصريين فى ذلك؟

فمسائل الفصل عندهم سبع منها ثلاث جائزة السعة هى: النثر وضابطها: أن يكون المضاف إما اسما يشبه الفعل وأن يكون الفاصل

(١) لم يعلم أصحاب هذه الدعوى أن هذه القراءة بنصب الأولاد والفصل بين المضاف والمضاف إليه مما نعلم ضرورة أن النبى ﷺ قرأها على جبريل عليه السلام كما أنزلها عليه كذلك. ثم تلاها النبى ﷺ على عدد التواتر من الأمة ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها ويقرأون بها خلفا عن سلف إلى أن انتهت إلى ابن عامر فقرأها أيضا كما سمعها وهذا معتقد أهل الحق فى جميع الوجوه السبعة أنها متوارتة جملة وتفصيلا عن أفصح من نطق بالضاد فإذا علمت العقيدة الصحيحة فلا مبالاة بعد ذلك بدعوى هؤلاء القائلين بانعقاد الإجماع على عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاصل إلا للضرورة الشعرية. راجع: حاشية زادة (٢/ ٢١٢)

بينهما معمولا للمضاف وأن يكون منصوباً أو إسماً لا يشبه الفعل والفاصل القسم.

إحداها أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) برفع قتل على النيابة عن الفاعل بزين المبنى للمفعول ونصب (أولادهم) وجر (شركائهم) فقتل مصدر مضاف وشركائهم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، وأولادهم مفعوله وفصل بين المضاف والمضاف إليه وحسن ذلك ثلاثة أموركما نطقت بها عبارة النحويين:

أولها: كون الفاصل فضلة فإن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به.

ثانيها: وكونه غير أجنبى لتعلقه بالمضاف.

ثالثها: وكونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية فسقط بذلك قول الزمخشرى فى الكشاف وأما قراءة ابن عامر فشئ لو كان فى مكان الضرورات وهو الشعر كان سمجاً مردوداً فكيف به فى الكلام المنثور فكيف به فى القرآن المعجز بحسب نظمه وجزالته.أ.هـ[1]

الوجه الثانى: سلمنا جدلا أن النحاة قد أجمعوا على عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاصل إلا فى ضرورة الشعر لكن إجماع هؤلاء النحاة ليس حجة على من خالفهم وإن رمت دليلاً على ذلك فاستمع إلى ما قد قاله كبير من حذاقهم ومقدم فى الصناعة من مقدميهم وهو أبو الفتح ابن جنى وذلك حيث يقول: (أعلم أن إجماع أهل البلدين(يعنى البصرة والكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص فإذا لم يعطك يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره فى قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله - ﷺ - من قوله: (أمتى لا تجتمع على ضلالة)[2] وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة[3]أ.هـ المقصود به.

(١) راجع: شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٥٧) لأبن هشام الأنصارى ط. دار أحياء الكتب العربية مص، راجع: شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك(٢/ ٨٢-٨٣) تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد.

(٢) أخرجه ابن ماجة فى كتاب الفتنة. ب. السواد الأعظم رقم ٣٩٥٠

(٣) راجع: الخصائص لابن جنى ٠١/ ١٨٩) فما بعدها.

وبالتأمل فى هذين الوجهين من أوجه الرد على دعوى النحاة يتجلى لكل منصف أنى لا إجماع على هذه الدعوى كما أنه مع التسليم بإجماعهم فى هذه الدعوى فإن دعواهم لا حجة فيها على ذلك وكيف يكون إجماعهم حجة وقد خالفهم القراء فى ذلك وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى وذلك لأنهم رواة ناقلون بالتواتر عمن ثبتت عصمته ﷺ عن الغلط فى مثله؟

الوجه الثالث: يتمثل فى نصرة الإمام مالك لقراءة ابن عامر جرياً على ما عهد فيه – يرحمه الله – من استدلاله على قواعد النحو بكل قراءة ودفاعه عن القراء الأئمة بما يضع الحق فى نصابه ومن ثم تراه يقول فى كافيته الشافية:

وظرف أو شبيهه قد يفصل ... جزأى إضافة وقد يستعمل
فصلان فى اضطرار بعض الشعرا ... وفى اختيار قد أضافوا المصدرا
بفاعل من بعد مفعول حجز ... كقول بعض القائلين للرجز..
وعمدتى قراءة ابن عامر ... وكم لها من عاضد وناصر.

جاء فى شرح هذه الأبيات: الفصل بالظرف والجار والمجرور بين المضاف والمضاف إليه كثير فمن ذلك قول الشاعر:

كما خط الكتاب بكف يوما ... يهودى يقارب أو يزيل.....

وقد يقع بينهما فصلان كقول الشاعر:

كان أصوات من إيغالهن بنا ... أواخر الميس أصوات الفراريج[1]

فهذا لا يجوز فى الاختيار بل هو مخصوص بالاضطرار لوجهين:

أحدهما: أنه فصل بما لا يتعلق بالمضاف فتمحضت أجنبيته.

الثانى: أنه فصل بحرف جر أو بما فيه معنى حرف جر مع كون المضاف مقتضيا للجر.

ففى إيلائه ظرفا أو حرف جر يلاقى مقتضى جر بخلاف إضافة المصدر إلى الفاعل مفصولا بينهما بمفعول المصدر، فإن المحذورين فيها

(١) هذا البيت من قصيدة لذى الرمة راجع: الديوان (٧٦٦) والإيغال الإبعاد، وأواخر: جمع آخر والمقصود بها هنا: العود الذى فى آخر الرجل الذى يستند إليه الركب، الميس: شجر يتخذ منه الرحال والأقتاب، يريد بذلك أن رحالهم جديدة وقد طال سيرهم فبعض الرحل يحك بعضا فيحدث مثل أصوات الفراريج من اضطراب الرحال لشدة السير. راجع: أسرار البلاغة للجرجانى ص ١٠٢.

مأمونان مع أن الفاعل كجزء من عاملة فلا يضر فصله لأن رتبته منبهة عليه والمفعول بخلاف ذلك.

فعلم بهذا أن قراءة ابن عامر – رحمه الله – غير منافية لقياس العربية على أنها لو كانت منافية له لوجب قبولها لصحة نقلها كما قبلت أشياء تنافى القياس بالنقل وإن لم تساو صحتها صحة القراءة).

المذكورة ولا قاريتها كقولهم (استحوذ) وقياسه (استحاذ) وكقولهم هذا جحر ضب خرب وقياسه (خرب) وأمثال ذلك كثيرة وساق رحمه الله غير ذلك كثير من كلام العرب وأناشيدهم فى ذلك بما يثبت أن لقراءة ابن عامر شواهد فى العربية لا حصر لها[1].

واستمع إليه أيضاً وهو يصدع بالحق فى هذه القضية ويبين أن جواز الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعاً جائز فى الوجه الإختيارى وليس مختصاً بحاله الإضرار كما يزعم أصحاب هذه الحالة.

ويدلل عليه الرحمة على الوجه الإختيارى بقراءة ابن عامر ويبين أنها أقوى الأدلة على الإطلاق لكونها ثابتة بالتواتر ومعزوة إلى إمام موثوق بعربيته وفصاحته قبل التعلم وذلك حيث يقول فى شرح التسهيل: (الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعا جدير أن يكون جائزاً فى الاختيار ولا يختص بالإضرار).

وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر– رضى الله عنه (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شر كائهم) لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوة إلى موثوق بعربيته قبل التعلم، فإنه من كبار التابعين، ومن الذين يقتدى بهم فى الفصاحة، كما يقتدى بمن فى عصره من أمثال الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن.

ويكفيه شاهداً على ما وصفته به أن أحد شيوخه الذين عول عليهم فى قراءة القرآن عثمان بن عفان– رضى الله عنه– وتجويز ما قرأ به فى قياس التجويز قوى، وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل بفضله بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل فحسن ذلك ثلاثة أمور. ثم ساق الثلاثة.. التى سبق نقلها لك من شرح التصريح على التوضيح، وشرح ابن عقيل فى الوجه الأول.

(١) راجع: الكافية الشافية للعلامة جمال الدين ابى عبد اله محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الجيانى : تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدى ط. دار المأمون للتراث (٢/ ٩٩٢- ٩٩٥).

ثم قال يرحمه الله : (فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله لأنهم قد فصلوا فى الشعر بالأجنبى كثيراً فاستحق الفصل بغير أجنبى أن يكون له مزيه فحكم بجوازه)أ.هـ[1].

نقول: هكذا استل ابن مالك سيف الحق فى الدفاع عن قراءة ابن عامر حيث وضع القضية فى معيار التحقيق وميزان النصفة، ولم يمنعه انتماؤه لمدرسته النحوية من الصدع بالحق فضلاً عن حمل لواء النصرة لهذه القراءة وصاحبها.

ولم يبال ابن مالك بموقف العداء الذي وقفه بعض العلماء منها حيث رفضوها واتهموا صاحبها بالجهل حيناً وبالخطأ واللحن والبعد عن قياس العربية حينا آخر كما قد سمعت من قبل وتبين لك مما سقناه بين يديك من نقل هؤلاء الذين ربطوا أعينهم بغشاوة الهوى وعصابة المذهب دونما نظر منهم إلى إحقاق الحق فى مثل هذه المقامات الدقيقة خاصة المتعلقة بالقراءات القرآنية المتواترة والتى تثبت بها القرآنية قطعاً.

فأخذوا يكيلون التهم لابن عامر وهو منها براء.

ولم يدر هؤلاء الطاعنون: أن طعنهم فى القراءة المتواترة طعن فى القرآن نفسه.

ومن ثم فتحوا الباب أمام خصوم الإسلام وكتابه من أمثال جولد زيهر وغيره من الحاقدين على القرآن والإسلام حيث وجد هؤلاء الخصوم مادة خصبة فى تراث هؤلاء الطاعنين على القراءات فتعلقوا بها وأوردوها شبهات حول القراءات وأئمة القراء بل واتهموا الصحابة انفسهم بالتساهل وإن كنت فى ريب مما نقول فاقرأ هذا النص للمستشرق جولد زيهر (... وقد تسامح المسلمون- يعني الصحابة - فى هذه القراءات وأعترفوا بها جميعا على قدم المساواة بالرغم مما قد يفرض من أن الله تعالي قد أوحي بكلامه كلمة وحرفاً حرفاً وأن مثله من الكلام المحفوظ فى اللوح والذى تنزل به الملك على الرسول المختار يجب أن يكون على شكل واحد وبلفظ واحد)[2].

ولو علم هذا الحاقد ما اشترطه المسلمون لصحة القراءة وقبولها من تواترها عن صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم أو صحة السند وموافقة العربية وموافقة الرسم العثماني على رأي البعض، لما صار إلى هذا الرأي الباطل ولما نسب إلى الصحابة مثل هذا التساهل والتحريف

(١) راجع: شرح التسهيل (١٨٢/٢) باختصار وحذف.
(٢) راجع : المذاهب الإسلامية فى تفسير القرآن الكريم (٢٢١/١).

والتبديل فى كتاب قد ضمن الله حفظه بقوله: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)[1].

ويا لها من كلمة حق ورشد تلك التى سطرها قلم العلامة الألوسي وذلك حيث يقول فى رده على من طعن فى هذه القراءة : (وقد ركب فى هذا الكلام متن عيماء وتاه فى تيهاء، فقد تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة أختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً لا نقلاً ولا سماعاً كما ذهب إليه بعض الجهلة فلذلك غلط ابن عامر فى قراءته هذه وأخذ يبين منشأ غلطه.

وهذا غلط صريح يخشي منه الكفر والعياذ بالله تعالى، فإن القراءات السبع متواترة جملة وتفصيلاً عن أفصح من نطق بالضاد صلى الله عليه وسلم فتغليط شئ منها فى معني تغليط رسول الله صلي الله عليه وسلم بل تغليط الله عز وجل نعوذ بالله سبحانه من ذلك . أ.هـ المقصود منه[2].

ونعما ما صنع العلامة النيسابوري فى رده على من خطأ القراءات المتواترة وذلك حيث يقول: (إن القرآن حجة على غيره وليس غيره حجة عليه والقراءات السبع كلها متواترة فكيف يمكن تخطئة بعضها؟ فإذا ورد فى القرآن المعجز مثل هذا التركيب لزم القول بصحته فصاحته وأن لا يلتفت إلى أنه هل ورد له نظير فى أشعار العرب وتراكيبهم أم لا؟ وإن ورد فكثير أم لا..) أ.هـ[3] وقال فى المقدمة الثالثة من تفسيره: (المسألة الأولى: القراءات السبع متواترة لا بمعنى أن سبب تواترها إطباق القراء السبعة عليها بل بمعنى أن ثبوت التواتر بالنسبة إلى المتفق على قراءته من القرآن كثبوته بالنسبة إلى كل من المختلف فى قراءته ولا مدخل للقارئ فى ذلك إلا من حيث أن مباشرته لقراءته أكثر من مباشرته لغيرها حتى نسب إليه.

وإنما قلنا: إن القراءات متواترة لأنه لو لم تكن كذلك لكان بعض القرآن غير متواتر (كملك ومالك) ونحوهما إذ لا سبيل إلى كون كليهما غير متواتر فإن أحدهما قرآن بالاتفاق وتخصيص أحدهما بأنه متواتر

(١) راجع : التفسير والمفسرون (٢٣٣/١) والآية رقم ٩ من سورة الحجر).
(٢) روح المعاني (٢٧٧/٨).
(٣) راجع: غرائب القرآن (٨/ ١٧٣)

دون الآخر تحكم باطل لاستوائهما فى النقل فلا أولوية فكلاهما متواتر)أ.هـ[1] المقصود به.

هذا هو المنهج السديد لمن تدبره، فلو أن النحاة التزموا طريق الجادة ولم يركبوا متن الشطط وساروا على المنهج السليم واتبعوا المنطق القويم فى جعل القراءات حجة وحكماً على قواعد النحو لا محكوماً عليها لما زلت لهم فى مثل هذه المقامات الدقيقة قدم ولما عدت عليهم سقطات.

ولكنهم - رحمهم الله تعالى- استمروا فى التلحين وسلكوا مسلكاً صعباً فى الطعن والتجريح ولم يستدلوا ولم يهتدوا بواضح البراهين ولكن المعصوم من عصمه الله!.

فلعمر الحق أن القراءات متى ثبتت وتواتر نقلها عن المعصوم ﷺ فهو الفصيح الذى لا يرده قياس عربية ولا فشو لغة وهذا قانون صرحت به مقولة الأئمة المحققين وضابط لا محيد عنه بحال من الأحوال.

قال الإمام أبو عمرو الدانى: (وأئمة القراءة لا تعمل فى شئ من حروف القرآن على الأقشي فى اللغة والأقيس فى العربية، بل على الأثبت فى الأثر والأصح فى النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها)أ.هـ[2].

الوجه الرابع: قولهم: أما قراءة ابن عامر (وكذلك زين..) فشئ لو كان فى الضرورات- وهو الشعر لعد سمجاً ومردوداً،وأن القرآن ليس فيه ضرورة وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما فى حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار... الخ ما قالوا[3]

أقول كان الذى ينبغى على هؤلاء- لو أنهم التزموا جادة الصواب وسلكوا منهاج الحق والرشد - قبل إصدار- مثل هذه الأحكام الجزافية التى لا تستند إلى دليل ولا يقوم عليها برهان أن ينظروا فى القراءة نفسها، هل صح سندها بل قل: هل تواتر نقلها؟ فإن هم رأوا ذلك كان الذى ينبغى عليهم أن يزيحوا غشاوة التقليد ويتركوا العصبية العمياء والهوى المغرض ويذعنوا للحق الساطع والبرهان النير ويسلموا له خاضعين ويعلنوها مدوية - ولو كان على ضد قوانينهم التى اعتمدوا

(1) راجع: المصدر السابق (١/ ٢٣)

(2) راجع: جامع البيان فى القراءات السبع خ/ ١٧٠ ب نقلا عن شرح الهداية للمهدوى(١/ ٢٠)

(3) راجع: الكشاف (٢/ ٤٢)، الأنصاف المسألة الستين، ص ١٧٨.

عليها فى إصدار هاتيك الأحكام - ويقولوا هذه قراءة متواترة لا يصح ردها بل يجب قبولهم وجعلها حكماً وقانوناً ولا ينبغى أن نفضل عليها قاعدة نحوية أصابت هذه القاعدة أم أخطأت. فواضع القواعد النحوية بشر غير معصوم.

أمام القراءة القرآنية فالمتكلم بها هو الله سبحانه وتعالى والنازل بها وحياً يتلى- هو جبريل عليه السلام - والمتلقى لها هو المعصوم سيدنا محمد ﷺ.

وما دام ذلك كذلك: فلا ينبغى أن يقاس القرآن على شئ، بل الواجب أن يقاس عليه غيره فهو النص المقطوع بصحة وثبوته وتواتر نقله فليس هناك نص مما يستشهد به يشبهه فى قوة إثباته وتواتر روايته والقطع بصحته.

الوجه الخامس: قولهم إن قراءة ابن عامر لا تجوز فى العربية وهى زلة عالم وإذا أزل العالم لم يجز أتباعه ورد قوله إلى الاجماع وكذلك يجب أن يرد من زل فيهم أوسها إلى الإجماع فهو أولى. من الإصرار على غير الصواب الخ تقول: إن قراءة ابن عامر هذه تواتر نقلها وكل ما تواتر نقله تثبت به القرآنية سواء وافق النحو أم خالفه بل وكل ما ورد- كما يقول الحافظ السيوطى- أنه قرئ به جاز الاحتجاج به فى العربية سواء كان متواتر أم آحاداً أم شاذا وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة فى العربية[1] إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها فى مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم - بجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس فى ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو: (استحوذ).. فكيف بالمتواتر ؟

وإذا كان هؤلاء النحاة يعيبون على ابن عامر قراءته لبعدها فى العربية وينسبونه إلى اللحن فهم مخطئون فى ذلك، فإن قراءته ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التى لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه فى العربية[2]

ثم إن الزعم من النحاة: من أن قراءة ابن عامر هذه زلة عالم فغير مسلم لهم لان ابن عامر مازل فى هذه القراءة المتواترة التى تلقاها عن صحابه رسول الله ﷺ وتلقاها الصحابة بدورهم عمن تتلقى منه العربية ﷺ وممن لا يشك أحد فى فصاحته فإن كانوا ظانين أنه اجتهد فى

(1) راجع: بحثنا فى ذلك: القراءات الشاذة فى الميزان مبحث الاحتجاج بها.

(2) راجع: الاقتراح للحافظ السيوطى ص ١٧. فقد انقعت بعبارته.

هذه القراءة فأخطأ الاجتهاد فهم واهمون فى ذلك وهم الذين يستحقون هذا الوصف أعنى كونهم زلوا ويجب أن يرد قولهم إلى الإجماع ولم يجز أتباعهم فى ذلك لأنه ما ينبغى لا بن عامر ولا غيره من أئمة القراءة أن يقرأوا بالاجتهاد، إنما هم أئمة عدول فقد نقلوا إلينا القران بقراءاته عذباً وسلسلا.

وقد تلقت الأمة قراءتهم بالقبول شرقاً وغرباً، فلم تكن قراءتهم عن اجتهاد منهم بل تلقوا هذه القراءات مشافهة عن شيوخهم إلى أن وصل سندهم إلى المعصوم ﷺ وهذا هو الاجماع الذى يرد إليه من سواه فرجوع النحاة إلى هذا الاجماع أولى من إصرارهم على الطعن فى مثل هذه الإمام الجليل وفى قراءته تواتر نقلها وصح سندها وهو من القراء السبعة وقراءاته من القراءات السبع التى هى محل وفاق بين جميع علماء الأمة سلفاً وخلفاً على تواترها.

وإن شئت فاقرأ فى هذا المقام النص الجامع للتاج السبكى والجلال المحلى عليه حيث قالا: (والقراءات السبع) المعروفة للقراء السبعة أبى عمرو ونافع وابنى كثير وعامر وعاصم وحمزة والكسائى (متواترة) من النبى ﷺ إلينا أى نقلها عنه جمع يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب لمثلهم وهلم، أ.هـ المقصود منه[1]

وأزيدك تفصيلا وإيضاحا لكلامهما بما حشاه عليهما العلامة البنانى وذلك حيث يقول طيب الله ثراه :ـ (قوله والقراءات السبع الخ) اللام فيه للعهد الذهنى عند النحاة والخارجي العلمى عند البيانيين... (قوله للقراء السبعة) هو من مقابلة المجموع بالمجموع المفيدة للقسمة آحاداً وإلا فكل من القراءات السبع لم يقل به كل من القراء السبعة وإلا لم يتحقق اختلاف بينهم والغرض خلافه وهذا بين (قوله متواترة) أى تواتراً تاماً أى نقلها جمع الخ.

أى ولا يضر كون أسانيد القراء آحادا إذ تخصيصها بجماعة لا يمنع مجئ القراءات عن غيرهم بل هو الواقع فقد تلقاها عن أهل كل بلد بقراءة إمامهم الجم الغفير عن مثلهم وهلم جراً وإنما أسندت للأئمة المذكورين ورواتهم المذكورين فى أسانيدهم لتصديهم لضبط حروفها وحفظ شيوخهم الكمل فيها أ.هـ شيخ الإسلام، وإنما لم يستدل الشارح على كون القراءات متواترة للعلم بذلك وظهوره لكل أحد سم أ.هـ[2]

(١) راجع: جع الجوامع والمحلى عليه (١/ ٢٢٨) دار الفكر.
(٢) راجع حاشية البنانى على شرح المحلى (١/ ٢٨٨)

أقول: بهذا النص الدقيق تتجلى لك عدم صحة دعوى شارح كافية ابن الحاجب وذلك حيث يقول: (ولا نسلم تواتر القراءات السبع وإن ذهب إليه بعض الأصوليين)أ.هـ[1]

لأنا نقول كلام الرضي شارح الكافية وقوله بعدم التسليم بتواتر القراءات السبع لا نسلمه له أصلا بل نقول إنما هو فى هذا المقام موافق الزمخشرى فى هذه الزلة وتلك السقطة الخطيرة فجمهور المحققين ذهب إلى أن القراءات السبع متواترة وهذا ما ذكره المولى التفتازانى فى شرحه على الكشاف.

وبكلام الأصوليين يبين لك بطلان دعوى الشوكانى المتمثلة فى قوله: (وأقول دعوى التواتر باطلة بإجماع القراء المعتبرين كما بينا ذلك فى رسالة مستقلة، فمن قرأ بما يخالف الوجه النحوى فقراءته رد عليه أ.هـ[2].

فكلام الشوكانى هذا لا يقوله من عنده أدنى إمام بالقراءات بل لا نذهب بعيداً إن قلنا إن الشوكانى قلد فيه غيره ممن طعن فى هذه القراءة فأطلقه بدون أدنى تأمل وأعمال نظر: وقوله: فمن قرأ بما يخالف الوجه النحوى فقراءته رد عليه فإنا لا نسلمه له أصلاً حيث لا يلزم من تواتر القراءة أن توافق وجه النحوى وإن قال به ممن تعقد عند ذكرهم الخناصر فالقراءة ما دام قد تواتر نقلها وجب قبولها وافقت وجه النحوى أم خالفته لأن القراءة كانت قبل أن توضع قواعد النحو التى ما وضعت إلا ليجرى عليها الناشئون فى العربية.

وهذه القواعد التى وضعت متأخرة ليست حاصرة لا ستعمالات فصحاء العرب والقراء حجة على النحاة دون العكس - كما قلنا - وقواعد النحو لا تمنع إلا قياس المولدين على ما ورد نادراً فى الكلام الفصيح والندرة لا تنافى الفصاحة.

وهل يظن بمثل ابن عامر أنه يقرأ القران متابعة لصورة حروف التهجي فى الكتابة؟ ومثل هذا ألا يروح على الميتدئين فى علم العربية.

وهلا كان رسم المصحف على ذلك الشكل هاديا للنحاة أن يتفطنوا إلى سبب ذلك الرسم؟ وبالجملة فالشيخ الشوكانى بضاعته قليلة فى هذا الفن ولعل قلة بضاعته فى هذا العلم.

(١) راجع: فتح القدير (٢/ ٢٠٥)
(٢) راجع الكافية وشرحها (١/ ٢٩٣). ط دار الكتب العلمية.

تكون عذراً له في دعواه التي أطلقها من كون دعوى التواتر باطلة بإجماع القراء المعتبرين. أما قول ابن عطية: (واختلفت القراءة فقرأ الجماعة سوى ابن عامر وكذلك زين بفتح الزاى قتل بالنصب أولادهم بكسر الدال. شركاؤهم وهذه أبين قراءة...

وقرأ ابن عامر "وكذلك زين بضم الزاى قتل بالرفع أولادهم بنصب الدال شركائهم بخفض الشركاء وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب. وذلك أنه أضاف القتل إلى الفاعل وهو الشركاء ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظروف في مثل هذا إلا في الشعر كقوله: كما خط الكتاب بكف يوماً... يهودي يقارب أو يزيل. فكيف بالمفعول في أفصح الكلام، أ.هـ المقصود منه[1].

أقول: أما قول ابن عطية في التعقيب على قراءة ابن عامر (هي قراءة ضعيفة في استعمال) فإنما يريد - عليه الرحمة - كما قال ابن عاشور أن ذلك الفصل نادر.

وهذا لا يثبت ضعف القراءة لأن الندور كما تبين لك - لا ينا في الفصاحة.

وبعد ابن عطية هذه القراءة بعدم مناسبتها للتعليل بقوله. (ليردوهم) وذلك حيث يقول: (وهذا الفعلان (يعنى بهما قوله تعالى (ليردوهم وليلبسوا) يؤيدان أول قراءة في ترتيبنا في قوله:(وكذلك زين) يقصد بذلك قراءة الجماعة ابن عامر والتي قال فيها معقباً عليها (وهذه أبين قراءة).

وتبعيد ابن عطية لها توهم. إذ لا منافاة بين أن يزينوا لهم قتل أولادهم وبين التعليل فإن لتعليل يستعمل في العاقبة مجازاً قوله تعالى (فالتقطهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً)[2].

ومن العجيب قول الطبرى: والقراءة التي لا أستجيز غيرها - بفتح الزاى ونصب "القتل" وخفض. (أولادهم) ورفع "شركائهم". وذلك على عادته في نصب نفسه حكماً في الترجيح بين القراءات المتواترة. وما كان ينبغي له أن يفعل ذلك إذ كيف يجوز التفضيل بين قراءتين متواترين والمفاضلة لا تكون ألا بين شيئين اشتركا في صفة ما وزاد أحدهما على الآخر فيها وهذا أمر لا يمكن.

(١) راجع: المحرر الوجيز (٦/ ١٥٧) فما بعدها. تحقيق المجلس العلمي بفاس.
(٢) صورة القصص/ ٨

تحققه بحال من الأحوال في قراءتين متواترتين ليس لا حداهما مزيد فضل على الأخرى وبالجملة فإن هذه القراءة ليس فيها ما يناكد فصاحة الكلام لأن الأعراب يبين معانى الكلمات ومواقعها، وإعرابها مختلف من رفع ونصب وجر بحيث لا لبس فيه وكلماتها ظاهرة إعرابها عليها، فلا يعد ترتيب كلماتها على هذا الوصف من التعقيد المخل بالفصاحة... فليس في الآية مما يخالف متعاوق الاستعمال ألا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، والخطب فيه سهل لأن المفعول ليس أجنبياً عن المضاف والمضاف إليه - كما قد علمت.

فإذا كانت هذه القراءة قد تواتر نقلها وصحت روايتها فإن في الإعراب دلالة على المقصود لا تناكد الفصاحة[1]

وبهذا القدر تكون قد طاشت سهام النحاة ومن مشي في ركابهم والتي وجهوها إلى هذه القراءة المتواترة فاشدد بهذا الحق يديك ولا يهولنك الضجيج والعويل والتهويل من تلك العبارات القاسية والتي أطلقها أصحابها حرصاً منهم على سلامة القوانين النحوية دون ما نظر إلى الأصل التي استمدت منه هذه القوانين موادها وقواعدها فالقرآن بقراءاته هو الحكم على قواعد النحو وقوانينه فهو الكتاب الذى أحكمت آياته وأتقنت كلماته وتوجهت إلى روايته والمحافظة على نقله همم الصحابة والتابعين تلقوه عن رسول الله ﷺ وهو بين ظهرانيهم فضبطوه وحفظوه وأتقنوه باذلين غاية التحرى ونهاية الأمانة ومنتهى الدقة[2].

وقبل أن نلوى عنان القلم في هذا الوجه من وجوه الدفع لدعوى الطاعنين يحسن بنا أن نختم كلا منا بما سطره قلم الحافظ السيوطى وذلك حيث يقول في اتقانه: (حكى أبو عمر الزاهد في كتاب اليواقيت عن ثعلب أنه قال: إذا اختلف الإعرابان في القرآن لم أفضل إعراباً على إعراب، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى.)

وقال أبو جعفر النحاس السلامة عند أهل الدين إذا صحت القراءتان أن لا يقال إحداهما أجود لأنهما جميعاً عن النبى ﷺ فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا، أ.هـ[3] والله وأعلم".

(١) راجع، التحرير والتنوير (٥/ ١٠٣) - يتصرف منا.
(٢) راجع، بين النحاة والقراء للشيخ/ محمد عبد الخالق عظيمة ص ٢٩٦ نقلا عن الكتاب أبو العباس وأثره في علوم العربية له. ط مكتبة الرشد الرياض ط الأول ١٤٠٥هـ
(٣) راجع: الاتقان (١/ ٩٤)

الوجه السادس: نشدد يديك فيه بما قاله الأئمة المحققون فى نصرة قراءة ابن عامر والدفاع عنها وتخطئة جار الله الزمخشرى فى طعنه على هذه القراءة المتواترة وتتمثل هذه الردود فيما يلى:

أ- ما قاله ابن المنير السكندرى: (لقد ركب المصنف يعنى الزمخشرى - فى هذا الفصل متن عمياء وتاه فى تهياء وظن أن القراءة تثبت بالرأى غير موقوفة على النقل وهذا لم يقل به أحد من المسلمين أ.هـ

ب- وما انتصحت عنه عبارة المحقق الصفاقسي: (والحاصل أن الرجل يعنى الزمخشرى- لسوء سريرته وفساد طريقته كثير الطعن فى القراءات المتواترة وله جرأة عظيمة على خواص خلق الله تعالى رزقنا الله تعالى الأدب معهم كما يعلم ذلك من وقف على الكشاف والكشف لحاله ورافضيته واعتزاله ثم ذكر قصدة طويلة لأبى حيان أ.هـ[1]

ج- وقال أبو حيان: (وقرأ ابن عامر بنصب الأولاد وجر الشركاء حيث فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول وهى مسئلة مختلف فى جوازها فجمهور البصريين يمنعونها متقدموهم ومتأخروهم ولا يجيزون ذلك ألا فى ضرورة الشعر وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح لوجودها فى هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربى الصريح المحض ابن عامر الأخذ القرآن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن فى لسان العرب ولوجودها أيضا فى لسان العرب فى عدة أبيات قد ذكرناها فى كتاب منهج السالك من تأليفنا ولا التفات إلى قول ابن عطية وهذه قراءة ضعيفة فى استعمال العرب وذلك أنه أضاف الفعل إلى الفاعل وهو لشركاء ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظروف فى مثل هذه إلا فى الشعر كقوله : كما خط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزيل فكيف بالمفعول فى افصح كلام ولكن وجهها على ضعفها أنها وردت شاذة فى بيت أنشده أو الحسن الآخفش[2].

فزججتة بمزجة ... زج القلوص أبى مزادة .....،أ.هـ كلام ابن عطية

---

(١) راجع: الانتصاف (٢/ ٧٣)

(٢) راجع : غيث النفع صـ ٢٦.

ولا التفات أيضا إلى قول الزمخشرى... وساق كلامه ثم قال : وأعجب لعجمي ضعيف فى النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها فى لسان العرب فى غير ما بيت وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم، أ.هـ [1].

(د) وقال الشيخ السمين الحلبي: (وقال الزمخشرى فأغلظ وأساء فى عبارته ... ولو قرأ بجر " الأولاد " والشركاء" - لأن الأولاد شركاءهم فى أموالهم - لوجد فى ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب، أ.هـ .

قلت : وسيأتى بيان ما تمني أبو القاهسم أن يقرأه ابن عامر وأنه قد قرأ به فكأن الزمخشرى لم بطلع على ذلك فلهذا تمناه ...

قال الشيخ أبو شامة : (ولا بعد فيما استبعده أهل النحو من جهة المعنى وذلك أنه قد عهد تقدم المفعول على الفاعل المرفوع لفظاً فاستمرت له هذه المرتبة مع الفاعل المرفوع تقديراً، فإن المصدر لو كان مئونا لجاز تقديم المفعول على فاعله نحو : (أعجبني ضرب عمراً زيد) فكذا فى الإضافة وقد ثبت جواز الفصل بين حرف الجر ومجروره مع شدة الاتصال بينهما أكثر من شدته بين المضاف والمضاف إليه كقوله تعالي (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُم[2] فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ)[3] ف"ما" زائدة فى اللفظ فكأنها ساقطة فيه لسقوطها فى المعني والمفعول المقدم هو غير موضعه معني فكأنه مؤخر لفظاً ولا التفات إلى قول من زعم أنه لم يأت فى الكلام المنثور مثله لأنه ناف ومن أسند هذه القراءة مثبت والإثبات مرجح على النفي بإجماع ولو نقل إلى هذا الزاعم عن بعض العرب أنه استعمله فى النثر لرجع إليه فما باله لا يكتفي بناقل القراءة من التابعين عن الصحابة؟ ثم الذي حكاه ابن الانبارى يعني مما تقدم حكايته من قولهم (هو غلام إن شاء الله أخيك) فيه الفصل فى غير الشعر بجملة[4].

وقال فى موضع آخر:(... أعلم أن قراءة ابن عامر صحيحة من حيث اللغة كما هى صحيحة من حيث النقل ولا التفات إلى قول من قال :

---

(١) راجع : البحر (٤/٢٢٩،٢٣٠).

(٢) سورة النساء آية رقم ١٥٥.

(٣) سورة ال عمران آية رقم ١٥٩.

(٤) الدار المصوف (٥/ ١٧٦).

إنـــه اعتمد فى ذلك على رسم مصحف الشام الذي أرسله عثمان بن عفان رضي الله عنه لأنه لا يوجد فيه إلا كتابة " شركائهم " بالياء .. وهذا وإن كـــان كافـــيا فى الدلالة على جز " شركائهم" فليس فيه ما يدل على نصب "أولادهم " إذ المصحف مهمل من شكل ونقط).

فلم يبق له حجة فى نصب الأولاد إلا النقل المحض .
وقد نقل عن ابن عامر أنه أبجر الأولاد.
وأيضا فليس رسمها " شركائهم " بالياء مختصا بمصحف الشام بل هـــى كذلـــك أيضـــا فى مصحف أهل الحجاز قال أبو البر هسم[1]، (فى ســـورة الانعام فى إمام أهل الشام وأهل الحجاز " أولادهم شركائهم" بالياء فـــى إمـــام أهل العراق (شركائهم) بالواو ولم يقرأ أهل الحجاز بالخف " شـــركائهم" لان الرســـم سنة متبعة قد توافقها التلاوة وقد لا توافق "إلا أن الشـــيخ أبـــا شـــامة قـــال " (قلـــت: ولم ترسم كذلك إلا باعتبار قراءتين" فالمضـــموم علـــيه قراءة معظم القراء" ثم قال : " وأما شركائهم بالخفض فيحتمل قراءة ابن عامر " أ.هـــ . ..

فقولـــه : " إن كل قراءة تابعة " لرسم مصحفها " تشكل بما ذكرت لك من أن مصحف الحجاز بين بالياء مع أنهم لم يقرأوا بذلك .
وقـــد نقـــل أبـــو عمرو الداني أن " شركائهم" بالياء إنما هو فى مصـــحف الشام دون مصاحف الأمصار فقال، (فى مصاحف أهل الشام " أولادهم شركائهم" بالياء وفى سائر المصاحف شركائهم بالواو.
قلـــت : هـــذا هـــو المشـــهور عند الناس أعني اختصاص الياء بمصـــاحف الشام ولكن أبو البرهسم ثقة أيضا فنقبل ما ينقله أ.هـــ[2] وبهذا ســـقط قـــول الزمخشـــري (والـــذي حمله على ذلك أن رأي فى بعض المصاحف " شركائهم مكتوباً بالياء).
(هـــ) وقال الحافظ ابن الجزرى: (قلت والحق فى غير ما قاله الزمخشري ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي وهل يحل المسلم القـــراءة بمـــا يجـــد فـــى الكتابة من غير نقل بل الصواب جواز مثل هذا الفصـــل وهـــو الفصـــل بين المصدر وفاعلة المضاف إليه بالمفعول فى

(1) أبـــو البرهسم هو عمران ابن عثمان الشامي رومى عن يزيد ابن قطيب ولم تذكر وفاته راجع : طبقات القراء ١٠/ ٦٠٤.
(2) راجع: الدار المصون (١٧٦/١٧٥/٥) إيتصرف واختصار .

الفصـــيح الشائع الذائع اختياراً ولا يختص ذلك بضرورة الشعر ويكفي فى ذلك دليلاً هذه القراءة الصحيحة المشهورة التى بلغت التواتر كيف وقارئها ابـــن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان ابن عفان وإبـــي الـــدرداء رضى الله عنهما وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العـــرب فكلامـــه حجة وقوله دليل لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به فكـــيف وقـــد قرأ بما تلقي وتلقن وروى وسمع ورأي إذا كانت كذلك فى المصحف العثماني المجمع على اتباعه وأنا رأيتها فيه كذلك مع أن قارئها لـــم يكن خاملاً ولا غير متبع ولا فى طرف من الأطراف ليس عنده من ينكر عليه إذا خرج عن الصواب فقد كان فى مثل دمشق التى هي إذا ذاك دار الخلافـــة وفـــيه الملك والمأتي إليها من أقطار الأرض فى زمن خليفة هو أعدل الخلفاء وأفضلهم بعد الصحابة الأمام عمر بن عبد العزيز رضي الله عـــنه أحد المجتهدين المتبعين المقتدى بهم من الخلفاء الراشدين وهذا الأمـــام القـــارئ أعني ابن عامر ملقد فى هذا الزمن الصالح قضاء دمشق ومشـــيختها وإمامـــة جـــامعهم الأعظم الجامع الأموى أحد عجائب الدنيا والوفـــود بـــه مـــن أقطار الارض لمحل الخلافة ودار الإمارة هذا ودار الخلافـــة فى الحقيقة حينئذ بعض هذا الجامع ليس بينهما سوى باب يخرج مـــنه الخليفة ... إلى أن قال : (وأول من نعلمه أنكر هذه القراءة وغيرها من القراءة الصحيحة وركب هذا المحذور ابن جرير الطبرى بعد الثلثمائة وقـــد عد ذلك من سقطات ابن جرير حتى قال السخاوى قال لى شيخنا أبو القاسم الشاطبى لإياك وطعن ابن جرير على ابن عامر ولله در أمام النحاة أبـــي عـــبد الله بـــن مالك رحمه الله حيث قال فى كافيته الشافية، وحجتي قـــراءة ابن عامر.. فكم لها من عاضد وناصر وهذا الفصل الذي ورد فى هـــذه القراءة فهو منقول من كلام العرب من فصيح كلامهم جيد من جهة المعني أيضا.
أمـــا ورده فـــى كلام العرب فقد ورد فى أشعارهم كثيراً انشد من ذلـــك سبوبه والأخفش وأبو عبيدة وثعلب وغيرهم ما لا ينكر .. وقد صح من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم (فهل أنتم تاركو لي صاحبي)[1] ففصـــل بالجار والمجرور بين أسم الفاعل ومفعوله مع ما فيه من الضمير المـــنوى ففصـــل المصـــدر بخلوه من الضمير أولي بالجواز وقرئ (قلا

(1) حديث أخرجه البخاري كتاب التفسير باب تفسير سورة الأعراف راجع فتح الباري (٨/ ٣٠٢).

تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ)[١] بنصب (وعده) وجر (رسله) وأما قوته من جهة المعني فقد ذكر ابن مالك ذلك من ثلاثة أوجه وساق رحمه الله هذه الأوجه والتى سبق أن نقلناها فى إيراد كلام ابن مالك رحمه الله ... ثم قال (ثم إن هذه القراءة قد كانوا يحافظون عليها ولا يرون غيرها، قال ابن ذكوان (شركائهم) بياء ثابتة فى الكتاب والقراءة قال وإخبرني أيوب يعني ابن تميم شيخة قال قرأت على أبى عبد الملك قاض الجند (زين لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَائِهُمْ) قال أيوب فقلت له إن فى مصحفي وكان قديماً (شركائهم) فمحا أبو عبد الملك إلياء وجعل مكان الياء واواً قال أيوب ثم قرأت على يحيى بن الحارث (شركائهم) فرد على يحيى (شركائهم) فقلت له إنه كان فى مصحفي بالياء فحكت وجعلت واوا فقال يحيى أنت رجل محوت الصواب وكتبت الخطا فرددتها فى المصحف على الأمر الأول أ.هـ[٢].

(و) وقال الشمني على المغنى. (إنه - يعني الزمخشرى- يرى أن القراءات كلها آحاد ولا متواتر فيها ولذلك تراه يطلق عنان القول فى تخطيه بعض القراء السبعة فى بعض الأماكن ولا يبالي بما يقوله لظنه أن القراءة بالرأي لا بالرواية الصحيحة المتصلة بالنبي صلى الله عليه وسلم، أ.هـ [٣].

نقول: هذه هى مقولات لأئمة أعلام انبرى أصحابها للدفاع عن الحق و وضع القضية فى إطارها السليم وبيان أن الحق فى غيرما ذهب إليه الزمخشري من التشنع على أعلي القراء سنداً وأقدمهم هجرة وهو ابن عامر رضي الله عنه وأن قراءته تلك موافقة للمنقول عن العرب من فصيح كلامهم شعراً ونثراً وقد صح وروده عن افصح العرب مطلقاً وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث فصل بين أسم الفاعل ومفعوله بالجار والمجرور وهذا امر من جيد من جهة اللفظ ومن جهة المعني على حد سواء .

ثم إن هذه القراءة التى شنع عليها الزمخشري وغيره ممن سبقوه وممن لحق به قراءة صحيحة متواترة وقارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كأبي الدرداء وغيره وكان عربيا صريحاً من

(١) سورة إبراهيم الآية ٤٧.
(٢) راجع : النشر فى القراءات العشر (٢/٢٦٣) فما بعدها مع الحذف والاختصار .
(٣) راجع : الشمنى على المغني (٢/ ٢١٣) طبعة المطبعة البهية .

صميم العرب ومن ثم كان كلامه حجة وقوله دليل كيف لا وقد قرأ بما تلقي وتلقن وروي وسمع ورأي؟

بيدانا نقول جرياً على الانصاف ووضع الأمور فى ميزان الحق وعيار التحقيق العلمي السليم أن الزمخشري لم يكن أول من طعن فى القراءات وأصحابها بل هو مسبوق بغيره من أئمة النحو كأبي على الفارسي والمبرد والفراء وغير ذلك كثير غاية ما هنالك أنه واحد ممن واصل مسيرة الطعن مشياً على منهاج من سبقوه.

قال البغدادي[١] والزمخشري فى طعنه قراءة ابن عامر مسبوق أيضا بالفراء كان ينبغي الرد على الفراء فإنه هو الذي فتح ابتداء باب القدح على قراءة ابن عامر، على أن للزمخشري مواقف محمودة فقد جهر بنفي اللحن عن القرآن وذلك حيث يقول : (ولا يلتفت إلى مازعموا من وقوعه (أي المقيمين) لحنا فى خط المصحف وربما التفت إليه من لم ينظر فى الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب فيما لهم من النصب على الاختصاص من الافتنان / وغاب عنه أن السابقين الأولين الذين مثلهم فى التوراة ومثلهم فى الإنجيل كانوا أنفذ همة فى الغيرة على الإسلام وذب المطاعن عنه من أن يتركوا فى كتاب الله سلمة ليسدها من بعدهم وخرقاً يرفره من يحلق بهم،أ.هـ(٢).

- دفع طعنهم السادس: الذى وجهوه إلى ابن عامر فى قراءته لقوله تعالى (قالوا أرجه وأخاه وأرسل فى المدائن حاشرين) حيث قرأ بكسر الهاء مع الهمز "أرجئه" فغلط النحاة هذه القراءة منه قلت: هذه قراءة متواترة وقرأ بها من يحتج بقراءته وهو ابن عامر وهى قراءة لهاوجه سائغ فى العربية أيضاً، قال أبو حيان (ونسبة بن عطية هذه القراءة لابن عامر ليس بجيد وأن الذى روى ذلك إنما هو ابن ذكوان لا هشام، فكان ينبغى أن يقيد فيقول: وقرأ ابن عامر فى رواية ابن ذكوان... ثم قال رحمه الله: (وما ذهب إليه الفارسي وغيره من غلط هذه القراءة وأنها لا تجوز قول فاسد لأنها قراءة ثابتة متواترة روتها الأكابر عن الأئمة وتلقتها الأمة بالقبول ولها توجيه فى العربية، وليست الهمزة كغيرها من الحروف الصحيحة لأنها قابلة للتغيير بالإبدال والحرف بالنقل وغيره فلا وجه لإنكار هذه القراءة، أ.هـ.(٣).

(١) خزانة الأدب (٢/٢٥٤) ط المطبعة الأميرية - ببولاق .
(٢) راجع: الكشاف (١/ ٣١٣)
(٣) البحر المحيط (٤/ ٣٦٠)

ويمثل هذا الدفع الذى دفع به أبو حيان طعن أبى على الفارسى وغيره من النحاة. دفع تلميذه الشيخ السمين الحلبي وذلك حيث يقول: (قوله: (أرجه) فى هذه الكلمة هنا والشعراء ست قراءات(١) فى المشهور المتواتر،ولا التفات إلى من أنكر بعضها ولا لمن أنكر على راويها وضبط ذلك أن يقال: ثلاث مع الهمز وثلاث مع عدمه.

فأما الثلاث التى مع الهمز فأولها: قراءة ابن كثير وهشام عن ابن عامر. (ارجئهو) بهمزة ساكنة وهاء متصلة بواو.

والثانية: قراءة أبى عمرو: أرجئه كما تقدم إلا أنها لم يصلها بواو.

الثالثة: قراءة ذكوان عن ابن عامر. أرجئه بهمزة ساكنة وهاء مكسورة من غير صلة.

وأما الثلاث التى مع غير الهمز فأولها قراءة عاصم وحمزه: أرجه بكسر الجيم وسكون الهاء وصلاً ووقفاً.

الثانية: قراءة الكسائى، أرجهي بهاء متصلة بياء.

الثالثة: قراءة قالون بهاء مكسورة دون ياء.

وأما الهمز وعدمه فلغتان مشهورتان يقال: أرجأته وأرجيته أى أخرته وقد قرئ قوله تعالى: (ترجى من تشاء)(٢) بالهمز وعدمه وهذا كقولهم : توضأت وتوضيت. وهل هما مادتان أصليتان أم المبدل فرع الهمز؟ احتمالان.

وقد طعن قوم على قراءة ابن ذكوان... وبعد إيراده للطعون السابق لك نقلها قال: قلت وقد اعتذر الناس عن هذه القراءة على سبيل التنازل بوجهين أحدهما: أن الهمزة ساكنة والساكن حاجز غير حصين وله شواهد مذكورة فى موضعها، فكأن الهاء وليت الجيم المكسورة فلذلك كسرت.

الثانى: أن الهمزة كثيراً ما يطرأ علها التغيير وهى هنا فى معرض أن تبدل ياء ساكنة لسكونها بعد كسرة فكأنها وليت ياء ساكنة فلذلك كسرت، أ.هـ(٣).

---

(١) راجع : السبعة / ٢٨٧،والحجة / ٢٨٩.

(٢) الآية / ٥١من سورة الأحزاب. قرا ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر: ترجئ بالهمز وقرا الباقوت بغير همز. الحجة، ٥٧٨.

(٣) راجع: الدر المصون (٥/ ٤٠٩- ٤١٠) باختصار.

وقال العلامة الألوسى فى دفعه لطعن النحاة على قراءة ابن عامر هذه: (وطعن فى القراءة على رواية ابن ذكوان فقال الحوفى: إنها ليست بجيدة وقال الفارسى: إن ضم الهاء مع الهمزة لا يجوز غيره وكسرها غلط لأن الهاء لا تكسر إلا بعد ياء ساكنة أو كسرة.

وأجيب كما قال الشهاب عنه بوجهين:

أحدهما: أن الهمزة ساكنة والحرف الساكن حاجز غير حصين، فكأن الهاء وليت الجيم المكسورة فلذ اكسرت.

والثانى: أن الهمزة عرضة للتغيير كثيراً بالحذف وإبدالها ياء إذا سكنت بعد كسرة فكأنها وليت ياء ساكنة فلذ اكسرت.

وأورد على ذلك أبو شامة أن الهمزة تعد حاجزاً وأن الهمزة لو كانت ياء كان المختار الضم نظراً لأصلها.

وليس يشئ بعد ان قالوا:إن القراءة متواترة وما ذكر لغة ثابتة عن العرب، أ.هـ(١).

هكذا رأيت معى أيها القارئ الكريم من كلام فحول العلماء المنصفين أن قراءة ابن عامر سائغة لغة ولها وجه ثابت فى العربية منقول عن العرب فضلاً عن كونها متواترة وبهذا فلا مجال لطعن طاعن ولا لغمز غامز والله أعلم.

– دفع طعنهم السابع: الذى وجهوه إلى قراءة ابن عامر لقوله تعالى: (إذ أنتم بالعدوة الدنيا وهم بالعدوة القصوى) حيث قرأ ابن عامر فيهما بضم العين فلحن النحاة قراءته وزعموا أنه لم يسمع من العرب إلا الكسر.

وأقول:كلام النحاة ههنا غير متجه بالمرة ودعوى عدم سماع الضم من العرب وأنها لم يسمع منها إلا الكسر دعوى عريضة ينقصها البرهان وتحتاج إلى دليل.

والدعوى إن لم يقيموا عليها بينات.. أصحابها أدعياء

بل الثابت عن العرب الضم والكسر، فإذا كان ابن كثير وأبو عمرو قرأ بكسر العين فيهما فبقية الأئمة وعلى رأسهم ابن عامر قرأوا بالضم فيهما وهما لغتان: فى شط الوادى وشفيره وصفته وهذا هو قول جمهور اللغويين، فلا عبرة إذن بما قال أبو عمرو، ووافق الأخفش عليه من أنه لم يسمع من العرب إلا بالكسر.

---

(١) راجع: روح المعانى (٩/ ٢٣٩

بل نقل أبو عبيد اللغتين إلا أنه قال: (الضم أكثرهما) وقال اليزيدى: الكسر لغة الحجاز وأنشد قول أوس بن حجر(١) وفارس لم يحل القوم عدوته... ولو إسراعاً وما همو بإقبال بالكسر والضم وهذا هو الذى ينبغى أن يقال فلا وجه لإنكار الضم ولا الكسر لتواتر كل منهما ويحمل قول أبى عمرو على أنه لم يبلغه(٢)

بل إن بعض المحققين ذهب إلى أن القراءة المشهورة هى الضم أما الكسر فهى قراءة ابن كثير وأبى عمرو ويعقوب.

وعندى أن القراءتين لغتان للعرب ولا عبرة بإنكار بعضهما والله أعلم.

-دفع طعنهم الثامن: الذى وجهوه إلى ابن عامر لقراءته (ولا يحسبن..) بالياء مع حمزة وحفص حيث طعن النحاة عليها زاعمين أنها ليست بنيرة. وقراءته وحده يفتح الهمزة من قوله (أنهم لا يعجزون) واستبعادهم لها.

وأقول: هذه قراءة متواترة قرأ بها ابن عامر مع حمزة وحفص وأبى جعفر وزعم تفرد حمزة بها وهم كزعم أنها غير نيرة، فقد نص فى التيسير على أنه قرأ بها حفص وابن عامر أيضاً وفى المجمع عليه أنه قرأ بها الأربعة وقال المحققون: إنها أنور من الشمس فى رابعة النهار لأن فعل يحسبن الموصول بعده ومفعوله الأول محذوف اى أنفسهم وحذف للتكرار والثانى جملة "سبقوا" أى لا يحسبن أولئك الكافرون أنفسهم سابقين أى مفلتين من أن يظفربهم(٣).

فقول الزمخشرى:"وليست هذه القراءة التى تفرد بها حمزة بنيرة "ليس سديداً لأن حمزة كما علمت لم يتفرد بها ذكر هو بل قرأ بها معه ابن عامر وهو من العرب الخلص الذين سبقوا اللحن، وهو ممن قرأ على خيار الصحابة، وبها قرأ أيضاً على وعثمان وأبو عبد الرحن وابن محيص وعيسى و الأعمش وتوجيهها على غير ما نقل مما هو جيد فى العربية فلا التفات إذن إلى قوله: "ليست بنيرة" هذا أولاً.

أما ثانيا: فإن من قرأ بالياء له ثلاثة أوجه كلها جيد فى العربية أبانت عن هذه الوجوه عبارة الإمام تاج القراء. الكرمانى وذلك حيث يقول طيب الله ثراه: (ومن قرأ بالياء فله ثلاثة أوجه:أحدها: ولا يحسبن محمد

---

(١) ديوانه: ١٠٤، راجع البحر (٤/ ٤٩٩)
(٢) راجع الدر المصون (٥/ ٦١٠)
(٣) راجع: روح المعانى (١٠/ ٢١٩)

- صلى الله عليه وسلم - الذين كفروا اسبقوا. الثانى، أن يكون الذين كفروا هم الفاعلين وضميرهم المفعول الأول أى إياهم وسبقوا المفعول الثانى والثالث وهو الغريب: إن يضمر(أن) فيصير مع (سبقوا) واقعاً موقع المفعولين وهو قراءة ابن مسعود، أ.هـ(١)

أما ثالثا: فيتمثل فى طعنهم على قراءة ابن عامر بفتح الهمزة بقوله تعالى (أنهم لا يعجزون) واستبعادهم لذلك.

فنقول: استبعادهم لهذه القراءة هو البعيد، فقراءته يرحمه الله قراءة متواترة ولا استبعاد فيها لأنها تعليل للنهى: أى لا تحسبنهم فائتين لأنهم لا يعجزون أى لا يقع منك حسبان لفوتهم لأنهم لا يعجزون أى لا يفوتون فالأظهر أن فتح (أنهم) على حذف لأم العلة(٢) فهذه القراءة هى لإمام من الأئمة السبعة الذين تنعقد عند ذكرهم الخناصر وهو أسن القراء وأعلاهم إسنادا فليس فى القراءة مطعن لطاعن ولا مغمز لغامز والله اعلم.

- دفع طعنهم التاسع: الذى وجهوه إلى قراءة ابن عامر لقوله تعالى (فقاتلوا أئمة الكفر أنهم لا إيمان لهم) حيث قرأ بتحقيق الهمزتين مع عاصم وحمزة والكسائي وخلف، طعن النحويون فيها. وزعموا أنها قراءة شاذة لا يعول عليها.

ونقول: دفع هذه الدعوى وتفنيد هذا الطعن إنما يتحقق من وجوه:

أولها: قولهم إن هذه القراءة شاذة لا يتلفت إليه لأن لغة العرب أوسع من أن يحيط بها قائل هذا القول وكيف يدعون الشذوذ فى تحقيق الهمزتين وقد اجتمع عليها أكثر القراء وهم أهل الكوفة وأهل الشام وجماعة من أهل البصرة منهم روح بن عبد المؤمن وأبو العباس الوليد بن حسان. وأبو أيوب سليمان بن عبد الله ومحمد بن عبد الخالق وأبو حاتم السجستانى، وفضل الهذلى وأبو المهلب(٣) وببعضهم تقوم الحجة(٤) فكيف بهم مجتمعون؟

وليس هذا وحده الذى وجه النحاة إليه طعنهم، وإنما طعنوا قبل ذلك فى القراءة بتحقيق الهمزتين كما فى قوله: (كما آمن السفهاء ألا إنهم

---

(١) راجع غرائب وعجائب التأويل (١/ ٤٤٣) تحقيق دكتور شمران العجلي ط/ مؤسسة علوم القرآن/ بيروت
(٢) راجع: حاشية زادة على البيضاوى (٢/ ٣١٣) وراجع البحر المحيط (٤/ ٥١٠)، والدار المصون (٥/ ٦٢٤)
(٣) راجع: النشر (١/ ٣٢٦) فما بعدها.
(٤) راجع: شرح الهداية (٢/ ٣٢٦٩ فما بعدها.

هم السفهاء)[1] حيث زعم أبو الفتح بأن تحقيق الهمزتين ضعيف عندهم[2].

فقراءة التحقيق للهمزتين هى إحدى قراءتين متواترتين والثانية. تحقيق الأولي فى مثل هذه الآية من سورة البقرة- وتخفيف الثانية تليناً فلا عبرة هنا بطعن طاعن إذا لكل من القراءتين حجة.

فالحجة لمن حقق الهمزتين إتياناً باللفظ على واجبه ووفاه حقه.

والحجة لمن حقق الأولي ولين الثانية أنه نحا منحي التخفيف وأزال عن نفسه لغة الثقل فهذا معني القراءة فى الهمزتين المختلفتين فأما المتفقتان فهم فيها مختلفون: فمنهم من يحول الأولي فى المكسورة ياء والمضمومة واواً، ويترك الأولي فى المفتوحة ويحقق الثانية ومنهم من يحقق الهمزتين معاً.

فالحجة لهم فى ذلك: أن العرب تتسع فى الهمز ما لا تتسع فى غيره فتحقق وتلين وتبدل وتطرح فهذه أربعة أوجه وورد القرآن بجميعها ومنها قراءة الصابيون والخاطيون(٣).

والحاصل : أن ابن عامر ومن قرا معه بتحقيق الهمزتين إنما أرادوا التحقيق والآيتان باللفظ على واجبه وتوفيه حقه.

قال ابن زنجلة : (وقرأ أبن عامر وأهل الكوفة بهمزتين فى جميع ذلك أرادوا تحقيق وتوفيه كل حرف حقه من حركته ونصيبه من الإعراب إذ كانت الهمزة حرفاً من حروف المعجم يلزمها من الحركة ما يلزم سائر الحروف فجاءوا بكل همزة من المجتمعين على هيئتها إرادة التبيين والنطق بكل حرف من كتاب الله تعالى – على جهته من غير إبدال ولا تغيير.

فإذا التقتا متفقتي الإعراب وذلك أن تكون مكسورتين كقوله (هؤلاء إن كنتم أو تكونا مفتوحتين كقوله (جاء أمرنا) أو تكونا مضمومتين كقوله (أولياء أولئك فقرأ ابن عامر وأهل الكوفة جميع ذلك الهمزتين)أ.هـ[4]؟

---

(١) سورة البقرة/ ١٣

(٢) راجع الخصائص (٣/ ١٤٣)

(٣) راجع : الحجة فى القراءات السبع لابن خالوية (١/٦٩-٧٠) .

(٤) راجع : حجة القراءات لابن زنجلة (١/٩١-٩٢) ط / مؤسسة الرسالة .

ثانيها: أما ما يتعلق بقراءة التسهيل فى قوله تعالي (أئمة) والتى قرأ بها رأس النحاة أبو عمرو وقراءة ابن كثير ونافع فهى قراءة صحيحة رواية وعدم ثبوتها من طريق التيسير يوجب التضييق .

وكذلك هذه القراءة صحيحة من حيث الدراية فقد ذكر صاحب المفصل وسائر الأئمة فى كتبهم أنه إذا اجتمعت همزتان فى كلمة فالوجه قلب الثانية حرف لين كما فى آدم وأئمة فما اعتذر به عنه غير مقبول .

والحاصل: إن القراءات هنا تحقيق الهمزتين، وجعل الثانية بين بين بلا إدخال ألف وبإدخال ألف وبياء صريحة وكلها صحيحة لا وجه لانكارها[1].

ثالثها: قول الزمخشري فى هذه القراءة: وهى قراءة مشهورة وإن لم تكن مقبول عند البصريين، وأما التصريح بالياء فليس بقراءة ولا يجوز أن تكون ومن صرح بها فهو لاحن، أ.هـ.

هذا خطأ من الزمخشري وجرأة منه على قراءة متواترة والقراءة متى تواترت لا يعيننا قبول البصريين لها من عدمه وقد تعقبه أبو حيان بقوله : (هذا دأبه فى تلحين المقرئين وكيف يكون ذلك لحنا وقد قرأ به رأس البصريين النحاة أبي عمرو بن العلاء وقارئ مكة ابن كثير وقارئ المدينة نافع أ.هـ[2] الله أعلم.

*** دفع طعنهم العاشر**

الذي وجهوه إلى قراءه ابن عامر لقوله تعالي: (كذلك حقاً علينا ننج المؤمنين) وقوله. فنجي من نشأ) حيث قرأ فى الأولي بحذف إحدي النونين وتشديد الجيم مع أبي بكر والثانية مع عاصم ويعقوب بنون واحدة وتشديد الجيم وفتح الياء وقد لحن النحاة ذلك.

نقول : تلحين قراءة متواترة قرأ بها ابن عامر إقدام عظيم من بعض النحاة وجرأة غير محسوبة العواقب من أصحابها وهكذا دأبهم دائماً وأبداً.

فمن عرف الأسانيد عرف أن هذا ثبت بطرق ثبت بها جميع القرآن فلا يمكن دفعة بحال من الأحوال .

وهذه القراءة إحدى قراءتين متواترتين بل هى قراءة الجمهور من القراءة أما قراءة التخفيف فهي قراءة الكسائى وحفص . وهما لغتان تقول: انجي ينجي ونجي ينجي مثل كرم وأكرم وعظم وأعظم وحجة من

---

(١) راجع: روح المعاني (١٠/٢٥٣).

(٢) راجع : البحر المحيط (٥/١٥).

شـــدد هـــى أن أكثرهم أجمعوا على تشديد قوله تعالي (ثم ننجي رسلنا)[١] فرد ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه.

وحجـــة مـــن خفف قوله تعالي : (ونجيناه من الغم وكذلك ننجي المؤمنين)[٢].

وقوله (فَمَهِّلِ الكَافِرِينَ) ثم قال (أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا)[٣] فجمع بينهمـــا لمعنى واحد.[٤].

وبالجملة فلا يهولنك تضعيف النحاة لتلك القراءة والتى هى إحدى قراءتين متواترتين.

ولا يفـــت فـــى عضدك أيها القارئ الكريم ما ذهب إليه أبو البقاء العكـــبرى من تضعيفه لهذه القراءة وذلك حيث يقول تحت عنوان. فصل : وأمـــا إقامة المصدر مقام الفاعل مع المفعول به فللبصريين فيه مذهبان : أحدهمـــا : لا يجـــوز لأن المصـــدر يصل إليه فى المعني فهو غير لازم بخـــلاف المفعـــول به والآخر: يجوز لأن الفعل يصل إليه بنفسه واحتجوا علـــى ذلك بقرأة أبى جعفر المدنى : ليجزي قوماً أى ليحزى الجزاء قوماً وبقراءة عاصم (وكذلك نجى المزمين) أى نجي النجاة.

وبقول جرير : فلو ولدت فقيرة جر وكلب ... لسب بذلك الكلب الكلاب.

وهـــذا ضعيف كما ذكرنا والقراءتان ضعيفتان على أن قراءة عاصم فيها وجـــه آخـــر يخـــرجها من هذا الباب وهو يكون أن الأصل ننجي ثم أبدل النون الثانية جيما وأدغمها.

وأمـــا قـــراءة أبـــى جعفر فعلي تقدير ليجزى الخير قوماً فالخير مفعول به وهذا الفعل يتعدي إلى مفعولين وأضمر الأول لدلالة الثاني عليه وأمـــا البيت فقد حمل على ما قالوا: وحمل على وجه آخر وهو أن يكون الـــتقدير: فلـــو ولـــدت فقير الكلاب ياجرو كلب لسب أى جنس الكلاب، أ.هـــ[٥].

فإنـــا نقـــول : لا يفت فى عضدك تضعيف أبى البقاء لقراءة التشديد والتى نســـبها هو لعاصم وحده مع أنها قراءة الأكثرين من القراء وليس لعاصم فقط.

---

(١) يونس / ١٠٣.
(٢) الأنبياء / ٨٨.
(٣) سورة الطارق / ١٧.
(٤) راجع : حجة القراءات لابن زنجلة (١/ ٢٣٧).
(٥) راجع : الباب فى علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبرى (١/ ١٦١) ط / دار الفكر دمشق ١٩٩٩ ط الأولى تحقيق غازى المختار طليمات .

لأنـــه كما علمت أن قراءة التشديد إحدى قراءتين متواترتين وأبنا لـــك أن حجـــة من خفف مع عدم حذف إحدى النونين أنه أخذه من أنجينا ننجي ودليله قوله تعالي : (أنجينا الذين ينهون عن السوء)[١].

وحجـــة مـــن شـــدد أنـــه أخذه من نجينا نتجي ودليله قوله تعالي (ونجيناهم من عذاب غليظ)[٢].

بـــل إن ابـــن خالويـــة يـــرد أن التشديد أولى لإجماعهم عليه فى الأولي)أ.هـــ[٣].

وبهذا يتبين للقارئ الكريم أن تضعيف أبي البقاء لهذه القراءة هو الضعيف والله أعلم.

*** دفع طعنهم الحادى عشر**

الـــذى وجهـــوه إلى قراءة ابن عامر – رحمه الله لقول الله تعالى (وغلقـــت الأبـــواب وقالت هيت لك) حيث قرأ بالهمز وكسرا الهاء وفتح الـــتاء والـــرواية الثانية بكسر الهاء مع الهمزة وضم التاء وزعم النحاة أن هذه القراءة وهم من الراوي.

أقـــول : هذه قراءة متواترة ثبت نقلها وصح سندها ولا عبرة بمن وهمهـــا وقد أجمع العراقيون على نقلها عن هشام وهذا ما قطع به الداني فى التيسير والمفردات ولم يذكر مكي ولا المهدوى ولا ابن سفيان ولا ابن شريح ولا صاحب العنوان ولا كل من ألف فى القراءات من المغاربة عن هشام سواها قال المحقق ابن الجزري: (وقال الداني فى جامع البيان وما رواه الحلواني من فتح التاء مع الهمزة وهم " لكون هذه الكلمة إذا همزت صار من التهيئ فالتاء فيها ضمير الفاعل المسند إليه الفعل فلا يجوز غير ضمها .

وقلـــت : وهذا القول تبع فيه الداني أبا على الفارسي فإنه قال فى كـــتابه الحجـــة يشـــبه أن يكون الهمزة وفتح التاء وهما من الراوي لأن الخطاب من المرأة ليوسف ولم يتهيأ لها بدليل قوله (وراودته) وكذا تبعه على هذا القول جماعة.

---

(١) سورة الأعراف / ١٦٥.
(٢) سورة هود (٥٨.
(٣) الحجة فى القراءات السبع (١/١٨٥) طبعة دار الشروق بيروت / تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم.

وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن الحسن بن محمد الفاسي: والقراءة صحيحة وروايها غير وإهم ومعناها تهيا لى أمرك لأنها ما كانت تقدر على الخلوة به فى كل وقت أوحسنت هيأتك ولك على الوجهين بيان أي لك أقول .

(قلت) وليس الأمر كما زعم أبو على ومن تبعه والحلواني ثقة كبير حجة خصوصاً فيما رواه عن هشام وقالون على أنه لم ينفرد بها على زعم من زعم بل هى رواية الوليد من مسلم عن ابن عامر.

وروى الداجوني عن أصحابه عن هشام بكسر الهاء مع الهمز وضم التاء وهى رواية إبراهيم بن عباد عن هشام قال الداني فى جامعة وهذا هو الصواب.

(قلت) : ولذلك جمع الشاطبي بين هذين الوجهين عن هشام فى قصيدته فخرج بذلك عن طرق كتابه لتحري الصواب،[1] أ.هـ المقصود منه والحاصل أنه لا عبرة بما ذهب إليه ابو على الفارسي ومن تبعه كالداني فى جامع البيان من القول بأن هذه القراءة وهم من الراوي فالوهم كل الوهم فيما ذهب إليه أبو على الفارسي ومن مشى فى ركابه .. لأنها قراءة متواترة قرأ بها أئمة عدول ثقات فى نقلهم لها فالحق معهم ولا عبرة بمن خالفهم والله علم.

*** دفع طعنهم الثاني عشر**

الذي وجهوه إلى قراءة ابن عامر لقوله تعالي: (يدعون ربهم بالغداة والعشي) حيث قرأ.(بالغدوة) بضم الغين وإسكان الدال فخطأها أبو عبيد قلت: وتخطئة ابي عبيد لهذه القراءة هو الخطأ لأن هذه القراءة تواتر نقلها وصح سندها وقد قرأ بها أئمة عدول فلا يساء بهم الظن كما دأب على ذلك النحاة غفر الله لهم.

ويالها من كلمة حق ورشد تلك التى سطرها قلم العلامة المحقق الشيخ أبي حيان وذلك حيث يقول عليه الرحمة: (وقرأ ابن عامر وأبو عبد الرحمن ومالك بن دينار والحسن ونصر بن عاصم وأبو رجاء العطاردى بالغدوة .....

قال الفراء سمعت ابا الجراح يقول ما رأيت كغدوة قط يريد غداة يومه قال ألا تري أن العرب لا تضيفها فكذا لا تدخلها الألف واللام إنما يقولون جئتك غداة الخميس انتهي .

---

(١) راجع النشر فى القراءات العشر (٢/٢٩٤).

وحكى سيبوية والخليل أن بعضهم ينكرها فيقول رأيته غدوة بالتنوين وعلى هذه اللغة قرأ ابن عامر ومن ذكر معه وتكون إذ ذاك كغينه حكى أبو زيد : لقيتة فينة غير مصروف ولقيته الفينة بعد الفينة أى الحين بعد الحين.

ولما خفيت هذه اللغة على أبى عبيد أساء الظن بمن قرأ هذه القراءة فقال : إنما نرى ابن عامر والسلمي قرأ تلك القراءة اتباعا للخط وليس فى إثبات الواو فى الكتاب دليل على القراءة بها لأنهم كتبوا الصلاة والزكاة بالواو ولفظهما على تركها وكذلك الغداة على هذا وجدنا العرب انتهي .

وهذا من أبى عبيد جهل بهذه اللغة التى حكاها سيبوية[1] والخليل وقرأ بها هؤلاء الجماعة وكيف يظن بهؤلاء الجماعة القراء أنهم إنما قرأوا بها لأنها مكتوبة فى المصحف بالواو والقراءة إنما هى سنة متبعة .

وأيضا فابن عامر عربى صريح كان موجوداً قبل أن يوجد اللحن لأنه قرأ القرآن على عثمان بن عفان ونصر بن عاصم أحد العرب الأئمة فى النحو وهو ممن أخذ علم النحو عن أبى الأسود الدؤلي مستنبط علم النحو والحسن البصرى من الفصاحة بحيث يستشهد بكلامه فكيف يظن بهؤلاء أنهم لحنوا؟ واغتروا بخط المصحف ولكن أبو عبيدة جهل هذه اللغة وجهل نقل هذه القراءة فتجاسر على ردها عفا الله عنه، أ.هـ(٢).

وقال العلامة الألوسى عليه الرحمة: (وقرأ ابن عامر هنا وفى الكهف: "الغدوة" بالواو وهى قراءة الحسن ومالك بن دينار وأبى رجاء العطاردي وغيرهم وزعم أبو عبيد أن من قرأ بالواو فقد أخطأ لأن غدوة علم جنس لا تدخله الألف واللام ومنشأ خطأه أنه أتبع رسم الخط، لأن الغداه تكتب بالواو كالصلاة والزكاة وقد أخطأ فى هذه التخطأه لأن غدوة وإن كان المعروف فيها ما ذكره لكن قد سمع مجيئها اسم جنس أيضاً منكراً مصروفاً فتدخلها أل حينئذ، وقد نقل ذلك سيبويه عن الخليل، وتصديره بالزعم لا يدل على ضعفه كما يشير إليه كلام الإمام النووى فى شرح مسلم وذكره جم غفير من أهل اللغة.

وذكر المبرد أيضاً عن العرب تنكير غدوة، وصرفها وإدخال اللام عليها إذا لم يرد بها غدوة يوم بعينه، والمثبت مقدم على النافى، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وكفى بوروده فى القراءة المتواترة حجة فلا

---

(١) راجع : الكتاب له (٢/٤٨).

(٢) راج البحر المحيط ٤/١٣٦.

حاجة - كما قيل - إلى التزام أنها علم لكنها نكرت فدخلتها (أل) لأن تنكير العلم وإدخال أل عليه أقل قليل فى كلامهم.

بل عن تنكير علم الجنس لم يعهد ولا إلى التزام أنها معرفة ودخلتها اللام لمشاكلة العشى كما دخلت على يزيد لمشاكلة الوليد فى قوله:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً .. شديداً بأعباء الخلافة كاهله.

لأن هذا النوع من المشاكلة وهو المشاكلة الحقيقية أيضاً والكثير فى المشاكلة المجاز، أ.هـ([1]).

*** دفع طعنهم الثالث عشر:**

الذى وجهوه إلى قراءة ابن عامر مع بقية السبعة الذين قرءوا بقراءته لقوله تعالى (إن هذا لساحران) بتشديد (إن) وفتحها.

و(هذان) بألف ونون خفيفة. فزعم النحاة أن هذه القراءة غلط من الكاتب.

نقول: هذه قراءة متواترة من قراءات ثلاث وكلها نقلت إلينا بالتواتر:

*** القراءة الأولى:**

قراءة ابن كثير وحفص فالأول قرأ بإسكان النون (إن) و (هذان) بآلاف مع تشديد نونها والمد المشبع للساكنين وصلاً ووقفاً، والثانى قرأ بإسكان نون (إن) و(هذان) بآلاف مع تخفيف النون.

*** القراءة الثانية:**

قرأ أبو عمرو بتشديد نون(إن) وفتحها و(هذين) بالياء مع تخفيف النون.

*** القراءة الثالثة:**

قرأ ابن عامر وأبو جعفر والحسن وشيبة والأعمش وطلحة وحميد وأيوب وخلف فى اختياره و أبو عبيد وأبو حاتم وابن عيسى الأصبهانى

(١) راجع : روح العانى (١٥٠/٧ - ١٥١).

وابن جرير، ابن جبير الأنطاكى. والأخوان. والصاحبان من السبعة (إن) بتشديد النون و(هذان) بألف ونون خفيفة.[1]

والقراءة الأولى: سلمت من مخالفة المصحف ومن فساد الإعراب.

والقراءة الثانية: موافقة للإعراب مخالفة للمصحف وهى مروية عن عثمان وعائشة - رضى الله عنهما - وغيرهم من الصحابة وكذا قرأ الحسن وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وغيرهم من التابعين وقرأ بها من القراء عيسى بن عمر وعاصم الجحدرى.

وأما القراءة الثالثة: والتى استشكلت على النحاة فللعلماء فى توجيهها ستة أقوال كلها جارية على الفصيح من لغة العرب ونحن نجتزئ لك أحسن هذه الأقوال وأوجهها فنقول وبالله التوفيق. خرجت هذه القراءة على وجوه أجود هذه الوجوه وأوجهها وهو اختيار أبى حيان وابن مالك.

والأخفش وأبى على الفارسي وجماعة أنها الناصبة واسم الإشارة اسمها واللام لام الابتداء و (ساحران) خبرها ومجيء اسم الإشارة بالألف مع أنه منصوب جار على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائما قال شاعرهم:

وإها لريا وإها. واها ... يا ليت عيناها لنا وفاها

وموضع الخلخال من رجلاها ... بثمن نرضى به أباها

إن أباها وأبا أباها ... قد بلغا فى المجد غايتاها

ويقولون: ضربته بين أذناه ومن يشترى الخفان وهى لغة لكنانة حكى ذلك أبو الخطاب ولبنى الحارث بن كعب وخثعم وزبيد وأهل تلك الناحية حكى ذلك الكسائى ولبنى العنبر وبنى الهجيم ومراد وعذرة وقال أبو زيد: سمعت من العرب من يقلب كل ياء ينفتح ما قبلها ألفا وابن الحاجب يقول إن (هذان) مبنى لدلالته على معنى الإشارة: وإن قول الأكثرين: هذين جراً ونصباً ليس إعرابا أيضا.

قال ابن هشام وعلى هذا فقراءة (هذان) أقيس إذ الأصل فى المبنى ألا تختلف صيغته مع أن فيها مناسبة لألف (ساحران) أ.هـ هذا أولاً.

أما ثانيا: فإن الخبر السابق عن عائشة أجاب عنه العلماء بعدة أجوبة.

(١) راجع: السبعة/ ٤١٩، والهادى / ٢٩، مشكل القرآن لمكى (٢/ ٧١) والبيان (٢/ ١٤٦).

فقد أجاب عنه ابن أشته وتبعه ابن جبارة فى شرح الرائية بأن قولها: إخطؤوا على معنى أخطؤوا فى اختيار الأولى من الأحرف السبعة لجمع الناس عليه لا أن الذى كتبوا من ذلك خطأ لا يجوز، فإن ما لا يجوز من كل شئ مردود بالاجماع وإن طالت مدة وقوعة وبنحو هذا يجاب عن أخبار، رويت عنها أيضا. وعن ابن عباس فى هذا الباب تشكل ظواهره. ثم اخرج عن إبراهيم النخعى أنه قال: إن هذان لساحران، وإن هذين لساحران سواء لعلهم كتبوا الألف مكان الياء يعنى أنه من إبدال حرف فى الكتابة بحرف كما وقع فى صلاة وزكاة وحياة.

ويرد على هذا أنه إنما يحسن لو كانت القراءة بالياء فى ذلك.

ثم أنت تعلم أن الجواب المذكور لا يحسم مادة الإشكال لبقاء تسمية عروة ذلك فى السؤال لحنا اللهم إلا أن يقال: أراد باللحن اللغة كما قال ذلك ابن أشته فى قول ابن جبير المروى عنه بطرق فى (والمقيمين الصلاة) هو لحن من الكاتب.

أو يقال أراد به اللحن بحسب بادى الرأى.

وابن الأنبارى جنح إلى تضعيف الروايات فى هذا الباب ومعارضتها بروايات أخر عن ابن عباس وغيره تدل على ثبوت الأحرف التى قيل فيها ما قيل فى القراءة.

ولعل الخبر السابق الذى ذكر أنه صحيح الإسناد على شرط الشيخين داخل فى ذلك لكن قال الجلال السيوطى: إن الجواب الأول الذى ذكره ابن أشته أولى وأقعد.

وقال العلاء فيما أخرجه ابن الأنبارى وغيره عن عكرمة قال: لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان فوجد فيها حروفاً من اللحن فقال: لا تغيروها فإن العرب ستغيرها أو قال: ستقرؤها بألسنتها لو كان الكاتب من ثقيف والملي من هذيل لم توجد فيه هذه الحروف إن ذلك لا يصح عن عثمان فإن إسناده ضعيف منقطع.

قال العلامة الالوسى يرحمه الله: والذى أجنح إليه والعاصم هو الله تعالى: تضعيف جميع ما ورد مما فيه الطعن بالمتواتر ولم يقبل تأويلا ينشرح له الصدر ويقبله الذوق وإن صححه من صححه.

والطعن فى الرواة: أهون بكثير من الطعن بالأئمة الذين تلقوا القرآن العظيم الذى وصل إلينا بالتواتر من النبى ﷺ ولم يألوا جهداً فى إتقانه وحفظه.

وقد ذكر أهل المصطلح أن مما يدرك به وضع الخبر ما يؤخذ من حال المروى كأن يكون مناقضا لنص القرآن أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي أو صريح العقل حيث لا يقبل شئ من ذلك التأويل أو لم يحتمل سقوط شئ منه يزول به المحذور فلو قال قائل بوضع بعض هاتيك الأخبار لم يبعد والله أعلم،أ.هـ[1].

وبهذا يتبين لك عرى طعن بعض النحويين فى هذه القراءة من الصحة وأن ما اعتمدوا عليه لا يصلح معتمداً لهم فهى أخبار فى أسانيدها انقطاع بل قل إن بعضها موضوع لمنافاته لصحيح النقل من كتاب أو سنة والإجماع القطعي على كون هذه القراءة متواترة نقلها أئمة تلقوا القرآن الذى وصل إلينا بالتواتر القطعى عن المعصوم ﷺ وتلقت الأمة قراءاتهم بالقبول شرقاً وغرباً. وكذلك لمنافاته لصريح العقل الذى يقطع بعدم الثقة مثل هذه الأخبار ويقطع بتنزيه هؤلاء الأئمة عن اللحن فى الكلام فضلاً عن القرآن.

ويالها من كلمة حق ورشد تلك التى سطرها قلم الحافظ السيوطى وذلك حيث يقول طيب الله ثراه (كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزه وابن عامر قراءات بعيدة فى العربية وينسبونهم إلى اللحن وهم مخطئون فى ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التى لا مطعن فيها وثبوت ذلك دليل على جوازه فى العربية.

فإن قلت: قد روى عن عثمان أنه قال: لما عرضت عليه المصاحف إن فيها لحنا ستقيمه العرب بألسنتها. وعن عروة قال سألت عائشة رضى الله عنها عن لحن القرآن عن قوله تعالى (إن هذان لساحران) وعن قوله (والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة) وعن قوله (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) فقالت يا ابن أخى هذا عمل الكتاب أخطاوا فى الكتاب. أخرجهما أبو عبيد فى فضائله فكيف يستقيم الاستدلال بكل ما فيه بعد هذا؟

---

(1) راجع: روح المعانى (١٦/ ٥٣٥) فما بعدها قلت هو كما قال فإن من جملة دلائل الوضع فى الخبر أن يكون مخالفا للعقل بحيث لا يقبل التأويل ويلتحق به ما يدفعه الحس والمشاهدة أو يكون منافيا لدلالة الكتاب القطعية أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي أ، هـ راجع تدريب الروای (١/ ٢٣٣)

قلت: معاذ الله كيف يظن أولاً بالصحابة أنهم يلحنون فى الكلام فضلا عن القرآن وهم الفصحاء اللد؟ ثم كيف يظن بهم ثانياً فى القرآن الذى تلقوه من النبى ﷺ كما أنزل وضبطوه وحفظوه واتقنوه؟ ثم كيف يظن بهم ثالثاً: اجتماعهم كلهم على خطأ فى كتابته؟ ثم كيف يظن بهم رابعاً: عدم تنبههم ورجوعهم عنه ثم كيف يظن بعثمان أن يقرأه ولا يغيره؟ ثم كيف يظن أن القراءات استمرت على مقتض ذلك الخطأ وهو مروى بالتواتر خلفاً عن سلف هذا مما يستحيل عقلاً وشرعاً وعادة.

وقد أجاب العلماء عن ذلك بأجوبة عديدة وأحسن ما يقال فى أثر عثمان - رضى الله عنه - بعد تضعيفه بالاضطراب الواقع فى إسناده والانقطاع أنه وقع فى روايته تحريف، فإن ابن اشته: أخرجه فى كتاب المصاحف من طريق الأعلى بن عبد الله بن عامر قال: لما فرغ من المصحف أتى به عثمان فنظر فيه فقال: أحسنتم "وأجملتم أرى شيئا سنقيمه بالسنتنا".

فهذا الأثر لا إشكال فيه فكأنه لما عرض عليه عند الفراغ من كتابته رأى فيه شيئا على غير لسان قريش كما وقع لهم فى التابوت والتابوه فوعد بأنه سيقيمه على لسان قريش، ثم وفى بذلك كما ورد من طريق آخر ولعل من روى ذلك الأثر حرفه ولم يتقن اللفظ الذى صدر من عثمان.[1] أ.هـ . طيب الله ثراه.

وهو كلام نفيس بلغ الغاية فى النفاسة وإصابة وجه الحق وبيان أن ما ورد بالطرق المتواترة الصحيحة عن الأئمة القراء لا يعاب ولا مطعن فيه للنحاة، بل أبان النحاة هم المخطئون فى نسبتهم القراء فى اللحن.

وأبان عليه الرحمة بأن ما ورد عن عثمان ضعيف مضطرب فى إسناده ومنقطع وان روايته وقع فيها تحريف وتغير لعبارة عثمان بن عفان كما جاء ذلك فى رواية ابن أشته والتى خرجها فى المصاحف.

---

(١) راجع: الاقتراح لحافظ السيوطى ص ١٧ ط/ الأولى بحيدر أباد.

وهو كما قرر وحكم فإن هذا الخبر لا يصح لأن فى إسناده عكرمة مولى ابن عباس ويحيى بن يعمر وقد جزم الداني بعدم سماعهما من عثمان وعدم رؤيتهما له ويحيى وابن وإن أثبت ابن حجر روايته عن عثمان فى التهذيب[1] إلا أنه كان يدلس كما فى التقريب[2] وفى الإسناد أيضا عبد الله بن فطيمة، قال البخاري فى التاريخ الكبير[3] عن إسناده "منقطع" ثم إن ألفاظ الحديث فيها اضطراب بما ينفى وروده عن عثمان رضى الله عنه لما فيه من الطعن عليه مع محله من الدين ومكانه من الإسلام.[4]

فالحاصل: أن الوجوه التى جاءت فى هذه القراءة الواردة عن الأئمة ومنهم ابن عامر كلها ظاهرة الصحة مشهورة فى لغة العرب فلم يوجد فى القرآن حرف إلا وله وجه صحيح فى العربية عرفه من عرفه وأنكره من أنكره.

والقرآن محفوظ من اللحن والزيادة والنقصان[5] وصدق ربنا إذ يقول(لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ)[6] والله أعلم.

*** دفع طعنهم الرابع عشر:**

الذى وجهوه إلى ابن عامر لقراءته قوله تعالى: (كذب أصحاب الأيكة المرسلين) حيث قرأ مع أبى جعفر ونافع كثير كذب أصحاب (ليكة) مفتوحة اللام والتاء غير مهموزة. وطعن فيها النحاة.

نقول: هذه قراءة متواترة قرأ بها نافع وابن عامر وأبو جعفر وعلى هذه القراءة تكون (ليكة) اسما للبلد ووزنها فعلة، ولم تنصرف لاجتماع التأنيث والتعريف ويقوى ذلك أنها مكتوبة فى خط المصحف بغير ألف ولام فى (الشعراء) و (ص) بخلاف التى فى سورة (الحجر) و(ق)[7].

---

(١) مراجع: التهذيب (١١/ ٣٠٥)
(٢) راجع: التقريب / ٥٩٨
(٣) راجع: التاريخ الكبير (٥/ ١٧٠).وانظر السير (٤/ ٤٤٢).
(٤) راجع: المقنع للدانى / ١١٥- ١١٦، والاتقان (٢/ ٢٧٠)
(٥) راجع: شرح الهداية للمهدوى (٢/ ٤١٩)
(٦) سورة فصلت / ٤٢
(٧) راجع: شرح الهداية (٢/ ٤٤٩)

والطعن على هذه القراءة المتواترة من بعض النحاة لا يصح لأنها صحيحة لغة ومتواترة نقلا ورسمت فى خط المصحف هكذا بغير ألف ولام.

فدعوى أبى عبيدة غير مسلمة لأنها من غير ثبت وكفى ثبتا لمن يخالف دعواه ودعوى النحاة معه: ثبوت القراءة فى السبعة وهى متواترة كيف وقد انضم إليه ما جاء عن بعض كتب التفسير أن (ليكة) اسم للقرية والأيكة البلاد كلها كمكة وبكة.

وفى الإمام (مصحف عثمان) وجدت مكتوبة بغير ألف فى الشعراء وفى (ص). وكتبت بالألف فى (الحجر) و(ق). ولكل من القراءتين حجته.

وقد أبانت عن حجة كل من القراءتين عبارة الإمام الحسن ابن أحمد بن خالويه وذلك حيث يقول طيب الله ثراه: (فالحجة لمن أثبت الهمزة أن الأصل عنده فى النكرة (أيكة) ثم أدخل عليها الألف واللام للتعريف فيبقى الهمزة على أصل ما كانت عليه.

والحجة لمن ترك الهمز أن أصلها عنده (ليكة) على وزن (فعلة) ثم أدخل الألف اللام فالتقى لامان الأولى ساكنة، فأدغم الساكنة فى المتحركة فصارت لا ما مشددة وقد قرأها بعضهم على أصلها (ليكة المرسلين) وترك صرفها للتعريف والتأنيث أو لأنها معدولة عن وجه التعريف الجارى بالألف واللام، أ.هـ[1].

والحاصل أن قراءة ابن عامر ومن معه إحدى قراءتين سبعيتين فى (ليكة) على تلك القراءة بوزن (فعلة) كليلة فاللام فيها من بنية الكلمة وحركتها أصلية فجر (أصحاب ليكة بالفتحة ظاهر للعلمية والتأنيث باعتبار البقعة إن كان هذا اللفظ عربيا، وللعلمية والعجمة إن كان أعجميا وليس بظاهر جر التاء فى (ليكة) بالفتحة إن لم تكن اللام فيها من بنية الكلمة وإنما هى لام التعريف لأنه كما هو مقرر عند أئمة النحو أن

(1) راجع: الحجة فى القراءات السبع(١/ ٢٨٠)

المقرون (بأل) يجر بالكسرة وقع فيه نقل أم لا ورحم الله ابن مالك إذ يقول: وجر بالفتحة ما لا ينصرف... ما لم يضاف أويك بعد آل ردف[1].

وما أدق تلك العبارة التى سطرها قلم العلامة المحقق والنحوى المدقق أبى حيان وذلك حيث يقول فى رده على هؤلاء النحاة الذين لحنوا هذه القراءة: (وقد طعن فى هذه القراءة المبرد وابن قتيبة والزجاج وأبو على الفارسى والنحاس وتبعهم الزمخشرى ووهموا القراء وقالوا: حملهم على ذلك كون الذى كتب فى هذين الموضعين على اللفظ فى من نقل حركة الهمزة إلى اللام وأسقط الهمزة فتوهم أن اللام من بنية الكلمة ففتح الياء وكان الصواب أن يجيز ثم مادة ل ى ك لم يوجد منها تركيب فهئ مادة مهملة كما أهملوا مادة خ ذ خ منقوطا وهذه نزعة اعتزالية يعتقدون أن بعض القراءة بالرأى لا بالرواية.

وهذه قراءة متواترة لا يمكن الطعن فيها ويقرب إنكارها من الردة والعياذ بالله.

أما نافع فقرأ على سبعين من التابعين وهم عرب فصحاء ثم هى قراءة أهل المدينة قاطبة.

وأما ابن كثير فقرا على سادة التابعين ممن كان بمكة كمجاهد وغيره، وقد قرأ عليه إمام البصرة أبو عمرو بن العلاء وسأله بعض العلماء أقرأت على ابن كثير قال نعم ختمت على ابن كثير بعدما ختمت على مجاهد وكان ابن كثير اعلم من مجاهد باللغة قال أبو عمرو ولم يكن بين القراءتين كبير يعنى خلافا.

وأما ابن عامر فهو إمام أهل الشام وهو عربى قح قد سبق اللحن أخذ عن عثمان وعن أبى الدرداء وغيرهما، فهذه أمصار ثلاثة اجتمعت على هذه القراءة الحرمان مكة والمدينة والشام.

وأما كون هذه المادة مفقودة فى لسان العرب فإن صح ذلك كانت الكلمة عجمية ومواد كلام العجم مخالفة فى كثير مواد كلام العرب فيكون قد اجتمع على منع صرفها العلمية والعجمة والتأنيث، [2]أ.هـ كلامه يرحمه الله وهو كلام دقيق بلغ الغاية فى الدقة وإصابة وجه الحق فى كون كلام النحاة وطعنهم على قراءة ابن عامر كلاما قد جانبه الصواب وأن

(1) انتفعت فى هذا المقام بكلام العلامة الصاوى فى حاشية (٤/ ٢٥٣)
(2) راجع: البحر (٧/ ٣٧- ٣٨)

هـذه القـراءة قراءة متواترة لا يمكن الطعن فيها بحال من الأحوال وأن الـذى حملهـم علـى الطعن فيها إنما هو نزعة اعتزالية يرى أصحابها ويعتقدون أن بعض القراءات بالرأى لا بالرواية وهذا وهم من النحاة إذ لا دخل للرأى والاجتهاد فى القراءة والله أعلم.

* دفع طعنهم الخامس عشر:

الذى وجهوه إلى قراءة ابن عامر لقوله تعالى: (أو لم يكن لهم آية أن يعلمه علماء بنى إسرائيل) حيث قرأ الفعل (يكن) بالتاء وبرفع(آية) وقد غلطه النحاة فى ذلك وعدوه من قبيل الضرورة الشعرية نقول: هذه قراءة متواترة قرأ بها ابن عامر، وما كان ينبغى للنحاة من أمثال الزجاج وغيره أن يغلطوا هذا الإمام.

ولـو اعملوا النظر وتأملوا فى قراءته فعرفوا وجهها الصحيح لما حملـوا علـيه ذلك ولبرءوه نسبوه إليه من الغلط فهذه القراءة على صحة الـرواية لهـا وجـه صحيح من العربية وهو أن يكون التأنيث فى (تكن) للمضـمر وهو القصة وتكون (أية) من مرفوعة على أنها خبر ابتداء مقدم والابتداء هو قوله (أن يعلمه) فيكون التقدير- لو كان فى غير القرآن- أو لـم تكـن لهـم القصة علم علماء بنى إسرائيل لأن (أن يعلمه) فى تأويل المصدر وقدمت (آية) وهى خبر ابتداء فيكون اسم كان مضمراً وضميرها فى الجملة التى هى الابتداء والخبر[1].

* دفع طعنهم السادس عشر:

الـذى وجهـوه إلى قراءة ابن عامر مع باقى السبعة لقوله تعالى (تظـنون بالله الظنونا) و(السبيلا) و (الرسول) حيث قرأ بإثبات الألف من آخـر هـذه الكلمـات وصلاً ووقفاً. فعدوا هذا لحناً. نقول: قرأ ابن كثير وحفـص عـن عاصـم والكسـائى بحذف الألف فى الوصل وإثباتها فى الوقـف. وقـرأ أبـو عمـرو وحمزه ويعقوب بحذف الألف فى الوصل والوقف.

وقرأ خلف بإثبات الألف بعد النون فى الوقف وحذفها فى الوصل.

---

(1) راجـع: البـيان فى غريب إعراب القرآن للأنبارى(٢/ ٢١٦) ت: طه عبد الحميد ط/ المصـرية العامة لكتاب ١٤٠٠، وراجع معه الإملاء (٢/ ١٧٠) وراجع: شرح الهداية (٢/ ٤٥٠- ٤٥١)

وقـرأ نـافع وابن عامر وأبو بكر عن عاصم وأبو جعفر بإثبات الألـف فـى الوصل والوقف[1] إذن قراءة ابن عامر قراءة متواترة وهى القراءة التى تمثل الوجه الرابع فى تلك القراءة.

واخـتلاف القـراء إنما هو اختلاف من قبيل الاختلاف فى وجوه الأداء لا فـى لفـظ القرآن وهى كلها فصيحة مستعملة وإن كان الأحسن الوقف عليها لأن الفواصل كالأسجاع والأسجاع كالقوافى.

قـال أبـو على فى الحجة: من أثبت الألف فى الوصل لأنها فى المصحف كذلك وهو رأس آية ورؤوس لأى تشبه القوافى من حيث كانت مقـاطع، فأمـا مـن طـرح الألف فى الوصل فإنه ذهب إلى أن ذلك فى القوافى وليس رؤوس الآى قوافى[2]

واخـتار أبو عبيد والحذاق أن يوقف على نحو هذه الكلمة بالألف ولا توصل فتحذف أو تثبت لأن حذفها مخالف لما اجتمعت عليه مصاحف الأمصـار ولأن إثباتها فى الوصل معدوم فى لسان العرب نظمهم ونثرهم لا فـى اضـطرار ولا فى غيره، وأما إثباتها فى الوقف ففيه اتباع الرسم وموافقة لبعض مذاهب العرب لأنهم يثبتون هذه الألف فى قوافى أشعارهم ومصاريعها ومن ذلك قوله: (أقلى اللوم عاذل والعتابـا) والفواصـل فى الكلام كا المصاريع[3]

والحاصل: أن طعن النحاة فى قراءة ابن عامر ومن معه لا مبرر له لأنه طعن فى قراءة نقلت إلينا بالتواتر والقارئ بها أئمة موثوق بهم فى أمانـتهم وعدالتهم، فحاشاهم أن ينقلوا إلينا ما لا يتواتر، وكذلك فالاختلاف الـوارد عن القراء إزاء هذه الكلمات القرآنية إنما هو من قبيل الاختلاف فى أوجه الأداء لا فى لفظ القرآن، وأن هذه الوجوه كلها فصيحة مستعملة ومـن ثم لا يهولنك أيها القارئ الكريم تضعيف الإمام ابن جرير الطبرى لهذه القراءة المتواترة فتلك سقطة عدت عليه وذلك حيث يقول: (واختلفت القـراء فـى قراءة قوله: (وتظنون بالله الظنونا) وكذلك (وأطعنا الرسولا) (فأضـلونا السبيلا) فقرأ عامة قراء المدينة وبعض الكوفيين بإثبات الألف

---

(1) قال ابن الجزرى فى نشره: «واختلفوا فى الظنونا هنالك والرسول وقالوا والسبيلا ربنا) فقرأ المدنيان وابن عامر وأبو بكر بألف فى الثلاثة وصلاً ووقفا، وقرأ البصريان وحزة بغير ألف فى الحالين، وقرأ الباقون وهم ابن كثير والكسائى وخلف وحفص بألف من الوقف دون الوصل، واتفقت المصاحف على رسم الألف فى الثلاثة دون سائر الفواصل)أ.هـ

(2) راجع: التحرير والتوير(٢١/ ٢٨٢)

(3) راجع : روح المعانى (٢٢/ ١٥٥)

فـى الوصـل والوقف، وكان اعتلال المعتل فى ذلك لهم أن ذلك فى كل مصاحف المسلمين بإثبات الألف فى هذه الأحرف كلها. وكان بعض قراء الكوفـة يثبـت الألـف فيهن فى الوقف ويحذفها فى الوصل اعتلالاً بأن العـرب تفعل ذلك فى قوافى الشعر ومصاريعها فتلحق الألف فى موضع الفـتح للوقـوف، ولا تفعل ذلك فى حشو الأبيات فإن هذه الأحرف حسن فيها إثبات الألفان لأنهن رؤوسا الآى تمثيلاً لها بالقوافى.

وقـرأ ذلك بعض قراء البصرة والكوفة بحذف الألف من جمعيه فـى الوقف والوصل اعتلالاً بأن ذلك غير موجود فى كلام العرب إلا فى قوافـى الشـعر دون غيرها من كلامهم، وأنها إنما تفعل ذلك فى القوافى طلباً لإتمام وزن الشعر إذ لو لم تفعل ذلك فيها لم يصح الشعر وليس ذلك كذلـك فـى القرآن، لأنه لا شئ يضطرهم إلى ذلك فى القرآن وقالوا: هن مع ذلك فى مصحف عبد الله بغير ألف.

وأولـى القراءات فى ذلك عندى بالصواب: قراءة من قرأه بحذف الألف فى الوصل والوقف، لأن ذلك هو الكلام المعروف من كلام العرب، مـع شـهرة القراءة بذلك فى قراء المصرين: الكوفة، البصرة، ثم القراءة بإثـبات الألف فيهن فى حالة الوقف والوصل، لأن علة من أثبت ذلك فى حال الوقف أنه كذلك فى خطوط مصاحف المسلمين.

وإذا كانت العلة فى إثبات الألف فى بعض الأحوال كونة مثبتا فى مصـاحف المسلمين، فالواجب ان تكون القراءة فى كل الأحوال ثابتة لأنه مثبـت فـى مصاحفهم وغير جائز أن تكون العلة التى توجب قراءة ذلك علـى وجـه مـن الوجـوه فى بعض الأحوال موجودة فى حال أخرى، والقـراءة مخـتلفة وليس ذلك لقوافى الشعر بنظير، لأن قوافى الشعر إنما تلحـق فيها الألفات فى مواضع الفتح والياء فى مواضع الكسر والواو فى مواضع الضم طلبا لتتمة الوزن، وإن ذلك لو لم يفعل كذلك بطل أن يكون شـعراً الاستحالة عن وزنه ولا شئ يضطر الى القرآن إلى فعل ذلك فى القرآن)أ.هـ[1]

وأقـول: لست أدرى ما الذى حمل الإمام ابن جرير الطبرى على تلك السقطة الخطيرة؟ وما الذى سوغ له تصويب قراءة متواترة وتضعيف قـراءة مـتواترة أخرى؟ مع أن القراءتين معا على درجة واحدة لا فضل

(١) راجع: ابن جرير (٢١م ٨٤) ط / مصطفى البابى الحلبى ط أ ١٩٥٤

لإحداهمـا علـى الأخرى ولا يجوز تصويب قراءة على أختها والتى هى على درجة واحدة فى التواتر والفصاحة فى الاستعمال.

وقد علمنا من كلام المحققين: أن هذه الكلمات وردت فيها قراءات مخـتلفة وأن الاخـتلاف فيها من قبيل الاختلاف وجوه الأداء، وليس فى اللفظ القرآنى وأن هذه الوجوه كلها فصيحة مستعملة والله أعلم.

* دفع طعنهم السابع عشر

الـذى وجهوه إلى ابن عامر فى قراءته لقوله تعالى: (ولما ضرب ابـن مريم مثلاً إذا قومك منه يصدون) حيث قرأ مع نافع والكسائى بضم الصـاد. وهـى مـروية عن على بن إلى طالب فأنكرها عليه ابن عباس وطعن النحاة فيها.

نقـول. هـذه قراءة متواترة قرأ بها نافع والكسائى وابن عامر[1] ومعناها: يعرضون كما قاله النخغى وقرأ الباقون بكسر الصاد.

وقـال الكسـائى هما لغتان مثل يعرشون بكسر الراء ويعرشون بضـمها ومعناها يضجون وقال أبو عبيد: لو كانت من الصدود عن الحق لكانت إذا قومك عنه يصدون.

قال الفراء: هما سواء منه وعنه.

وقـال أبـو عبيدة: من ضم فمعناه يعدلون فيكون المعنى من أجل المـيل يعدلون ولا يعدى (يصدون) بمن فمن كسر فمعناه يضجون "فمن" متصلة "بيصدون" والمعنى: يضجون منه[2].

وعـندى أنهما لغتان معناهما جميعاً يضجون وهذا الذى ذهب إليه الكسـائى وقول الفراء - كما علمت - وجماعة من نحاة البصرة واختاره ابـن جريـر الطبرى فى تفسيره وذلك حيث يقول عليه سحائب الرحمة: واختلفت فى قراءة قوله: (يصدون) فقرأته عامة قراء المدينة وجماعة من قـراء الكوفـة (يصدون) بضم الصاد. وقرأ بعض قراء الكوفة والبصرة (يصـدون) بكسر الصاد واختلف أهل العلم بكلام العرب فى فرق ما بين ذلك وساق الخلاف فى ذلك... ثم قال: والصواب من القول فى ذلك أنهما قـراءتان معروفتان ولغتان مشهورتان بمعنى واحد، ولم نجد أهل التأويل

(١) راجع: النشر ٠٢/ ٣٦٩ الهادى / ٣٥، والتبصرة / ٣٢٤
(٢) راجع: القرطبى(١٦/ ١٠٣)

فـرقوا بين معنى ذلك إذا قرى بالضم والكسر، ولو كان مختلفاً معناه لقد كـان الاخـتلاف فـى تأويله بين أهله موجوداً وجود اختلاف القراءة فيه باختلاف اللغتين ولكن لما لم يكن مختلف المعنى لم يختلفوا فى أن تأويله: يضـجون ويجـزعون فـبأى القراءتيـن قرأ القارئ فمصيب، أ.هـ[1] المقصـود مـنه وأما إنكار ابن عباس رضى الله عنهما على على بن أبى طالـب - رضى الله عنه- قراءته بالضم فلعل إنكار ابن عباس على على بن أبى طالب قبل أن يبلغه التواتر.

قـال أبـو حـيان فى البحر: (... وروى ضم الصادر عن على وأنكـرها ابن عباس ولا يكون إنكاره إلا قبل بلوغه تواترها)أ.هـ[2] والله أعلم.

*** دفع طعنهم الثامن عشر**

الـذى وجهوه إلى قراءة ابن عامر لقوله تعالى: (حملته أمه كرها ووضـعته كـرها، حيث قرأ هشام راوى ابن عامر بالفتح مع نافع وابن كثير وأبو عمرو[3]، فأنكر حاتم الفتح.

نقـول: لا يلتفـت لما قاله أبو حاتم لتواتر هذه القراءة وانتصابها وفى إنتصابها وجهان.

أحدهما: إما على الحال من الفاعل أى ذات كره.

ثانيهما: وإما على النعت لمصدر مقدر أى حملاً ذاكره.

قـال المحقـق الألوسـى عليه سحائب الرحمة: (وقرأ شيبة وأبو جعفـر والحرمـيان (كـرها) بفتح الكاف وهما لغتان بمعنى واحد كالفقر والفقـر والضـعف والضعف بالضم والفتح وقيل المضموم اسم والمفتوح مصدر.

قـال الراغـب: قيل الكره أى بالفتح المشقة التى تنال الإنسان من خـارج ممـا يحمل عليه بإكراه، والكره بالضم ما يناله من ذاته وهو ما يعافه من حيث الطبع أو من يحث العقل أو الشرع أ.هـ

(١) راجع: جامع البيان فى تفسير القرآن (٢٥/ ٥٢) ط. دار المعرفة بيروت - لبنان.
(٢) راجع البحر (٨ / ٢٥).
(٣) راجع : شرح الهداية (٢/ ٢٤٨) ، النشر (٢/ ٢٤٨)

وطعـن أبو حاتم فى هذه القراءة فقال: لا تحسن هذه القراءة لأن الكره بالفتح الغصب والغلبة.

وأنـت تعلـم أنها فى السبعة المتواترة فلا معنى للطعن فيها، وقد كـان هـذا الرجل يطعن فى بعض القراءات بما لا علم له به جسارة منه عفا الله تعالى عنه، [1] أ.هـ.

وقـول بعـض النحاة: لو كان بالفتح لرمت به عن نفسها إذ معناه القهر والغلبة انتهى فهذا ليس بشئ إذ قراءة الفتح فى السبعة المتواترة[2].

وبالجملـة: أن قولـه (كرها) قرأ بالفتح وبالضم وهاتان قراءتان معروفتان متقاربتا المعنى فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب لتقارب معانى ذلك واستفاضـة القـراءة بكل واحد منهما فى القراء. فلا عبرة بتلحين النحاة لقراءة الفتح وهى إحدى القراءتين المتواترتين والله أعلم.

وبعد: فهذه هى حاصلة الطعون التى وجهها النحاة ومن مشى فى ركـابهم إلى قراءة ابن عامر والتى قد تتبعها المنصفون من العلماء فأبانوا عن عوار هذه الطعون وكشفوا عن زيفها وبطلانها.

وماذا تصنع رغوة الباطل أمام زيدة الحق الصراح ؟

فالتحقـيق الـذي لا محيد عنه لمصنف أن قراءة ابن عامر قراءة متواترة لا يعكر عليها شغب شاغب ولا طعن طاعن فقد اسفر الصبح لكل ذى عينيـن وأبان التحقيق العلمي - بوضعه لهذه الطعون فى ميزان الحق والنصفة- أنها لم تستطع الصمود أمام البرهان الساطع والحجة النيرة وما تمسـك بـه أصـحاب هذه الطعون - غفر الله لهم وعفا عنهم - إنما هو سـراب خادع يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءة لم يجده شيئا وكم تمنيت كما يتمني كل منصف عنده غيرة على الدين وكتابة وقراءاته وعلمائه ألا يكون هؤلاء العلماء قد شغلوا أنفهسم بقضية هم فيها خاسرون وياليتهم ما وجهوا نقدا أو طعنا لإمام من أئمة التابعين كابن عامر فيكفيه ثناء العلماء عليه - كما تبين لك - وتوثيقهم له قال أبو على الأهوازي : كان عبد الله بـن عامـر إمام عالماً ثقة فيما أتاه حافظاً لما رواه متقنا لما وعاه عارف

(١) راجع: روح المعانى (٠٢٦/ ١٧)
(٢) البحر المحيط (٨/ ٦٠)

فهما قيما فيما جاء به صادقاً فيما نقله من أفاضل المسلمين وخيار التابعين وإجلة الراويين لا يتهم فى دينه ولا يشك فى يقينه ولا يرتاب فى أمانته ولا يطعن عليه فى روايته صحيح نقله فصيح قوله عاليا فى قدره مصيباً فى أمره مشهوراً فى علمه ، مرجوعاً إلى فهمه لم يتعدد فيما ذهب إليه الأثر ولم يقل قولا يخالف فيه الخبر توفي بدمشق سنة ١١٩٨هـ ، أ.هـ.[1] وصلى الله على نبينا محمد وعلى آل وصحبه وسلم وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وكان الفراغ منه يوم الأثنين .

غرة شهر رمضان ١٤٢٤هـ

الموافق ٢٠٠٣/١٠/٢٧

وكتبه

راجي عفو ربه الباري

د. عبد الفتاح عبد الغني محمد إبراهيم العواري

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد

كلية أصول الدين – جامعة الأزهر – القاهرة.

(١) راجع طبقات القراء (١/٤٢٥)

خاتمة البحث

بعد هذه السياحة العلمية التى عشتها مع هذه القضية الصعبة والتى طوفت فيها متنقلا بين طعون العلماء التى وجهوها لقراءة ابن عامر وبين كلام المنصفين لهذا الإمام وقراءته ومن خلال هذه السياحة العلمية والتى تضمن هذا البحث طرفيها . طرف الإجحاف والنقد والطعن وطرف الإنصاف والتقييم ووضع الأمور فى نصابها.

أقول من خلال هذه السياحة فى هذا البحث العلمي تجلت لنا الحقائق التالية:-

*** الحقيقة الأولي :**

تتمثل فى الحملة الشعواء التى حمل لوائها نحاة البصرة المتقدمون ثم تطاير شرر هذه الحملة إلى أن وصل إلى بعض نحاة الكوفة ثم تابعهم وشايعهم غيرهم من اللغويين والمفسرين وبعض مصنفي القراءات حيث تضمنت تصانيفهم طعوناً ومآخذ على أئمة القراء الذين تواترت قراءاتهم وارتضت الأمة هذه القراءات المنقولة عنهم ومن بين هؤلاء الأئمة الذين وجهت إليهم هذه الطعون – بل أكثر القراء حظا فى نيل وطعن هؤلاء هو ابن عامر – رحمه الله تعالى.

*** الحقيقة الثانية :**

تجلت من خلال هذا البحث فى أن مثار تلك الحملة هو رغبة النحاة – يرحمهم الله – فى أن تطرد أقيستهم وتستقيم قواعدهم التى هاموا بها واطمأنوا إليها وجعلوا كلمتها هى العليا حيث احتكموا إليها، فكانت عندهم حكماً ترضي حكومته ولا تسع إلا كلمته غير مبالين وناظرين إلى الفرق بين كلام الله وكلام غيره.

*** الحقيقة الثالثة :**

والتى توصل إليها هذا البحث هو أن جار الله الزمخشرى لم يكن أول طاعن فى القراءات القرآنية وأصحابها بل هو مسبوق بغيره من أئمة النحو كالفراء والمبرد والزجاج وأبي علي الفارسي وغير هؤلاء كثير

ومن المفسرين ابن جرير الطبري غاية ما هنا لك جرياً على الإنصاف ووضعاً للأمور في نصابها الحقيقي أن الزمخشري كان واحداً ممن واصل مسيرة الطعن تمشيا على منهاج من سبقوه.

*** الحقيقة الرابعة:**

كل طعن وجهه النحاة لقراءة ابن عامر هم محجوجون فيه بتواتر هذه القراءة وفوق ذلك لها وجه صحيح من العربية وإن دق ذلك عن أعينهم ومن ثم : فتغليطهم للمتواتر من القراءات مردود عند أئمة الدين لأن هذه القراءات ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم بالتواتر الذي يعرفه أهل الصنعة وما دامت القراءة قد ثبتت عن المعصوم صلى الله عليه وسلم فمن ردها ، فقد رد على رسول الله صلى الله عليه وسلم واستقبح ما قرأ به وهذا مقام محظور ولا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو، لأن العربية تتلقي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يشك أحد في فصاحته.

فالقراءة لا تتبع العربية، بل العربية تتبع القراءة لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع وهو نبينا صلى الله عليه وسلم وأصحابه.. ومن بعدهم ممن تبعهم بإحسان.

*** الحقيقة الخامسة :**

التى تجلت من خلال هذا البحث أن النحاة وأئمة اللغة ليسوا على وتيرة واحدة في تلحين قراءة ابن عامر بل منهم من كان منصفاً لها بل مدافعاً عنها وذلك كالإمام ابن مالك رحمه الله الذي جعل القراءات عمدة عنده وقانوناً يستدل به على صحة القاعدة النحوية، فلعمر الحق هذا هو المنهج السليم والمنطق السديد اللذان يقضيان بأن يحتج للنحو وشواهده ومذاهبه وقواعده بالقراءات لما توافر لها من الضبط والدقة والتحري والوثوق وهو شئ لم يتوافر بعضه لأوثق شواهد النحو وعلى هذا المنوال صار أغلب علماء الكوفة جرياً على الإنصاف فلقد كانت هذه النزعة الشديدة والهجمة الشرسة على أئمة القراء وقراءاتهم تجدها واضحة بارزة عند المتقدمين من النحاة من أمثال الفراء والمبرد والزجاج ثم تخف وتنكر هذه الحدة عند الأزهري، ثم تضعف عند أبي على الفارسي ومكي بن أبى طالب والمهدوى .

ثم استطاع الإمام أبو حيان الأندلس وتلميذه السمين الحلبي أن يتغلبا على هذه النزعة تماماً فسلكا طريق المنهج السليم والوضع الصحيح فى جعلهما القراءات القرآنية حاكمة لا محكومة .

*** الحقيقة السادسة:**

التى ظهرت لى من خلال هذا البحث. أن الإمام ابن عامر هو أعلي أئمة القراء سنداً وأقدمهم هجرة وهو عربي صريح وقد قرأ بهذه القراءات قبل ظهور اللحن فى اللسان العربي وقد أخذ قراءته عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقراءته أيضا لها وجه صحيح فى لسان العرب، وأيضا هو إمام وثقة العلماء وأثنوا عليه ثناء عاطراً ألانه من الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله تعالي شرقاً وغراباً وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعي فتهم وأمانتهم وديانتهم فابن عامر من خواص خلق الله تعالي الذين وفقهم لنقل كتابه ورزقنا الله تعالي الآدب معهم آمين.

*** الحقيقة السابعة :**

التى أبان عنها هذا البحث: أن التواتر شرط فى قبول القراءة التى تثبت بها القرآنية – وكذلك الشآن فى قراءة هذا الإمام – وهذا مذهب عامة القراء – إلا القليل منهم – ومذهب فقهاء المذاهب الأربعة والمحدثين والأصوليين فالقراءة عند هؤلاء لا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر ولو وافقت رسم المصحف العثماني والعربية.

وهذا حكم صحيح وحيطة بالغة فى ضابط القراءات المتواترة والتى هى قرآن قطعاً وهذا هو الذي يقتضيه المنهج السليم فى كل ما يرجع إلى النقل وبذلك تمتاز وجوه القراءات من الأحاديث الصحيحة التى يكتفي فى ثبوت صحتها بنقل العدل الضابط عن مثلة فى سلسلة تنتهي بالصحابي دون شرط التواتر كما هو مقر فى علوم الحديث .

فإن قلت : وهل يقدح فى ثبوت التواتر اختلاف القراء؟

قلت : يعجبني فى هذا المقام استدراك الإمام الصفاقسي على ما قد يرد فى الخاطر إزاء التواتر من أمثال هذا التساؤل.

فقد لفت – عليه الرحمة – الأنظار بقوله: (ولا يقدح فى ثبوت التواتر اختلاف القراء فقد تتوارد القراءة عند قوم دون قوم، فكل من القراء إنما لم يقرا بقراءة غيره لأنها لم تبلغه على وجه التواتر، ولذا لم

يعـب أحد منهم على غيره قراءته[1] لثبوت شرط صحتها عنده وإن كان هو لم يقرأ بها لفقد الشرط عنده) أ.هـ.

جزي الله بالخيرات عنا ائمة ... لنا نقلوا القرآن عذبا وسلسلا.

(1) غيث النفع (٦،٧٩).

ثبت المصادر

١- أبوالعباس المبرد وأثره فى العلوم العربية للشيخ عبد الخالق عضيمة ط/ مطبعة الرشد ط ١٤٠٥هـ.

٢- إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر لأحمد بن محمد الدمياطي الشهيد بالبناء ط/ مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني بالقاهرة.

٣- اصول النحو للأستاذ / سعيد الأفغانى ط/ جامعة دمشق ط٢م١٩٦٤م.

٤- أمالي ابن الشجرى ط / حيدر أباد. الهند ١٣٤٩هـ.

٥- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جمع القرآن للعكبري ط/ دار الكتب العلمية .

٦- إيضاح الوقت والإبتداء ط/ دار التراث العربي.

٧- الإتقان فى علوم القرآن ط / دار الفكر العربي.

٨- الاقتراح فى علم اصول النحو لجلال الدين السيوطي تحقيق وتعليق د/ أحمد محمد قاسم ط١ م حيدر أباد.

٩- الإقناع فى القراءات السبع لأبي جعفر الباذش تحقيق د/ عبد المجيد قطامش منشورات مركز البحث العلمي وأحياء التراث الإسلامي جامعة أم القري ط١/ ١٤٠٣هـ .

١٠- الإنتصاف لابن المنير السكندري ط/ الحلبي.

١١- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابي البركات كمال الدين عبدالرحمن إلا نبارى ت / محمد محيى الدين عبد الحميد مكتبة ومطبعة محمد على صبيح ط٢/ ١٩٥٣م.

١٢- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للحافظ السيوطي ت / محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ عيسي البابي الحلبى القاهرة ط١ / ١٣٨٤هـ.

١٣- البحر المحيط لأبى حيان الأندلسي ط / دار الفكر بيروت .

١٤- البيان فى غريب إعراب القرآن للانباري ط / الهيئة المصرية للكتاب.

١٥- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة – تحقيق السيد أحمد صقر المكتبة العلمية بيروت ط ٢ م ١٤٠١هـ .

١٦- تدريب الراوى في شرح تعريب النواوى للحافظ السيوطى ، ن ط.د/ أحمد عمر هاشم.

١٧-تقريب التهذيب لابن حجر تحقيق / محمد عوامة ط / دار الرشيد حلب ط ١/ ١٤٠٦هـ .

١٨- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ط / دائرة المعارف النظامية الهند/ ١٣٢٥.

١٩- التاريخ الكبير للبخار ط / دار الفكر العربي.

٢٠- التبصرة فى القرآءات لأبى محمد مكي بن أبي طالب القيسي تحقيق د/محيي الدين رمضان ط / معهد المخطوطات العربية الكويتية .

٢١- التبصرة فى القراءات لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي تحقيق د/ محيي الدين رمضان ط/ معهد المخطوطات العربية الكويتية .

٢٢- التحرير والتنوير لابن عاشور ط / الدار التونسية .

٢٣- التصريح على التوضيح لابن هشام ط / دار الكتب العربية مصر.

٢٤- التيسير للداني ط . دار الكتاب العربي بيروت ط٢/ ١٤٠٤هـ .

٢٥- جامع البيان فى تفسير القرآن لابن جرير الطبري ط / دار الفكر.

٢٦- جامع البيان فى القراءات السبع للداني ط / معهد المخطوطات العربية الكويتية .

٢٧- جامع البيان فى القراءات السبع المشهورة لابي عمر عثمان بن سعيد الداني نسخة مصورة بدار الكتب المصرية (برقم ٣/قراءات/ م) ط. مكتبة المنارة مكة المكرمة ط (١٤٠٨هـ).

٢٨- جمع الجوامع لابن السبكي ط / دار الفكر .

٢٩- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ط / دار إحياء التراث العربي / بيروت .

٣٠- الجرح والتعديل ط/ دار الفكر .

٣١- حاشية زادة على البيضاوى ط/ دار الفكر .

٣٢- حاشية البناني علي جمع الجوامع ط / دار الفكر .

٣٣- حاشية الصاوى على الجلالين ط/ دار الفكر.

٣٤- حجة القراءات لابن زنجلة تحقيق سعيد الافغاني مؤسسة الرسالة بيروت ط٣/١٤٠٢هـ.

٣٥- الحجة فى علل القراءات السبع لأبي على الفارس ط. الهيئة المصرية / على النجدى ناصف وعبد الفتاح شلبي.

٣٦- الحجة فى القراءات السبع لابن الخالوية ت د/ عبد العال سالم مكرم ط/ دار الشرق بيروت ط ٤ / ١٤٠١هـ .

٣٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي ط. دار صادر بيروت ط١.

٣٨- الخصائص لابن جني تحقيق محمد على النجار عالم الكتب بيروت ط٣/ ١٤٠٣ط١ .

٣٩- دراسات لأسلوب القران الكريم ط/ دار الحديث القاهرة.

٤٠- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون / السمين الحلبى تحقيق احمد محمد الخرط ط ١دار القلم دمشق .

٤١- روح المعاني فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ط/ دار الكتب العلمية.

٤٢- سنن ابن ماجة لابن ماجه تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي دار الفكر بيروت .

٤٣- سنن أبي داود ط / الحلبي.

٤٤- سنن الترمذي ط/ الحلبي.

٤٥- سنن النسائي ط/ عالم الكتب .

٤٦- سير أعلام النبلاء للذهبي ط/ دار الفكر.

٤٧- السبعة لابن مجاهد ت د/ شوقي ضيف ط/ دار المعارف والقاهرة.

٤٨- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك لعبد الله بن عقيل الهمزاني تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد.

٤٩- شرح طيبة النشر لابن الجزري ط/ مؤسسة علوم القرآن .

٣٢- حاشية البناني علي جمع الجوامع ط / دار الفكر .
٣٣- حاشية الصاوى على الجلالين ط/ دار الفكر.
٣٤- حجة القراءات لابن زنجلة تحقيق سعيد الافغاني مؤسسة الرسالة بيروت ط٣/١٤٠٢هـ.
٣٥- الحجة فى علل القراءات السبع لأبي على الفارس ط. الهيئة المصرية / على النجدى ناصف وعبد الفتاح شلبي.
٣٦- الحجة فى القراءات السبع لابن الخالوية ت د/ عبد العال سالم مكرم ط/ دار الشرق بيروت ط ٤ / ١٤٠١هـ .
٣٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي ط. دار صادر بيروت ط١.
٣٨- الخصائص لابن جني تحقيق محمد على النجار عالم الكتب بيروت ط٣/ ١٤٠٣ط١ .
٣٩- دراسات لأسلوب القران الكريم ط/ دار الحديث القاهرة.
٤٠- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون / السمين الحلبى تحقيق احمد محمد الخرط ط ١دار القلم دمشق .
٤١- روح المعاني فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ط/ دار الكتب العلمية.
٤٢- سنن ابن ماجة لابن ماجه تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي دار الفكر بيروت .
٤٣- سنن أبي داود ط / الحلبي.
٤٤- سنن الترمذي ط/ الحلبي.
٤٥- سنن النسائي ط/ عالم الكتب .
٤٦- سير أعلام النبلاء للذهبي ط/ دار الفكر.
٤٧- السبعة لابن مجاهد ت د/ شوقي ضيف ط/ دار المعارف والقاهرة.
٤٨- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك لعبد الله بن عقيل الهمزاني تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد.
٤٩- شرح طيبة النشر لابن الجزري ط/ مؤسسة علوم القرآن .

٥٠ - شرح التسهيل لابن مالك تحقيق عبد الرحمن السيد مكتبة الانجلو المصرية ط١/١٩٧٤م.
٥١- شرح المفصل لابن يعيش ط / عالم الكتب بيروت .
٥٢- شرح الهداية للإمام أبي العباس احمد بن عمار المهدوى تحقيق د/حازم سعيد حيدر ط/ مكتبة الرشد الرياضي.
٥٣- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ط/ دار الفكر .
٥٤- الشمني على المغني ط/ المطبعة البهية .
٥٥- صحيح مسلم ط/ عالم الكتب .
٥٦- صحيح البخاري ط/ دار التراث .
٥٧- طبقات ابن سعد ط / دار الفكر .
٥٨- طبقات خليفة ط/ دار التراث العربي.
٥٩- عمدة القارئ شرح صحيح البخاري للإمام العيني.
٦٠- العنوان فى القراءات السبع لابن طاهر اسماعيل بن خلف الانصاري ط/ عالم الكتب بيروت ط٢/١٤٠٦هـ ت د/ زهير زاهر وخليل العطية.
٦١- غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزري ط/ دار الكتب العلمية ط٣/١٤٠٢هـ.
٦٢- غرائب التفسير وعجائب التاويل لتاج القراء الكرماني ط/ مؤسسة علوم القرآن بيروت .
٦٣- غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري ط/ دار الفكر.
٦٤- غيث النفع للقراءات السبع للصفاقسي ط/ مصطفى الحلبى.
٦٥- الغاية فى القراءات العشر لابي بكر الحسين ابن مهران النيسايوري.
٦٦- قراءات القراءة المعروفين بروايات الرواة المشهورين للأندرابي.
٦٧- فتح القدير للشوكاني ط/ دار الفكر.
٦٨- القراءات الشاذة فى الميزان د/ عبد الفتاح عبد الغني محمد.

٣٢- حاشية البناني علي جمع الجوامع ط / دار الفكر .
٣٣- حاشية الصاوى على الجلالين ط/ دار الفكر.
٣٤- حجة القراءات لابن زنجلة تحقيق سعيد الافغاني مؤسسة الرسالة بيروت ط٣/١٤٠٢هـ.
٣٥- الحجة فى علل القراءات السبع لأبي على الفارس ط. الهيئة المصرية / على النجدى ناصف وعبد الفتاح شلبي.
٣٦- الحجة فى القراءات السبع لابن الخالوية ت د/ عبد العال سالم مكرم ط/ دار الشرق بيروت ط ٤ / ١٤٠١هـ .
٣٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي ط. دار صادر بيروت ط١.
٣٨- الخصائص لابن جني تحقيق محمد على النجار عالم الكتب بيروت ط٣/ ١٤٠٣ط١ .
٣٩- دراسات لأسلوب القران الكريم ط/ دار الحديث القاهرة.
٤٠- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون / السمين الحلبى تحقيق احمد محمد الخرط ط ١دار القلم دمشق .
٤١- روح المعاني فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ط/ دار الكتب العلمية.
٤٢- سنن ابن ماجة لابن ماجه تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي دار الفكر بيروت .
٤٣- سنن أبي داود ط / الحلبي.
٤٤- سنن الترمذي ط/ الحلبي.
٤٥- سنن النسائي ط/ عالم الكتب .
٤٦- سير أعلام النبلاء للذهبي ط/ دار الفكر.
٤٧- السبعة لابن مجاهد ت د/ شوقي ضيف ط/ دار المعارف والقاهرة.
٤٨- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك لعبد الله بن عقيل الهمزاني تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد.
٤٩- شرح طيبة النشر لابن الجزري ط/ مؤسسة علوم القرآن .

٥٠ – شرح التسهيل لابن مالك تحقيق عبد الرحمن السيد مكتبة الانجلو المصرية ط١/١٩٧٤م.
٥١- شرح المفصل لابن يعيش ط / عالم الكتب بيروت .
٥٢- شرح الهداية للإمام أبي العباس احمد بن عمار المهدوى تحقيق د/حازم سعيد حيدر ط/ مكتبة الرشد الرياضي.
٥٣- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ط/ دار الفكر .
٥٤- الشمني على المغني ط/ المطبعة البهية .
٥٥- صحيح مسلم ط/ عالم الكتب .
٥٦- صحيح البخاري ط/ دار التراث .
٥٧- طبقات ابن سعد ط / دار الفكر .
٥٨- طبقات خليفة ط/ دار التراث العربي.
٥٩- عمدة القارئ شرح صحيح البخاري للإمام العيني.
٦٠- العنوان فى القراءات السبع لابن طاهر اسماعيل بن خلف الانصاري ط/ عالم الكتب بيروت ط٢/١٤٠٦هـ ت د/ زهير زاهر وخليل العطية.
٦١- غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزري ط/ دار الكتب العلمية ط٣/١٤٠٢هـ.
٦٢- غرائب التفسير وعجائب التاويل لتاج القراء الكرماني ط/ مؤسسة علوم القرآن بيروت .
٦٣- غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري ط/ دار الفكر.
٦٤- غيث النفع للقراءات السبع للصفاقسي ط/ مصطفى الحلبى.
٦٥- الغاية فى القراءات العشر لابي بكر الحسين ابن مهران النيسابوري.
٦٦- قراءات القراءة المعروفين بروايات الرواة المشهورين للأندرابي.
٦٧- فتح القدير للشوكاني ط/ دار الفكر.
٦٨- القراءات الشاذة فى الميزان د/ عبد الفتاح عبد الغني محمد.

٥٠ – شرح التسهيل لابن مالك تحقيق عبد الرحمن السيد مكتبة الانجلو المصرية ط١/١٩٧٤م.

٥١- شرح المفصل لابن يعيش ط / عالم الكتب بيروت .

٥٢- شرح الهداية للإمام أبي العباس احمد بن عمار المهدوى تحقيق د/حازم سعيد حيدر ط/ مكتبة الرشد الرياضي.

٥٣- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ط/ دار الفكر .

٥٤- الشمني على المغني ط/ المطبعة البهية .

٥٥- صحيح مسلم ط/ عالم الكتب .

٥٦- صحيح البخاري ط/ دار التراث .

٥٧- طبقات ابن سعد ط / دار الفكر .

٥٨- طبقات خليفة ط/ دار التراث العربي.

٥٩- عمدة القارئ شرح صحيح البخاري للإمام العيني.

٦٠- العنوان فى القراءات السبع لابن طاهر اسماعيل بن خلف الانصاري ط/ عالم الكتب بيروت ط٢/١٤٠٦هـ ت د/ زهير زاهر وخليل العطية.

٦١- غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزري ط/ دار الكتب العلمية ط٣/١٤٠٢هـ.

٦٢- غرائب التفسير وعجائب التاويل لتاج القراء الكرماني ط/ مؤسسة علوم القرآن بيروت .

٦٣- غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري ط/ دار الفكر.

٦٤- غيث النفع للقراءات السبع للصفاقسي ط/ مصطفى الحلبى.

٦٥- الغاية فى القراءات العشر لابي بكر الحسين ابن مهران النيسايوري.

٦٦- قراءات القراءة المعروفين بروايات الرواة المشهورين للأندرابي.

٦٧- فتح القدير للشوكاني ط/ دار الفكر.

٦٨- القراءات الشاذة فى الميزان د/ عبد الفتاح عبد الغني محمد.

٦٩- الكافية الشافية للعلامة / جمال الدين ابي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي ط/ دار المأمون للتراث.

٧٠- الكتاب لسيبويه تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون نشر بمكتبة الخاجي القاهرة .

٧١- الكشاف لجار الله الزمخشري ط. دار الفكر.

٧٢- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي تحقيق د/ محي الدين رمضان ط/ مجمع اللغة العربية بدمشق / ١٣٩٤هـ.

٧٣- لطائف الإشارات للقسطلاني ط/ دار التراث العربي.

٧٤- مراتب النحو بين لابي الطيب اللغوي ط/ دار نهضة مصر القاهرة ت / محمد أبو الفضل إبراهيم.

٧٥- مصنف ابن أبي شيبة . ط / دار التراث العربي.

٧٦- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ت. د/ عبد الجليل عبده شلبي ط/ عالم الكتب .

٧٧- معاني القرآن للفراء ط. دار الكتب المصرية / ١٩٥٨م.

٧٨- معرفة القرآن الكبار على الطبقات والأعصار للحافظ الذهبي تحقيق د/ بشار عواد معروف وزميلة ط/ مؤسسة الرسالة بيروت ط ١ / ١٤٠٤هـ.

٧٩- منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري ت/ محمد حبيب الله الشنقيقي وأحمد محمد شاكر ط / دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٠ هـ.

٨٠- ميزان الاعتدال ط/ دار الفكر .

٨١- المبسوط فى القراءات العشر لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الاصبهاني تحقيق / سبع حمزه حاكمي ط/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٨٢- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها لابن جني تحقيق علي النجدى ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبى ط/ المجلس الأعلي للشئون الإسلامية القاهرة .

٨٣- المحرر الوجيز لابن عطية ط / المجلس العلمي بفاس.

٨٤- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة تحقيق طبار ألتى قولاج ط/ دار صادر بيروت ١٣٩٥هـ.

٨٥- المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية للعيني ط١/ بولاق ١٢٩٩هـ.

٨٦- المقتضب للمبرد ت. محمد عبد الخالق عضيمة ط/ دار التحرير للطباعة .

٨٧- المقنع فى معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار للداني ت / محمد أحمد دهان ط / دار الفكر بدمشق ١٣٠٤هـ.

٨٨- المصنف لابي الفتح عثمان بن جبي ت/ إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ط/ مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٣ هـ.

٨٩- النشر فى القراءات العشر الحافظ إبي الخير ابن الجزري ط. دار الفكر.

٩٠- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي تصحيح محمد بدر الدين النفساني ط/ دار المعرفة بيروت.

٩١- الهادى لأبي عبد الله محمد بن سفيان القيرواني (ت٤١٥هـ).

ثبت الموضوعات

١- المقدمة .....
ج- التمهيد .....
١- المطلب الاول .....
١- موقف الطاعنين فى قراءة ابن عامر .....
١- توطئة .....
١-٢ استقراء وتتبع المواضع التى وجهوا طعونهم إليها. .....
٣- الموضع الأول وطعنهم فيه .....
٤- الموضع الثاني وطعنهم فيه .....
٤- الموضع الثالث وطعنهم فيه.....
٤-الموضع الرابع وطعنهم فيه.....
٤-الموضع الخامس وطعنهم فيه.....
٨- الموضع السادس وطعنهم فيه.....
٨- الموضع السابع وطعنهم فيه .....
٩- الموضع الثامن وطعنهم فيه.....
٩- الموضع التاسع وطعنهم فيه .....
٩- الموضع العاشر وطعنهم فيه.....
٩- الموضع الحادى عشر وطعنهم فيه.....
١٠- الموضع الثاني عشر وطعنهم فيه .....
١٠- الموضع الثالث عشر وطعنهم فيه.....
١٠- الموضع الرابع عشر وطعنهم فيه .....
١٠- الموضع الخامس عشر وطعنهم فيه .....
١١- الموضع السادس عشر وطعنهم فيه .....
١١- الموضع السابع عشر وطعنهم فيه.....
١١- الموضع الثامن عشر وطعنهم فيه. .....
١٢- المطلب الثاني .....
١٢-قراءة ابن عامر فى ميزان الحق والنصفة .....
١٢- كلام دقيق للفخر الرازي رحمه الله تعالي .....
١٢- كلام دقيق لابن حزم الأندلس رحمه الله تعالي .....
١٣- كلام دقيق للطاهر بن عاشور رحمه الله تعالي.....
١٤- كلام دقيق لابي حيان الأندلسي رحمه الله .....

١٤- الرد على من لحن قراءة ابن عامرٍ وطعن فيها. .....
١٤- دفع طعنهم الأول . .....
١٥-دفع طعنهم الثاني . .....
١٨- دفع طعنهم الثالث . .....
٢٠- دفع طعنهم الرابع . .....
٢٢- دفع طعنهم الخامس . .....
٢١- الوجه الأول من أوجه الدفع . .....
٢٣-الوجه الثاني .....
٢٤-الوجه الثالث .....
٢٨- الوجه الرابع .....
٢٥- الوجه الخامس .....
٣٤- الوجه السادس .....
٤٠- دفع طعنهم السادس .....
٤٢- دفع طعنهم السابع .....
٤٣- دفع طعنهم الثامن .....
٤٤ دفع طعنهم التاسع .....
٤٦- دفع طعنهم العاشر .....
٤٨- دفع طعنهم الحادى عشر .....
٥٩- دفع طعنهم الثاني عشر .....
٥١- دفع طعنهم الثالث عشر .....
٥٦- دفع طعنهم الرابع عشر .....
٥٨- دفع طعنهم الخامس عشر .....
٥٩- دفع طعنهم السادس عشر .....
٦١- دفع طعنهم السابع عشر .....
٦٣- دفع طعنهم الثامن عشر .....
٦٤- خاتمة البحث وتضمنت ست حقائق . .....
الحقيقة الأولى .....
الحقيقة الثانية .....
الحقيقة الثالثة .....
الحقيقة الرابعة .....
الحقيقة الخامسة .....
الحقيقة السادسة .....

الحقيقة السابعة .....
ثبت المصادر .....
ثبت الموضوعات .....

الحقيقة السابعة .....
ثبت المصادر .....
ثبت الموضوعات .....